

جامعـــــة الأزهــــر- غــــزة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كليـــــة الاقتصــــاد والعلــوم الإدارية
ماجستـــير العلـــوم السياسيـــة

العلاقات التركية الأمريكية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط (2002م – 2012م)

The American Turkish Relationship and its Impact On The Middle East Area (2002 – 2012)

إعداد الباحث

أحمـــد عبدالكريم أبو هجرس

إشــــــراف

الدكتور / صلاح أبو ختلة

أستاذ العلوم السياسية –جامعة القدس المفتوحة – غزة

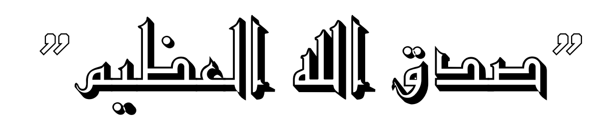
قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة الأزهر- غزة.

غزة- فلسطين

2014م - 1435 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير"



سورة المجادلة "آية11"

إهداء

إلى والديّ أطال الله في عمرهما ومتعهما بوافر الصحة والعافية

إلى زوجتي وأبنائي الأعزاء

إلى من تجمعني بهم المحبة والأخوة .... أخوتي وأخواتي

إلى من يجمعني بهم الصدق والتعاون والوقت الجميل أصدقائي الأعزاء

إلى كل من شجعني وساندني في إنجاز هذا العمل

لكم مني فضل كبير لا يمكن أن يقدر بإهداء أو بكلمات جميله

إليكم جميعاً ...... أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

يقول الله سبحانه تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم"

"صدق الله العظيم" **سورة إبراهيم "آية 7"**

الشكر والامتنان لله سبحانه وتعالى على ما أنعمه عليّ من فضله وكرمه ما مكني من إنجاز أطروحتي، أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لجامعتي جامعة الأزهر وعمادة الدراسات العليا والبحث العلمي وكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية وبرنامج ماجستير العلوم السياسية لما بذلوه من جهد دائم لخدمة العلم والبحث العلمي.

كما أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لكل من علمني حرفاً وقدم لي النصيحة وساهم في إنجاز هذه الرسالة وأخص بالشكر:

- أستاذي الدكتور/ **صلاح أبو ختلة** والذي تفضل بالإشراف على الرسالة.
- أستاذي الدكتور/ رياض العيلة والدكتور جهاد البطش لتفضلهما بقبول مناقشة الرسالة.

كما وأتقدم بعميق امتناني وشكري إلى أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة الأزهر لما قدموه لي خلال فترة دراستي المواد التحضيرية، أو خلال فترة إعداد الدراسة.

الباحث

أحمد أبو هجرس

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقات التركية الأمريكية وأثرها على الشرق الأوسط في الفترة ما بين (2002-2012)، وسعت الدراسة لبحث طبيعة تطور العلاقات التركية الأمريكية وتوضيح مراحل التقارب والتباعد فيها، ومدى تأثير أو انعكاس هذه العلاقات على السياسة التركية تجاه قضايا الشرق الأوسط في فترة حزب العدالة والتنمية التركي.

حيث استندت الدراسة في مقاربتها المنهجية على المنهج الوصفي التحليلي، في توضيح وتفسير تطور العلاقات التركية الأمريكية، وعلى نظرية المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية التركية تجاه قضايا الشرق الأوسط والمتمثلة في الحرب على العراق، والثورات العربية، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وللإجابة على تساؤلات الدراسة تناولت الدراسة مراحل تطور العلاقات التركية الأمريكية منذ الإمبراطورية العثمانية، وفي فترة قيام الدولة التركية ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، وطرحت الدراسة أهم المحددات الداخلية والخارجية المتحكمة في العلاقات التركية الأمريكية، ومن ثم عرجت إلى تأثير هذه العلاقات على السياسة الخارجية التركية فترة حزب العدالة والتنمية على قضايا الشرق الأوسط.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أبرزها:

- تغيرت طبيعة التحالفات التركية الأمريكية، من تحالفات قائمة على التبعية المطلقة للسياسة الخارجية الأمريكية، لتحالفات قائمة على المصالح المتبادلة، إلى جانب أن طبيعة العلاقات التركية

الأمريكية والمصالح المشتركة ما بين كلا الطرفين تؤثر على اتجاهات الدور والموقف التركي اتجاه القضايا الإقليمية بما يتلاءم مع الرؤية والمصالح الأمريكية، وبما يحقق المصالح الوطنية التركية.

- ساهمت العلاقات التركية الأمريكية في تعزيز العلاقات التركية العراقية، وفي تمكين الدور التركي في العراق مع كافة أطياف اللون العراقي، كما كان لها بالغ الأثر في الموقف التركي من الثورات العربية، والذي كان مماثلاً للموقف الأمريكي في كافة مراحل الثورات وفي كافة مواطنها.

- تنظر تركيا للقضية الفلسطينية كعامل مهم في تحقيق سياستها الداخلية والخارجية، فعلى المستوى الداخلي تساهم القضية الفلسطينية في كسب مزيد من التأييد لحزب العدالة والتنمية ذلك لتعاطف الشعب التركي المسلم مع القضية الفلسطينية، أما على المستوى الخارجي فتساهم القضية الفلسطينية في كسب مزيد من التأييد والقبول العربي، كما تساعد تركيا عبر المقايضة في التفاهم مع واشنطن خصوصاً في الملفات العالقة بينهما كملف حزب العمال الكردستاني.

- إن العلاقات التركية الأمريكية قد تتباين في المصالح والأهداف، ولكنها لا تخرج عن الإطار العام للتحالف الإستراتيجي، ولا تصل لمرحلة القطيعة أو الصدام.

Abstract

This study aims to figure out the Turkish-US relations and their impact on the Middle East during the period between 2002-2012. The study sought to examine the nature of the evolution of Turkish-US relations, and to clarify the stages of convergence and divergence between them and the impact or the reflection of these relations on the Turkish policy towards the Middle East issues during Turkish AKP's ruling.

The study was based on a systematic approach in the descriptive analytical method to clarify and explain the development of Turkish-US relations; and it was also based on the theory of the national interest in Turkish foreign policy towards the Middle East issues including: the war on Iraq, the Arab revolutions, and the Israeli-Palestinian conflict.

To answer its questions of this study, The study examined the evolution of Turkish-US relations during the Ottoman Empire, the period of the Turkish state in Post-World War II, and after the arrival of the AKP's ruling.

The study has posed the most important internal and external determinants that Control Turkish-US relations, and it also examine the impact of these relations on Turkish foreign policy during the Period of the AKP with regard to the issues of the Middle East.

The study found a set of conclusions, most notably:

- The nature of Turkish-American alliances has changed from alliances based on the absolute subordination of U.S. foreign policy to alliances based on mutual interests. Besides, the nature of Turkish-US relations and common interests between both parties affect the trends of the role and direction of the Turkish position on regional issues so to fit with America's vision and interests , and to achieve the national interests of Turkey.
- Turkish-US relations have contributed to the strengthening of relations between Turkey and Iraq, and in enabling the Turkish role in Iraq, with all different shades of the Iraqi people. It also has had a deep impact on the Turkish position on the Arab revolutions Which was similar to the American position in all phases of the revolutions where it took place.
- Turkey Considers Palestinian issue as an important factor in achieving its domestic and foreign policy ,for at the internal level, the Palestinian cause contribute to gain more support for the Justice and Development Party (AKP) due to the sympathy of Muslim Turkish people towards the Palestinian cause; On the external level, the Palestinian cause contribute to gain more Arab support and acceptance ; it also helps Turkey through barter understanding with Washington, especially in the outstanding issues between them as Kurdistan Workers' Party (PKK).
- Turkish-US relations may vary in interests and objectives, but it does not depart from the general framework of strategic alliance, nor does it reach the stage of rupture or clash.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة الدراسة

تعود العلاقات التركية الأمريكية في إطارها الشامل إلى ما قبل ظهور الدولة التركية الحديثة، وترجع إلى أوائل القرن الثامن عشر في عهد الدولة العثمانية، لكنها لم ترتق إلى مستويات متطورة حينذاك، وقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية في خطى أوسع للتقارب مع تركيا الحديثة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، تدفعها نحو ذلك مصالح سياسية واقتصادية وعسكرية ورغبات أمريكية تجد تفسيراتها في دعوة الرئيس الأمريكي (هاري ترومان) المتمثلة بمقولته في يناير 1949م، "إذا لم يقابل السوفييت بقبضة من حديد فإن العالم سوف يكون في طريقه إلى حرب عالمية ثالثة"(مشعل، 1982، ص722).

فالتطورات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قد دفعت بالطرفين إلى تعزيز التعاون المشترك بينهما، وإلى تخلي تركيا عن سياسة الحياد التي كانت تتبناها بين الحربين العالميتين، حيث رأت في واشنطن حليفاً لها ضد التهديد الذي كان يمثله الإتحاد السوفيتي(علي، 2009، ص159).

ومنذ الحرب العالمية الثانية وسيطرة المؤسسة العسكرية على النظام التركي، مثلت تركيا أحد أهم مفاتيح السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، في ظل سعي تركيا الحثيث على إظهار صورتها للغرب والولايات المتحدة الأمريكية بالشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه في منطقة بالغة الأهمية والحساسية بالنسبة للغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، خصوصاً في مواجهة المد السوفيتي، إلى جانب إيقان الولايات المتحدة الأمريكية مبكراً أهمية الدولة التركية لها في الشرق الأوسط باعتبارها مفتاح الدخول إلى منطقة الشرق الوسط.

وبالرغم من القدر الكبير من التفاهمات المبنية على المصالح في العلاقات التركية الأمريكية منذ نشأتها، إلا أن هذه العلاقات مرت في سياقها الطبيعي بمراحل من القوة والفتور، مثلها مثل أي علاقات دولية في ظل تعدد الملفات والقضايا المتشابكة بين دولتين (كالمشكلة القبرصية ومشكلة الأكراد ومشكلة الأرمن واحتلال العراق).

ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية بدأت تتغير ملامح السياسة الخارجية التركية في ظل نظرية العمق الإستراتيجي التي وضعها "أحمد داوود أوغلو"، والتي بدأت تتبنى سياسات تصفير المشاكل مع الدول وأن تكون الدولة التركية أكثر حيادية واستقلالية في قضايا السياسة الخارجية التركية، فبدأت تلعب دوراً متميزاً وفاعلاً في السياسة الخارجية على مستوى الشرق الأوسط.

بالتالي تأتي هذه الدراسة لتتناول طبيعة العلاقات التركية الأمريكية بعد وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي للحكم، وأثر هذه العلاقات على الشرق الأوسط.

ثانياً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

نشأت العلاقات التركية الأمريكية في ظل سيطرة المؤسسة العسكرية ذات الطابع العلماني على الحكم في تركيا، حيث أصبحت تركيا حليف إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والغرب بصفة عامة في الشرق الأوسط قرابة نصف قرن من الزمن، ومع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم بدأت تتغير جوهر السياسة الخارجية التركية بتبني مواقف أكثر حيادية واستقلالية وفقاً للمصالح القومية التركية، وبذلك فإن الإشكالية التي تحاول الدراسة معالجتها هي طبيعة العلاقات التركية الأمريكية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية الإسلامي وأثر انعكاس هذه العلاقة على قضايا الشرق الأوسط. **ومن ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:**

– ما مدى تأثير العلاقات التركية الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم حزب العدالة والتنمية التركي؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما هي خلفية العلاقات التركية الأمريكية؟

2-ما أبرز محددات العلاقات التركية الأمريكية ؟

3-ما مدى التقارب والتباعد في العلاقات التركية الأمريكية إبان حكم حزب العدالة والتنمية؟

4-ما العوامل التي ساعدت على تقوية العلاقات التركية الأمريكية؟

5-ما تأثير العلاقات التركية الأمريكية على العلاقات التركية الإسرائيلية والقضية الفلسطينية؟

6-ما تأثير العلاقات التركية الأمريكية على السياسة التركية تجاه القضية العراقية والفلسطينية والثورات العربية؟

ثالثاً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

1- التعرف على مدى ارتباط الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط بالسياسات الأمريكية.

2- إلقاء الضوء على الأهداف السياسية التي تسعى لها تركيا من خلال استمرار علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

3- معرفة الاتجاهات السياسية التركية والأمريكية اتجاه أزمات المنطقة.

4- معرفة مدى تأثير العلاقات التركية الأمريكية على قضايا المنطقة العربية (العراق، والقضية الفلسطينية، والربيع العربي).

رابعاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها في النقاط التالية:

1. تدرس علاقة دولة من أكثر الدول الإقليمية تأثيراً وتأثراً بمنطقة الشرق الأوسط، ومن أكثر دول الشرق الأوسط تقدماً وتطوراً، ذلك في ظل ارتباطها مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع الغرب.

2. توضح كيف تؤثر علاقة هذه الدولة الفاعلة إقليمياً مع الولايات المتحدة الأمريكية في موقفها ودورها في قضايا الشرق الأوسط.

3. تشكل رافداً أساسياً لفهم وتحليل السياسة الخارجية التركية وارتباطها بالسياسة الأمريكية لطلبة الجامعات في التخصصات المهتمة بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية، وإلى دور العلم والمكتبات الجامعية والعامة، وإلى صانعي القرار والمحللين السياسيين والمهتمين في شؤون الشرق الأوسط.

4. توضح طبيعة نشأة وتكون العلاقات التركية الأمريكية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط خصوصاً فترة حكم حزب العدالة والتنمية التركي.

خامساً: حدود الدراسة

1- **الحد الموضوعي:** التركيز على العلاقات التركية الأمريكية على اعتبار أنهما طرفا الدراسة الحالية، ومعرفة تأثير علاقتهما على قضايا الشرق الأوسط.

2- **الحد الزمني:** التركيز على فترة حكم حزب العدالة والتنمية من عام (2002 – 2012).

سادساً: منهجية الدراسة

استخدم الباحث في دراسته كل من المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المصلحة القومية، وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة.

1- **المنهج الوصفي التحليلي:** ويعتمد على وصف وتحليل العلاقات التركية الأمريكية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، عبر قراءة الأحداث وتحليلها واستقرائها واستنباط مجرياتها ووضعها للوصول إلى أسبابها ومسبباتها ونتائجها. وسيتم التركيز على المستوى الإقليمي في التحليل لفهم التوجهات السياسية في السياسة الخارجية التركية تجاه أبرز قضايا المنطقة العربية، كالحرب على العراق والثورات العربية والقضية الفلسطينية وتأثير العلاقات الأمريكية على التوجهات التركية، وما تمليه تلك العلاقات من حتمية قرارات تركيا وحساباتها.

2- **منهج المصلحة القومية:** هو أحد المناهج المفسرة للعلاقات الدولية، ويعتبر أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية، بمعنى آخر أن المصلحة القومية تشكل عامل الارتكاز والمحرك الأساسي في تخطيط السياسة الخارجية لأي دولة في العالم. والمصلحة الوطنية هي "المفتاح الأساسي" في السياسة الخارجية، ويرتد هذا المفهوم في جوهره إلى مجموع القيم الوطنية، تلك القيم النابعة من الأمة والدولة في نفس الوقت، غير أن هذا المفهوم لا يخلو من غموض، فإذا كان من الصعب بيان المقصود بالمصلحة الوطنية بفكرة مجردة، فمن المستحيل أن نجد إجماعاً على ما تعنيه في قضية معينة. إن الجدل المتكرر حول السياسة الخارجية يتركز حول التفسيرات المختلفة لمتطلبات المصلحة الوطنية(النجار، 2012، ص5-6).

سابعاً: مصطلحات الدراسة

- **الشرق الأوسط**

مصطلح الشرق الأوسط، مصطلح من صنع الدول التي احتلت المنطقة العربية وتبنت وجهة نظر استعمارية، وهو يتسع ويضيق وفق مصالحها فتارة يشمل "المشرق العربي" بالإضافة إلى مصر والسودان ودول الجوار: تركيا وإيران، وتارة أخري يتسع ليشمل قبرص واليونان وأجزاء من القرن الأفريقي، مما يعني أن المصالح الحيوية للقوي العظمي غير ثابتة، ويمكن أنتتسع طبقاً لأهدافها التي هي دائماً في أتساع، وعليه لا يشير إلى منطقة جغرافية متعارف عليها، بل هو مصطلح سياسي إستراتيجي في نشأته واستخدامه(السلطان ، 2002 ، ص401)

كما يعرف الكيالي الشرق الأوسط على أنه "مصطلح كثر استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية وهو يشمل منطقة جغرافية تضم سورية ولبنان وفلسطين والأردن والعراق والخليج العربي ومصر وتركيا وإيران، وتتوسع لتشمل أفغانستان وقبرص وليبيا أحياناً، والمقصود من إطلاق هذا المصطلح هو إدخال دول غير عربية عليه لتجنب استخدام مصطلح مثل المنطقة العربية والوطن العربي لمحاربة مفهوم القومية العربية ونزع صفة الوحدة العربية عنها"(الكيالي، 1983، 456).

- **الجيوسياسية**

مفهوم "الجغرافيا السياسية" هو ترجمة حرفية للكلمتين الإنجليزيتين(Political Geography) وهو مفهوم قديم أُستخدم مدلوله في زمن أرسطو، وهو مشتق من كلمتين، "جيو" وتعني باليونانية الأرض وكلمة "السياسية"، وتطور هذا المفهوم عند المفكر السويدي "رودولف كجلين" في مطلع القرن الميلادي

الماضي وعرّفه بأنّه "البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي" ومن التعريفات المهمة لمصطلح الجيوسياسية أيضاً "الاحتياجات السياسية التي تتطلبها الدولة لكي تنمو"(الماحي، 2009)

ثامناً: الدراسات السابقة

حظي موضوع العلاقات التركية الأمريكية باهتمام من قبل الباحثين والدارسين ومن أهم الدراسات السابقة:

- دراسة جلال معوض، عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مجلة المستقبل العربي، العدد 227، يناير، 1998م.

تناول الباحث في دراسته عملية صنع القرار في تركيا من حيث إطارها القانوني والدستوري، وعرض واقع العلاقات العربية التركية في مجالات متنوعة سياسية واقتصادية مثل قضايا المياه والمشكلات الكردية، والتحالف التركي الإسرائيلي ومجالات التعاون الاقتصادي، وقد هدف الباحث في دراسته إلى توضيح المؤسسات التركية التي تصنع القرار السياسي التركي المتعلق بالعلاقات العربية، وتوضيح وإبراز حقيقة العلاقات العربية التركية في إطارها الحقيقي القائم.

- دراسة عبد الناصر محمد سرور، التعاون الإسرائيلي التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد السادس عشر، العدد الأول، غزة، يناير 2008م.

استعرض الباحث في دراسته في أربع مباحث ناقض من خلالها أوجه التعاون الإسرائيلي التركي في المجال المائي خلال فترة التسعينات، مسلطاً الضوء على أهداف كل من إسرائيل وتركيا، وأهم الأدوات التي اعتمدت عليها الدولتان لأجل ذلك، وإبراز التداعيات السلبية المتعددة التي تعرضت لها

سوريا والعراق خصوصاً في الأمن المائي والغذائي والتنموي، ومعيقات التعاون الإسرائيلي التركي، وتوصل الباحث إلى أن:

1. أن التعاون الإسرائيلي – التركي في المجال المائي خلال فترة التسعينات اندرج ضمن المسار التطوري للعلاقات الإسرائيلية – التركية، ونتيجة حتمية للتداخل والتفاعل المصلحي في العلاقات الثنائية بين البلدين.

2. هذا التعاون متقاطعًا ومتناقضًا للمصالح العربية عموما، وسوريا والعراق تحديدًا، فالمحصلة النهائية للدور والأهداف الإسرائيلية تكمن في إحداث شرخ في علاقات تركيا

3. كدولة منبع مع سوريا والعراق كدولتي مجرى ومنصب ، وتهديد لأمنهما المائي والغذائي،

4. وتعطيل مشاريعهما التنموية.

5. نجحت إسرائيل إلى حد ما في استثمار رغبة تركيا في تقربها من اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة وحاجتها لتطوير ترسانتها العسكرية؛ لذلك بدأت في ابتزاز تركيا مائيًا ومشاركتها في سياساتها في هذا الشأن ، بينما نجحت تركيا في استغلال ورقة المياه وابتزاز العراق وسوريا سياسيا، مستفيدة من حالة الحصار الخانق الذي فرض على العراق منذ مطلع التسعينات، وتراجع دور سوريا الإقليمي، وضعف وهشاشة النظام العربي الرسمي؛ نتيجة التطورات الخطيرة التي أفرزتها حرب الخليج الثانية ، فضلا عن حدوث فراغ استراتيجي في المنطقة حاولت استثماره كل من إسرائيل وتركيا، وبالتالي فقد طرأت تداعيات خطيرة وسلبية على مشروعات التنمية والإنتاج الزراعي والسدود لكل من العراق وسوريا، وهذا يصب في خدمة المشروع الإسرائيلي – التركي الهادف إلى إعاقة وتعطيل مشاريع التنمية والتحرر الاقتصادي في المنطقة بمجملها.

- دراسة إبراهيم يوسف عبيد، تطور العلاقات التركية الإسرائيلية وتداعياتها 1991 – 2001م، جامعة القدس، رسالة ماجستير، القدس، فلسطين، 2008م.

ناقش الباحث دراسته في ثمانية فصول عرض من خلالها نشأة وتطور العلاقات التركية الإسرائيلية 1949 – 1990م، واستعرض الباحث العلاقات السياسية والدبلوماسية 1991 – 2001م، وبين واقع العلاقات الأمنية والعسكرية 1991 – 2001م، والعلاقات التجارية والاقتصادية 1991 – 2001م، وناقض تداعيات العلاقات التركية الإسرائيلية على الأمن القومي العربي، وتوصل الباحث إلى أن:

1. العلاقات التركية الإسرائيلية نشأت وتطورت بفعل مجموعة من العوامل المتداخلة والمتشابكة ببيئة كل منهما.
2. إن العلاقات التركية الإسرائيلية شكلت خطراً كبيراُ ً على الأمن القومي العربي، وهي علاقات قوية ستسمر على الأقل في المنظور القريب والمتوسط، وهذا يستلزم موقفاً عربياً موحداً وحازماً لمواجهة هذا الخطر.

- دراسة أحمد داود أوغلو، "العمق الإستراتيجي" موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدار العربية ناشرون، 2010/9/4م.

هدفت إلى التعرف على الميزات المتعلقة بالعمق التاريخي والمحصورة ضمن إطار "العمق الاستراتيجي" القائم علي صنع السياسة الخارجية، وأكد الباحث في دراسته على دراسة وضع تركيا باعتبارها دولة محورية في مركز الإستراتيجيات الدولية والإقليمية، واعتبارها فيما يتعلق بمسالة الهوية دولة ممزقة كما وصفها "هانتيغتون"، ووضحت مكانة ووضعية تركيا الحالية علي المستوي السياسي الإقليمي والعالمي، والدراسة قدمت قراءة شاملة ودقيقة للعمق التاريخي والجغرافي الذي يرتكز إليه موقع

تركيا الدولي وسياستها الخارجية، ذلك في محاولة لدعم وترسيخ علاقات تركيا مع الدول العربية، وهذا بهدف استشراف مستقبل أكثر إشراقاً لهذه المنطقة من العالم.

- دراسة لقمان النعيمي تركيا والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في علاقاتهما الإستراتيجية بعد الحرب الباردة 1991م- 2000م.

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقات الإستراتيجية التي ربطت تركيا بالولايات المتحدة بعد الحرب الباردة 1991 – 2000، حيث رصدت الدراسة تاريخياً المنظور الأمريكي للعلاقات مع تركيا، ومنظور تركيا لعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال (معطياته ودوافعه السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية)، وقد توصلت الدراسة إلى أن:

1. حاجة تركيا إلى حليف قوي يتيح لها بعض الفعالية إزاء سياساته باعتباره طرفاً دولياً مهماً له مصالح دولية واسعة.
2. توفير ميكانيكية فاعلة إلى حد كبير لتركيا لتحقيق نوع من توازن القوى الذي يحميها من الصراعات والمنافسات المحتملة للقوى الكبرى.
3. تدعيم موقف تركيا في مواجهة قوى أخرى خارجية وحتى داخلية منافسة لتركيا إن لم تكن في صراع معها مثل اليونان وأرمينيا وبلغاريا.
4. حاجة تركيا المتسمرة إلى المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية.
5. تأمين العلاقات المستقبلية لتركيا مع الاتحاد الأوروبي.
6. حاجة أمريكا لموقع تركيا الإستراتيجي لتأمين مصالحها في منطقة الشرق الأوسط.
7. سعي أمريكا لتوطيد العلاقات التركية الإسرائيلية.

- دراسة ثامر محمد و نبيل سليم، العلاقات التركية الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية2004م.

هدفت دراسة (ثامر محمد ونبيل سليم) إلى التعرف على العلاقات التركية الأمريكية والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، وأستهل الباحثان دراستهما بأن تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ترتبطان بشبكة من العلاقات المختلفة، وبينت الدراسة أن لهذه العلاقات تأثيراتها ودلالاتها في المعادلات السياسية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومع أن هذه التأثيرات ليست جديدة إلا أنها باتت تكتسب أهمية خاصة في ظل التغيرات التي طالت النظام الدولي منذ عام 1989م الذي شهد تفكك منظومة الدول الاشتراكية وانهيار الإتحاد السوفيتي عام 1991م وانحسار نفوذه، ومع تعزيز أطروحة (النظام الدولي الجديد) برزت آليات دولية جديدة تختلف عن تلك التي كانت سائدة إبان فترة الحرب الباردة، تتيح للولايات المتحدة الأمريكية فرصة أكبر للتحكم في موازين السياسة والأمن في المناطق والأقاليم التي تتمتع بالأهمية وتتسم بالحساسية.

ونظراً لما تتمتع به منطقة الشرق الأوسط من تأثيرات قصوى في موازنات القوى الدولية، باعتباره آلية مهمة من آليات التحكم في النظام الدولي بحكم أهميته الإستراتيجية، لذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة ترتيب أوضاعه بما يكفل لها أقصى قدر ممكن من الهيمنة عليه والسيطرة من خلاله على النظام الدولي عبر ترتيبات سياسية – أمنية تشرف عليها وترعاها، فيما يقوم حلفاء واشنطن من غير العرب بالعمل على تنفيذ تلك الترتيبات بدعم سياسي وعسكري مباشر من قبلها.

- دراسة محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول (قلق الهوية وصراع الخيارات) ، رياض الريس للكتب والنشر، 1996م.

سعت إلى تقديم مقاربة لأهم الاتجاهات السياسية والفكرية والاجتماعية والدينية التي عصفت وما زالت بالمجتمع التركي خلال السنوات التي تلت مباشرة تفكك الاتحاد السوفيتي، وأظهرت الدراسة أن تركيا كانت حتى تفكك الإتحاد السوفيتي في 1991م، جزءاً من إستراتيجية غربية ذات هدف واحد محدد وهو مواجهة الخطر الشيوعي، ومع زوال هذا الخطر شهد المحيط الجيوستراتيجي لتركيا جملة تطورات وتحولات دراماتيكية، كما كشفت الدراسة عن الأفاق التي حولت تركيا إلى ساحة مفتوحة لشتى الاحتمالات، وإلى قوة قادرة على التأثير في ما يتصل بمحيطها الإقليمي من قضايا ومشكلات مزمنة أو مستجدة.

- دراسة جلال عبد الله معوض، تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج: الجانب الأمني، مجلة شؤون عربية، العدد67، سبتمبر1991م.

سعت لتوضيح مدى حرص الدولة التركية علي مصلحتها منذ الخمسينات من القرن علي تكريس وجودها، وأظهرت الدراسة بأن تركيا قد لعبت دوراً بارزاً في بناء تحالف إقليمي شرق أوسطي ضمن السياسة الدفاعية الغربية القائمة في ذلك الحين على احتواء الخطر السوفيتي، ففي أكتوبر 1955م، قام حلف بغداد وكانت تركيا فيه حجر الزاوية، كما وافقت في مارس 1957م على مبدأ إيزنهاور الذي دعا إلى مشاركة الولايات المتحدة في مواجهة "التخريب وأنشطته" في الشرق الأوسط، أما أيام الشاه قد أكدت الدراسة أن هنالك تعاون بين تركيا وإسرائيل وإيران في مجال الأمن والاستخبارات وتطور فيما بينهما وبين إسرائيل تعاون واضح في مجال مكافحة الإرهاب منذ مطلع الثمانينات، وفي عام 1985م

عقدت تركيا اتفاقاً أمنياً مع العراق "المطاردة الساخنة" للمتمردين الأكراد داخل أراضي الدولة الأخرى، وفي عام 1987م أبرمت اتفاقاً مع سوريا لضمان أمن الحدود بين البلدين.

تاسعاً: التعليق على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة طبيعة العلاقات التركية الأمريكية في فترات تاريخية، قبل وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي للحكم، فبعضها تناول طبيعة العلاقات التركية العربية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، ومراحل التقارب والفتور فيها، وتناول البعض الأخر التحالفات التركية الإقليمية مع إسرائيل وإيران إبان عهد الشاه، فمنها ما حاول توصيف مقومات الدولة التركية السياسية والاقتصادية والجيوسياسية وطبيعة علاقاتها وتحالفاتها مع العديد من الدوائر كالشرق الأوسط وآسيا الوسطى ودول بحر قزوين وأوروبا ودول أمريكيا ودول شرق أسيا. فتنوعت الاتجاهات التي تناولتها الدراسات السابقة من حيث العلاقات التركية والدوائر الإقليمية المتعددة لها.

إن ما تحاول هذه الدراسة دراسته وتحليله، والذي يشكل إضافة إلى الدراسات السابقة وجزء مكمل في دراسات تركيا بكافة جوانبها وحيثياتها، يكمن في التالي:

1. توضيح طبيعة العلاقات التركية الأمريكية بعد وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي لسدة الحكم في تركيا.
2. توضيح مدى التقارب والتباعد في وجهات النظر الأمريكية والتركية في الملفات العالقة بين الطرفين.

3. إبراز تأثير هذه العلاقات على السياسة التركية تجاه قضايا الشرق الأوسط(الحرب العراقية، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والثورات العربية)، وإلى أي مدى تقاربت أو اختلفت السياسات والتوجهات في ظل حكم الإسلاميين.

4. دراسة أهم المحددات التي تلعب دوراً مهماً في العلاقات بين الطرفين في ظل حكم حزب الدالة والتنمية.

الفصل الثاني

التطور التاريخي للعلاقات التركية الأمريكية

يتناول هذا الفصل العلاقات التركية الأمريكية وفق الامتداد الزمني لنشأة العلاقة، كما يتناول الجذور التاريخية للعلاقات التركية الأمريكية وكيفية استمرارها رغم كل العقبات التي واجهتها هذه العلاقات، وأن دراسة ماضي العلاقات تساعد على تفسير وفهم الحاضر، فضلاً عن أنها تفيد في التنبؤ بمستقبل العلاقات، بهدف تكوين صوره لما يمكن أن تؤول إليه العلاقات بين البلدين، وبما أن موضوع البحث يتناول العلاقات التركية والأمريكية، فمن الضروري أن تعرج الدراسة على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة التركية والتطور في الجوانب المتعددة لهذه العلاقات.

المبحث الأول: نشأة العلاقات التركية الأمريكية

نشأ أول اتصال بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية في القرن السابع عشر، وبصورة غير مباشرة، وذلك عن طريق الولايات العثمانية في شمال أفريقيا، وهي الجزائر وطرابلس الغرب وتونس، حيث كانت المعلومات البسيطة قد سبقت ذلك الاتصال، وقد عرف العثمانيون في حينه القليل عن النظم السياسية والاقتصادية للأمريكيين، فاقتصرت العلاقة بين الطرفين على هجرة بعض عائلات الأناضول الغربية إلى الأراضي الأمريكية، كما أن الأمريكيين لم تكن تربطهم بالدولة العثمانية علاقات تجارية فيما عدا ما تسرب من السلع بينهما منذ عام (1785م) وكان ذلك من خلال وساطة شركة الليفانت (Levant) البريطانية(الغالبي، 2002، ص23).

أولاً: العلاقات العثمانية الأمريكية

تعود جذور العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية إلى عام 1824م، بعد أن أدركت الولايات المتحدة الأمريكية مكانة الدولة العثمانية في ظل اهتمامها بأسواق الشرق الأدنى منذ بداية القرن التاسع عشر، حيث بدأ تركيز نشاط دبلوماسييها على تسهيل مهمة

سيطرة البضاعة الأمريكية على الأسواق العثمانية، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توقيع معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية تمنح الولايات المتحدة حرية التجارة مع كافة موانئ الدولة العثمانية، وحرية المرور لسفنها عبر المضايق وإرسال قناصلها إلى أي ولاية عثمانية (الزبيدي، 2012، ص25). وفي سبيل ذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني توجهات جديدة في العلاقات مع الإمبراطورية العثمانية، تكون قائمه على دبلوماسية جديدة، قوامها تسهيل مهمة انتشار البضائع الأمريكية في الأسواق العثمانية، عبر إبرام الاتفاقيات بينهما:

- المعاهدة التجارية العثمانية الأمريكية عام 1830م:

وجهت الولايات المتحدة الأمريكية بعثة دبلوماسية إلى اسطنبول عام 1830م على رأسها قائد الأسطول الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط "جيمس بيدل"، ومعه ديفيد أوفلي (David Offely) القنصل الأمريكي في أزمير والضابط وليم كراين (William Crane) للتفاوض حول المعاهدة، وقد تم تخصيص مبلغ عشرين ألف دولار لإجراء المفاوضات، وتضمن خطاب التعليمات الموجه لهما تحذيراً من الترجمة الخاطئة فيما يختص بالامتيازات، ورغم ذلك فإن المعاهدة قد جاء فيها بعض من تلك المشاكل التي ظلت مصدراً دائماً للخلاف بين الدولتين(Howard, 1976, p293).

ووصلت البعثة الأمريكية إلى الدولة العثمانية وتم توقيع الاتفاقية بتاريخ 7 مايو 1830م، وبذلك تكون قد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية نظام الامتيازات الأجنبية مع الدولة العثمانية، وأصبح رعاياها الأمريكان يتمتعون بما يتمتع به رعايا الدول الأوروبية من امتيازات داخل الدولة العثمانية، أما الدولة العثمانية فقد كانت ترى في الولايات المتحدة الأمريكية حليفاً يمكن استقطابه لمساعدتها ضد التدخلات الأوروبية في شئونها من ناحية ولإعادة بناء أسطولها البحري من ناحية أخرى(الغالبي، 2002، ص55-59).

إلى جانب الامتيازات فقد كان لدى الولايات المتحدة الأمريكية رغبة لعقد المعاهدة بهدف تأمين مصالح التجار الأمريكيين والحصول لهم على الامتيازات التي تمتع بها التجار الأوربيون في ظل قانون الامتيازات الأجنبية، بينما العثمانيون كانوا لا يرغبون في عقد معاهده بينهم وبين الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الأحداث السياسية دفعت وأرغمت الدولة العثمانية إلى الإعلان عن رغبتها في عقد معاهده مع الولايات المتحدة الأمريكية وفي مقدمة تلك الأحداث كارثة نافارين عام (1827م)، والتي حطم فيها أسطول الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وروسيا) الأسطول العثماني المصري أثناء حرب الاستقلال اليونانية، إذ اقتنع الباب العالي* بضرورة الاستفادة من الخبرة الأمريكية في مجال صناعة السفن من أجل إعادة بناء الأسطول العثماني من جديد واختمر في ذهن العثمانيين بأنه من الممكن وضع مادة سرية في المعاهدة تنص على التزام الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة الدولة العثمانية في صناعة السفن والأساطيل الحربية(kurat, 1959, p17).

وبعد توقيع المعاهدة التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية أخذت العلاقات بينهما بالتطور وزاد النشاط الأمريكي في منطقة الشرق الوسط، مما أظهر الطمع الأمريكي في المنطقة وخاصة عندما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من الدولة العثمانية الحصول على ميناء إينوس، وذلك لقاء مساعدات عسكرية ومالية، إلا أن الطلب الأمريكي لم ينجح، بعد ذلك وقعت الحكومتان العثمانية والأمريكية معاهدة اكتساب الجنسية لتسوية الخلافات التي تطرأ بينهما، لكن لم تتم المصادقة اللازمة عليها، علماً بأن مشكلة التجنس هي من أحد أهم أسباب التوتر في العلاقة بين البلدين(أحمد، 2000، ص12-13).

* الباب العالي يقع في إسطنبول في تركيا كان مركز الحكم في الدولة العثمانية من عام 1465م إلى 1853م. استخدم القصر الذي يقع في إستانبول كمركز إدارى للدولة العثمانية على مدار 400 عاماً من تاريخها الممتد 600 عاماً.

وقد واكب النشاط الدبلوماسي والاقتصادي للإدارة الأمريكية تجاه الإمبراطورية العثمانية نشاط تبشيري، استغلته الإدارة الأمريكية لمد نفوذها إلى أقاليم الإمبراطورية العثمانية تحت شعار"الدعاية الإنجيلية" وقد نجحت السياسة الأمريكية بعد وقت قصير من إقامة العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الباب العالي عام 1824م، في نشر أعداد كبيرة من الجمعيات التبشيرية في معظم مدن الأقاليم العثمانية وكانت هذه الإرساليات تخضع إلى توجيه "مجلس المبشرين الأمريكان" الذي كان مقره مدينة "بوسطن"، وكان المبشرون على علاقة مباشرة مع الإدارة الأمريكية التي كانت تستغلهم لتنفيذ سياستها في الشرق(الزبيدي، 2012، ص26-27).

وقد بلغ عدد الإرساليات في تركيا وخاصة قبل الحرب العالمية الأولى 70 مركزاً رئيسياً و256 مركزاً ثانوياً و9 مستشفيات و426 مؤسسة تعليمية يتضمنها خمس كليات، وكان يدرس في كل هذه المؤسسات 25 ألف طالب فقط، وبالرغم من ذلك فإن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الدولة العثمانية كانت تسير بحذر ووفق منهج بعيد الأمد، فالجمعيات التبشيرية وافتتاح المراكز العلمية والصحية وازدياد الحركة التجارية بين الجانبين شكلت الأساس المتين لعلاقات أوثق في فترات لاحقة، أصبحت فيها الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة على شؤون الجمهورية التركية(السامرائي، 1986، ص68).

- برتوكول ومعاهدتا عام 1874م:

كان الهدف من وراء إبرام البرتوكول والمعاهدتين عام 1874م بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية هو إيجاد حل لثلاثة مسائل هامة، المسالة الأولى تتعلق بعدم قدرة الأجانب على تملك العقارات في الدولة العثمانية، وأما المسالة الثانية تتعلق بالمعاملة الخاصة بمواطني الولايات

المتحدة الأمريكية الذين سبق أن كانوا رعايا عثمانيين، أما المسالة الثالثة فتتعلق بتبادل تسليم المجرمين بين الدولتين(الغالبي، 2002، ص99).

- **برتوكول عام 1874م:**

وافق الباب العالي في الخط الهمايوني* الذي أصدره عام 1856م على منح حق العقارات للأجانب في برتوكول عام 1874م، لكن هذا القرار لم يدخل حيز التنفيذ الفعلي، مما دفع سفيري فرنسا وروسيا إلى الاحتجاج في عام 1862م لدى مسئولي الباب العالي، ولكن الاحتجاج لم يأت بنتيجة، فلم يسمح للأجنبي بالتملك، وإذا أراد أي أجنبي التملك فعليه أن يشتريه باسم أحد المواطنين العثمانيين، وأن يصدر الصك باسم ذلك الشخص، وكان ذلك الشرط عائقاً كبيراً أمام المستثمرين الأجانب والأمريكيين، وقد أستند الرفض العثماني على أن هؤلاء المستثمرين يخضعون لسلطات بلادهم مما يصعب على السلطات العثمانية ملاحقتهم أمام القانون العثماني(Gordon, 1932, p205).

وبالطبع رفضت الدول الأوروبية هذا العرض ولم تقبل الخارجية الأمريكية موقف الباب العالي في حينه، لكن وبعد ضغط من الدول الأوروبية والأمريكيين أصدر الباب العالي عام 1867م، قانون يمنح الأجانب حق التملك باستثناء منطقة الحجاز حيث المدن الإسلامية المقدسة، وكان يشترط التملك بالخضوع لقانون العثماني فيما يتعلق بحقوق ملكيتهم، ولعدة سنوات ظلت حكومة الولايات المتحدة

---

* الخط الهمايوني: في فبراير 1856م وبعد أن ساعدت إنجلترا وفرنسا السلطان عبد المجيد سلطان الدولة العثمانية في حربه على روسيا، قرر عمل مجموعة إصلاحات سميت بالخط الهمايوني، أهم ما جاء بالفرمان :

1. المساواة بين كل مواطنين الدولة العثمانية في كل الحقوق والواجبات.
2. ينتخب بطاركة (رؤساء) الكنائس من كل الملل وتكون فترة انتخابهم حتى مماتهم ولا يحق لأحد نزع سلطة البابا إلا من كنيسته على وجوب إبلاغ (إبلاغ فقط وليس اخذ الموافقة) من الباب العالي باسم البابا الجديد في كل مرة.
3. السلطان شخصيا وفقط له الحق في ترخيص بناء وترميم الكنائس والمقابر الخاصة لغير المسلمين.
4. إعفاء الكنائس من الضرائب أو المصروفات، وتشكيل مجلس مكون من رجال الكنيسة (كهنة أو رهبان) ورجال من خارج الكنيسة (مسيحين غير الرهبان والكهنة) لإدارة شئون الملة والمعروف باسم المجلس الملي العام مثل المجلس الملى القبطي الارثوذكسى والمجلس الملى الكاثوليكى، الخ).
5. عدم إجبار أي شخص على ترك دينه، ومحو كل الألفاظ التي تمس فئة من الناس مثل الدين أو الملة.
6. يكون حق التعيين في مناصب الدولة المدنية والعسكرية للكفاءة بدون تمييز في الدين، وإلزام كل مواطنين الدولة بالخدمة العسكرية.
7. تكون الدعاوى القضائية بين المسيحين والمسلمين في دواوين (محاكم) خاصة يرأسها قضاة من الطرفين.

الأمريكية رافضة ذلك القانون، ذلك لاعتقادها بأن المحاكم العثمانية غير مؤهلة لإقامة العدالة، وبناءً على نصيحة من الدبلوماسيين الأمريكيين وافق الرئيس الأمريكي على المعاهدة، وتم التوقيع علي البروتوكول في 11 أغسطس 1874م، كما تم الإعلان من قبل الرئيس الأمريكي في 29 أكتوبر 1874م والذي وافق فيه على أن يقبل خضوع مواطني الولايات المتحدة الأمريكية لقانون 1867م، الذي يمنح الأجانب حق تملك العقارات في الدولة العثمانية(الغالبي، 2002، ص103).

- معاهدة التجنس عام 1874م:

كان السبب وراء عقد معاهدة التجنس في عام 1874م الاختلاف بين قوانين التجنس في الدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية تسمح بمنح المواطنة الكاملة لأي أجنبي ينفذ قوانين التجنس في الولايات المتحدة الأمريكية، مما أعطى الكثير من المهاجرين العثمانيين في الولايات المتحدة الأمريكية حقوق المواطنة فيها، وهذا ما جعل وجودهم في الدولة العثمانية تحت حماية الموظفين الدبلوماسيين الأجانب، وبذلك يتهربوا من الخضوع للسلطة القضائية العثمانية، وانتشرت هذه الممارسة بدرجة كبيرة مما تطلب من الباب العالي تصحيح الوضع، فأصدر الباب العالي قانون عام 1860م طالب فيه كل من هو تحت الحماية الأجنبية بمغادرة البلاد خلال ثلاث أشهر فقط، ومن لم ينفذوا هذا القانون سيصبحون خاضعين للقانون العثماني(صادق، 2011، ص24).

وقد اعترفت البعثات الدبلوماسية بهذا القانون باعتباره من التنظيمات الخاصة بالقنصليات الأجنبية في عام 1863م، وبموجب هذا القانون أصبح من الصعب انتزاع أي فرد من السلطة العثمانية، وصدر قانون جديد عام 1869م، رفض الاعتراف بحق التجنس إلا في الحالات التي يوافق عليها السلطان العثماني وقد نصت إحدى مواد هذا القانون على أن "العثماني الذي حصل على

جنسية أجنبية بموافقة الحكومة السلطانية يعتبر ويعامل معاملة الرعايا الأجانب وإذا تجنس الأجنبي بدون الترخيص المسبق من الحكومة السلطانية سوف يعتبر تجنسه غير قائم ويستمر في معاملته في جميع المجالات كعثماني أي لا يستطيع بأي حال أن يجنس نفسه كأجنبي إلا بعد الحصول على شهادة ترخيص صادرة بموجب إرادة سلطانية" فهكذا تعارضت القوانين الأمريكية مع القوانين العثمانية، ففي موضوع المواطنة القانون الأمريكي يجعل مواطنة الطفل طبقاً لمكان ولادته، أما القانون العثماني يجعل مواطنة الطفل طبقاً لمواطنة أبويه(Gordon, 1932, p328).

- معاهدة تبادل المدانين والمجرمين عام 1874م:

وقعت معاهدة تبادل المدانين والمجرمين مع برتوكول عام 1874م، والتي نصت على تبادل تسليم المدانيين أو المتهمين في جرائم والذين تمكنوا من الهرب، فلقد رأت الحكومة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية ضرورة عقد مثل هذه المعاهدة من أجل المساهمة في حل ومنع الجريمة في كل من البلدين، ولا يستبعد أن الهدف من وراء عقد هذه المعاهدة هو رغبة كل من الدولتين في المحافظة على استمرار العلاقات فيما بينهم، وهذا من أجل الحد من الخلافات التي تطرأ في المستقبل، ووقعت هذه الاتفاقية في 11 أغسطس 1874م، وتم الإعلان عنها في 26 مايو 1875م(الغالبي، 2002، ص116).

واستمرت العلاقات الرسمية بين الحكومتين التي اتسمت بالودية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولي (1914م – 1918)، فيمكن تقسيم العلاقات بينهما خلال سنوات الحرب إلى مرحلتين هما (الغالبي، 2002، ص159):

المرحلة الأولى: بدأت منذ نشوب الحرب عام (28 يوليو1914م) واستمرت إلى ما قبل انضمام الولايات المتحدة للحرب في عام (1917م) وهي المرحلة التي كانت فيها السياسة الأمريكية حريصة

علي إتباع سياسة الحياد، وبسبب اختلاف مصالح السياسة الأمريكية عن طبيعة مصالح الدول الأوربية.

المرحلة الثانية: وجاءت بعد قطع العلاقات الأمريكية الألمانية في (3 فبراير 1917م)، ثم إعلان الولايات المتحدة الحرب رسمياً على ألمانيا في 6 إبريل من نفس العام، وكانت أهم نتيجة لهذه الخطوة قطع الدولة العثمانية العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في 20 ابريل.

ثانياً: تطور العلاقات التركية الأمريكية

منذ بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914م بدأت العلاقات التركية الأمريكية مرحلة جديدة، حيث تميز موقف كل منهما بالحياد في بداية الحرب، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية غيرت موقفها من الحرب، وأعلنت الحرب على ألمانيا عام 1917م، أما الدولة العثمانية فانضمت إلى جانب ألمانيا، وعلى الرغم من انضمام تركيا إلى جانب ألمانيا في الحرب، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعلن الحرب على الدولة العثمانية، وذلك يرجع لعدة أسباب أولها هو الحفاظ على مصالحها مع الإمبراطورية العثمانية، والسبب الثاني هو عدم وجود الرغبة في توسيع رقعة الحرب عند الولايات المتحدة الأمريكية(صادق، 2011، ص25).

وبعد الحرب العالمية الأولى أخذت العلاقات الأمريكية التركية في التطور، وهذا التطور جاء نتاج تغير النظام في الدولة العثمانية وإعلان الدولة التركية الجديدة، وأصبحت تركيا دولة جمهورية بعد أن حكمها النظام الإمبراطوري لعدة قرون، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية القيام بتغيير تعاملها مع الدولة التركية الجديدة، وخاصة في النواحي الاقتصادية والسياسيةً ولهذا يمكن تقسيم مراحل التطور إلى عدة مراحل وهي:

- **العلاقات في مرحلة إعلان الدولة التركية**

كانت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة التركية في بداياتها، وأخذت في التطور الملحوظ بعد الإعلان عن قيام الدولة التركية عام 1923م، فبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتغير وتطوير سياساتها اتجاه الدولة التركية بشكل مختلف عن مرحلة الدولة العثمانية، وكان هذا واضحاً عن طريق عقد الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت على المستويين التجاري والسياسي.

ويعود التحالف بين أنقرة وواشنطن إلى حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فالتطورات التي أعقبت هذه الحرب قد دفعت بالطرفين إلى تعزيز تعاونهما المشترك، حيث إن تركيا التي كانت تتبنى سياسة الحياد فيما بين الحربين العالميتين، رأت في واشنطن حليفاً لها ضد التهديد الذي كان يمثله الإتحاد السوفيتي(علي، 2009، ص159). خصوصاً بعد أن قدم وزير الخارجية الأمريكية نهاية عام 1945م إلى الحكومة التركية تأكيدات سرية إلى الأتراك حول المطالب الإقليمية السوفيتية، والتي وصفها بأنها تهدد أمن وسلام العالم من خلال مطالبتها بأقاليم (قارص وأردهان) التي تهتم بها الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب محاولتها السيطرة على مضيق البوسفور، وقد وصف الأتراك تصريح وزير الخارجية الأمريكية بأنه دليل مهم وملموس للاهتمام الأمريكي بتركيا، إضافة إلى التدخل الأمريكي في عام 1945م وإرسالها عدة قطع من السفن الحربية إلى شرقي البحر الأبيض المتوسط، وفي ذلك عبرت الولايات المتحدة عن اهتمامها بتركيا والبلدان الأخرى المهددة من قبل الإتحاد السوفيتي وحلفائهم، وفي خضم تزايد الاهتمام الأمريكي بتركيا وقعت الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا اتفاقية للمواصلات الجوية في 12 فبراير عام 1946م، جاء فيها تخصيص قاعدتين لهبوط الطائرات التجارية الأمريكية في إسطنبول وأنقرة(الزبيدي، 2012، ص78-79).

- العلاقات التركية الأمريكية ما بعد الحرب العالمية الثانية

أخذت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة التركية بالتطور، مما سهل دخول تركيا إلى هيئة الأمم المتحدة عام 1945م، حيث سعت تركيا إلى لعب دور هام في المنطقة الواقعة على الجانب العربي للخليج العربي، هذا الجزء المهم في السياسة الخارجية الأمريكية والغني بالخيرات والموارد الاقتصادية من النفط وأيضاً من معابر وممرات بحرية واصلة بين الشرق والغرب، ذلك كله ساعد في خلق الموقع والمكانة المهمة لتركيا في الساحة الدولية، وفي عام 1947م وبحسب مبدأ ترومان* كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الشرق الأوسط منطقة أولية للمنافسة بينها وبين الإتحاد السوفيتي، واحتلت كل من اليونان وتركيا مكاناً بارزاً في الإستراتيجية الأمريكية، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الدولة التركية عسكرياً واقتصادياً لفترة طويلة مقابل ما أُصطلح عليه بالضغوطات التي تتعرض لها تركيا من قِبل الإتحاد السوفيتي(الجميل، 1991، ص148-149).

وقد واكب هذا الدعم السياسي والعسكري لتركيا توجه اقتصادي، ففي شهر فبراير عام 1946م عقد اجتماع في وزارة الاقتصاد الأمريكية بحضور ممثلين عن مؤسسات الصناعات المنتجة للمواد الاستهلاكية وحضره وزير الاقتصاد الأمريكي وثلاثة من خبراء الاقتصاد الأمريكيين، طلب منهم الوزير الأمريكي توجيه جزء من استثماراتهم الموجودة في منطقة الشرق الأوسط وخاصة تركيا وبضمانة من الحكومة الأمريكية تكفل حد أدنى للربح 10% سنوياً وتوجيه أكبر قدر من فائض الإنتاج إلى دول المنطقة بقصد إغراقها بالبضائع الأمريكية وتكريس سوق الشرق الأوسط لبضائع الأمريكيين(الزبيدي، 2012، ص80-81).

---

* مبدأ ترومان: هو مبدأ أعلن عنه هاري ترومان في 12 مارس 1947. وينص على «أنه حين يهدّد العدوان، مباشراً كان أو مُداوراً، أمنَ الولايات المتحدة الأميركية وسلامتها فعندئذ يكون لزاماً على الحكومة الأميركية أن تقوم بعملٍ ما لوقف هذا العدوان». طبّق هذا المبدأ على اليونان وتركيا خاصة، تمكيناً لهما من مقاومة المدّ الشيوعي ودخول الكتلة الشرقية.

كما تسلمت تركيا من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1948م أربع غواصات حديثة وكبيرة وعدد من سفن الذخيرة وسفن إضافية بحرية، إلى جانب تدريب 350 ضابط بحري تركي في الولايات المتحدة الأمريكية لتمكينهم من التدريب على قيادة سفن بحرية أخرى، وكانت هذه بداية البرنامج الشامل بهدف التدريب في الولايات المتحدة الأمريكية وفي مراكز أسست في تركيا من آلاف الضباط الأتراك والجنود وفي أحدث أساليب الحرب الأمريكية براً وبحراً وجواً(الزبيدي، 2012، ص100).

وهكذا أصبحت تركيا في قلب الإستراتيجية الأمريكية لمواجهة الخطر الشيوعي، وتسلمت تركيا، طبقاً لمبدأ ترومان دعماً مالياً كبيراً من واشنطن، بلغ في الفترة الواقعة بين عامي 1945م و1948م، 81 مليون دولار، في حين حصلت على ما قيمته 778 مليون دولار في الفترة بين 1949م و1952م، وكانت معظم هذه المساعدات عسكرية وبنسبة أقل اقتصادية، وأستمر الاهتمام من قبل الولايات المتحدة بتركيا خلال رئاسة (دوايت إيزنهاور)* الثانية، ولقد جاء هذا الاهتمام ضمن نطاق حلف الأطلسي وحلف بغداد، فضمن نطاق حلف الأطلسي وافقت تركيا على السماح بوجود قذائف صاروخية على أراضيها(هوفسبيان وأحمد، 1985، ص 286).

وفي عام 1958م تم الاتفاق بين الحكومتين الأمريكية والتركية لبناء قاعدة للصواريخ النووية بالقرب من إستانبول يبلغ مداه 1000كم خصص لها 26 مليون ليرة تركية وقاعدة أخرى قرب العاصمة أنقرة، وتم بناء هذه القواعد الصاروخية بالمساعدات الأمريكية والكندية في إطار حلف شمال الأطلسي وبلغ مجموع نفقاتها 200 مليون دولار كما أصبح تحت تصرف الولايات المتحدة في الأراضي التركية أكثر من 300 محطة تنصت استخبارية، أسهمت بشكل كبير في تزويد الولايات المتحدة الأمريكية بالمعلومات المطلوبة، والتي على ضوئها رسمت إستراتيجيتها في المنطقة، والتي

* دوايت ديفيد أيزنهاور، سياسي وعسكري أمريكي والرئيس رقم 34 تولى حكم الولايات المتحدة في الفترة من 1953 إلى 1961. خلال الحرب العالمية الثانية، شغل منصب القائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا، المسؤولة عن التخطيط والإشراف على نجاح غزو فرنسا وألمانيا.

شكلت قيوداً كبيرة على إستراتيجية الإتحاد السوفيتي في المنطقة وبالذات حركته البحرية نحو البحر المتوسط، أو من البحر المتوسط إلى البحر الأسود، وفي إطار حلف شمال الأطلسي كلفت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية حليفتها تركيا بأن تأخذ دوراً في المنطقة، وذلك لخدمة مصالحهما (الزبيدي، 2012، ص159-160).

وبذلك أخذ الاهتمام الأمريكي بتركيا يزداد في ظل صراع الهيمنة الأمريكي السوفيتي، والذي بدوره رفع من مستوى المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا والتي كانت تتصاعد في كل عام بقفزات متفاوتة، فقد قدرت المساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا عام 1959م ب 2.7 مليار دولار، بينما بلغ مجموع المساعدات الأمريكية لتركيا في المجالات المختلفة من نفس العام 3.5 مليار دولار، كما وتلقت تركيا بين عامي 1948م – 1959م حوالي 1.2 مليار دولار كمساعدات اقتصادية معظمها من مصادر أمريكية(مانكو، 1992، ص41).

ذلك التقارب والدعم المستمر والمتصاعد في كافة المجالات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا دفع وزير الخارجية التركي (فؤاد كوبورلو) عام 1951م للقول عن العلاقات الثنائية بين البلدين بقوله: "أن الدفاع عن الشرق الوسط هو ضرورة مطلقة للدفاع الإستراتيجي لنا"، لكن العلاقات بين البلدين لم تستمر كثيراً فقد شابها بعض المعوقات، خاصة عندما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من الإتحاد السوفيتي سحب صواريخه من كوبا مقابل سحب صواريخها من تركيا، حينها أدركت تركيا أن أهميتها عند الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تقل، لاسيما بعد أزمتي قبرص عامي (1964م و1974م)، ونزول الجيش التركي في شمال قبرص الأمر الذي أدى إلى اضطراب العلاقات التركية الأمريكية، وفرض حظر على تصدير السلاح الأمريكي إلى تركيا الذي يبدأ سريانه في فبراير 1975م، ورداً على هذا الحظر قامت الحكومة التركية بإلغاء معاهدة التعاون الدفاعي الأمريكية

التركية التي أُبرمت في 3 يوليو 1969م، مما أدى إلى انخفاض المساعدات العسكرية لتركيا(كرامر، 2001، ص299–300).

استمرت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في حالة من التوتر والجمود إلى أن بدأت الأوضاع الأمنية في تركيا بالتدهور، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تشعر بالخطر اتجاه مصالحها الإستراتيجية في تركيا واعتبرت أن عدم إمكانية السيطرة على الأوضاع الداخلية في تركيا يشكل كارثة كبيرة لها ولحلف شمال الأطلسي، وهذا يتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية إعادة حساباتها مع تركيا، ذلك للحفاظ على المصالح المشتركة بينهما.

ساهم ذلك في تحسن العلاقات التركية الأمريكية بشكل ملموس، إذ رفع حظر تصدير الأسلحة عن تركيا بصورة جزئية في سبتمبر 1978م، وتوقيع معاهدة دفاع مشترك بينهما في عام 1980م للتعاون في الدفاع والاقتصاد، دخلت حيز التنفيذ المعاهدة في فبراير عام 1981م تم بموجبها إمداد تركيا بمعدات عسكرية وتنظيم الإنتاج المشترك فيما بينهم، إلى جانب الحق باستخدام منشآت الجيش التركي(أوسي والجهماني، 2000، ص27–33). ذلك في ظل الغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1979م الذي زاد من أهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل تركيا منطلقاً للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وعليه تم الاتفاق بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر عام 1982م على تحديث ستة مطارات عسكرية في تركيا، تستخدم من قبل القوات الأمريكية والتركية في حال أي اعتداء على تركيا من قبل الإتحاد السوفيتي أو على المصالح الأمريكية في المنطقة(بلومفليد، 1997، ص2). كما توصلت الدولتين في نوفمبر 1982م إلى مذكرة تفاهم تنص على الاستعمال المشترك لبعض القواعد الجوية التركية، لكن وعلى الرغم من تعاون تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن تركيا لم تحبذ الاشتراك في قوات الانتشار السريع، ذلك لأن قوات الانتشار السريع لم

تخصص للدفاع عن تركيا بل للدفاع عن المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي(السلطان، 2002، ص363-364).

مما سبق يتضح أن العلاقات الأمريكية التركية مرت في حالة جيدة خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين، وأعتبر الخبراء العسكريون الأمريكيون تركيا بأنها الموقع المثالي لنشر نقاط إسناد للقوات الأمريكية وانتشارها السريع، كما تجسد ذلك بعقد العديد من الاتفاقيات الثنائية التي حصلت تركيا بموجبها على مساعدات اقتصادية حتى انهيار الإتحاد السوفيتي، مما فتح أفاقاً جديدة للعلاقات التركية الأمريكية، وأعطى أدواراً جديدة لتركيا في الإستراتيجية الأمريكية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة المساعدات الأمريكية لتركيا بشكل كبير، والواضح أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بنيت على أساس من المصالح المتبادلة وإن كانت المصالح التركية هي أقل من المصالح الأمريكية، بمعنى أن المصالح الأمريكية هي الأكثر استجلاءً وأكثر كماً ونوعاً في معادلة هذه العلاقات.

- العلاقة التركية الأمريكية – مرحلة التسعينيات

اتسمت العلاقات بين البلدين إبان عقد التسعينيات من القرن العشرين بالمتانة، نظراً لموقع تركيا الجغرافي، حيث أن قرب تركيا من مناطق الأزمات مثل البلقان والشرق الأوسط جعل من التواجد العسكري ونقل الطاقة مجالاً للتعاون الإستراتيجي بين الجانبين(علي، 2009، ص164).

وفي مطلع عقد التسعينيات اتخذت الولايات المتحدة مبادرتين مهمتين كانت موضع ترحيب من قبل المسئولين الأتراك، الأولى تعلقت بإعادة فتح خطي أنابيب (باكو – جيهان) للنفط وخط أنابيب الغاز عبر بحر قزوين، والأخرى تمثلت في دعم الولايات المتحدة الأمريكية للإصلاحات البنيوية

وبرنامج الموازنة لتركيا، ذلك الدعم الذي كان حاسماً في تأمين القروض المقدمة من قبل البنك الدولي لتركيا(النعيمي، 2009، ص17-18).

وفي ظل تزايد أهمية تركيا لموقعها الجيوإستراتيجي بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول استفادة من المتغيرين الدولي والإقليمي (انهيار الإتحاد السوفيتي والحرب على العراق)، فهي الدولة الوحيدة من حلف شمال الأطلسي لها حدود مع العراق، ولها جذور عرقية مع الجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا والقوقاز التي يمكن أن تهدد مصالح القوى العظمى والولايات المتحدة الأمريكية والغرب، ومن منظور المصالح والأهداف الأمريكية والغربية أدركت تركيا أن الهدف من الحرب على العراق هو تحجيم العراق كقوة إقليمية حتى لا يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في نفط الخليج، فسارعت تركيا للانضمام إلى التحالف الغربي وسمحت لأمريكا بتنفيذ الضربات الجوية من قاعدة أنجرليك* التركية، هذا ليس من منطلق التزاماتها نحو الحلف باعتبارها عضواً فيه بل من منطلق إدراكها لطبيعة أهدافها النابعة من مصالحها القومية وتأكيداً منها لإثبات جدارتها وأهميتها أوروبياً(السلطان، 2002، ص366).

تلك الأهمية الجيوإستراتيجية عززت مكانة تركيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ظهر ذلك في تصريح وزير الدفاع الأمريكي (ديك تشيني) في 25 مارس 1991م، بأن "العلاقات الأمريكية التركية أصبحت أكثر قوةً وتطوراً من ذي قبل بفضل أزمة الخليج، وأن ما يربط البلدين قيم مشتركة"، وقد ذهب هنري كيسنجر إلى القول: بأن تركيا قوة رئيسية في إستراتيجيتنا إزاء الخليج، وكانت المعتمد لسياستنا في البحر المتوسط، كما ذكر المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية (نيكولاس بيرنز) في

* تقع قاعدة أنجرليك الجوية في ضاحية أنجرليك، قرب مدينة أضنة في جنوب شرقي تركيا، وهي قاعدة للقوات الجوية التركية، ومقرّ في الوقت نفسه للوحدة التاسعة والثلاثين للطائرات المقاتلة، التي تضم قوات من الطيران العسكري الأمريكي والتركي، قوامها سبعة آلاف من العسكريين، بالإضافة إلى الموظفين المدنيين والمتعاقدين.

16 سبتمبر 1996م "أن الطائرات الأمريكية والبريطانية قد انطلقت من قاعدتي "إنجيرليك" و "باطمان" في الأراضي التركية إبان العمليات العسكرية، وكانت تقصد العراق تحت ذريعة فرض الحظر الجوي على الطيران العراقي في مناطق الشمال وهي تستحق المكافأة، إن تركيا حليفة رئيسية لنا، لقد حصلنا من تركيا على دعم قوي لعملية "الملاذ الآمن" للطلعات الجوية المُنطلقة من جنوب شرقي تركيا، لذا فإني لا أرى حقيقة أية مشكلة مهما كانت فيما يتعلق بمشاركة تركيا في التحالف"(محمد وسليم، 2004، ص44-45).

لقد جاء الموقف السياسي والاقتصادي والعسكري التركي منذ 2 أغسطس 1990م، معبراً عن توافق كبير للإرادة السياسية التركية وإرادة الولايات المتحدة الأمريكية ومنسجماً مع خطط ضرب العراق، ففي 1 سبتمبر 1990م طالب الرئيس التركي (تورغوت أوزال) البرلمانيين الأتراك بأن يمنحوا الحكومة صلاحيات عسكرية واسعة بما فيها إرسال قوات تركية إلى خارج الأراضي التركية، كما صرح الرئيس التركي (أوزال) إبان اجتماعه بالرئيس الأمريكي (جورج بوش الأب) في 25 سبتمبر 1990م، "إن تركيا لم تعد مفتاح نجاح إجراءات الحصار فقط، ولكنها أيضاً لعبت دوراً رائداً في تشجيع دول المنطقة علي إتباع ما يلزم"(محمد وسليم، 2004، ص50-51)

وقد أدرجت واشنطن تركيا في قائمة أفضل عشرة أسواق للولايات المتحدة الأمريكية في العالم في عام 1994م، وفي عام 1995م تم تجديد اتفاقية التعاون في مجال الزراعة التي انتهت عام 1990م، وفي عام 1996م وقعت اتفاقية بين الدولتين تتعلق بمنع فرض ضريبة مضاعفة على التجارة البينية، وتم تأسيس مجلس تطوير الأعمال لتنسيق التعاون التجاري بين البلدين، ووثقت بزيارة رئيس الوزراء التركي (مسعود يلماز) في ديسمبر 1997م لواشنطن، وشهد عام 1999م توقيع اتفاقية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية تتعلق بتطوير علاقات التجارة والاستثمار بين البلدين، ذلك أثناء زيارة

رئيس الوزراء التركي (بولند أجاويد) إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى هذا الأساس يعتبر عقد التسعينيات حافلاً بالعديد من المبادرات والاقتصادية الثنائية التي أثمرت عن توسيع العلاقات الاقتصادية بين الدولتين(النعيمي، 2009، ص18-19).

وفي سبيل تمتين العلاقات وتعزيزها وحماية للمصالح الأمريكية عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة وتعزيز الارتباط الإستراتيجي بين إسرائيل وتركيا باعتبارهم محوري ارتكاز الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وعملت على التوصل إلى اتفاق أمني عسكري بينهما ووقع رسمياً في 23 فبراير 1996م(رسلان، 1997، ص115).

إضافة إلى ذلك، عملت تركيا على ترسيخ النظام الشرق الأوسطي الجديد، والذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية، فلقد اعترفت بذلك رئيسة الوزراء(تانسو تشيلر) في أعقاب مشاركتها في قمة الدار البيضاء الاقتصادية التي عقدت في أكتوبر 1994م "إن منطقة الشرق الأوسط تعيش مرحلة قيام نظام إقليمي جديد، وأن لتركيا دوراً مهماً في ترسيخه وتحديد معالمه، وأن تركيز عملية السلام في المنطقة، عماده التعاون الاقتصادي بين بلدانها، وهذا ما سيعطي تركيا فرصة أن تؤدي الدور المهم كونها صلة بين الشرق والغرب، وقد تخطت تصريحات تشيلر مسألة ضرورة السلام في المنطقة إلى طرح موضوع البناء والتعاون والخطط والمشاريع الممكن تنفيذها في هذا الإطار، وفي الواقع أن تركيا تبحث عن دور إقليمي فاعل من خلال ما يسمى بالنظام الإقليمي الجديد(السلطان، 2002، ص369-370).

وبذلك يمكن القول أن تركيا عملت على تقوية علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وإسرائيل على حساب الدول العربية، فقد سعت إلى ترسيخ النظام الشرق الأوسطي الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية، من منطلق أن تركيا تبحث عن دور إقليمي فاعل من خلال ما يسمي بالنظام

الإقليمي الجديد. وتوظيف هذا الدور في إطار الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة استعداداً للمشاركة في أية ترتيبات شرق أوسطية جديدة محتملة.

المبحث الثاني: تطور العلاقات التركية الامريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م

شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة تحول في تاريخ العلاقات الدولية، أعادت رسم خارطة العالم الدولية وأولوياتها، استطاعت تركيا خلالها أن تدرك مدى التطور الحاصل وطبيعة التحالفات القادمة على المستويين الإقليمي والدولي، لذلك سعت للتعاطي مع هذه التغيرات وفق رؤية مغايرة وأدوات مختلفة زادت من حضورهم في المنطقة، مما جعلهم يقومون بفرض أدواراً جديدة لهم.

أولاً: تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب على العراق

مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م نقطة انطلاقة جديدة في تاريخ العلاقات التركية الأمريكية الإستراتيجية، حيث زادت من أهمية تركيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية فيما يعرف بالحرب على الإرهاب إبان ولاية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، ذلك في ظل إدانة واستنكار وشجب تركيا للأحداث، فقد أعلن الجنرال (يشار بيوكانت) نائب رئيس هيئة الأركان التركية موقف المؤسسة العسكرية التركية في الأحداث قائلاً "بالنيابة عن القوات المسلحة التركية أنا أُدين وأشجب هذا العمل الإرهابي، والهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية يعلم دروساً لكثير من الدول حيث أن تركيا لا تحتاج إلى تعليم، فقد جربت الإرهاب كثيراً(النعيمي، 2009، ص59-60).

لقد سعت تركيا لتوظيف أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتسويغ حربها ضد حزب العمال الكردستاني، والذي شكل لسنوات عديدة عقبة رئيسية في انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي في ظل الانتقادات الأوروبية لسياساتهم الأمنية التقليدية، فلعب الموقف التركي الداعم للولايات المتحدة

الأمريكية دوراً مهماً في دعمها في حربها ضد حزب العمال الكردستاني، بل واعتباره منظمة إرهابية، كما قابلت تركيا بإيجابية تعديل المادة الخاصة بحلف "الناتو" والتي تفرض على أعضائه تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدواناً خارجياً، وفي إطار ذلك فتحت تركيا مجالها البري والجوي للقوات الأمريكية إبان الحرب على أفغانستان في أكتوبر 2001م(تغيان، 2011، ص253).

بذلك نالت تركيا تقدير وإعجاب الولايات المتحدة الأمريكية التي استفادت من مشاركة دولة مسلمة في إطار حربها على أفغانستان، ذلك في ظل إرسال تركيا 1200 جندي لتقديم العون لقوات الدعم والإسناد (إيساف)* التابعة لحلف الناتو، ذلك الدور التركي ساهم في زيادة توثيق العلاقات الاقتصادية الأمريكية حيث تم تشكيل منطقة صناعية مشتركة (Qualified Industrial Zone) (QIZ)، والتي أعطت المنتجات التركية مزايا تنافسية داخل السوق الأمريكية وإعفاءات ضريبية ساهمت في زيادة العلاقات التجارية بينهما(العناني، 2009، ص153،151). حيث باتت توصف بالعلاقات الإستراتيجية، لكن غزو العراق عام 2003م والتطورات التي أعقبت الحرب أدخلت العلاقة بين البلدين إلى مرحلة جديدة من التوتر والجفاء(علي، 2009، ص158)، فمعارضة تركيا في عام 2003م للسماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية لضرب العراق كان له الأثر الكبير في مستقبل العلاقة بين البلدين(حسن، 2006، ص306)، فأخذت العلاقات التركية الأمريكية تتوتر بشدة أثناء الحملة العسكرية الأمريكية على العراق، بالرغم من العلاقات التحالف الإستراتيجي الراسخة بين الدولتين في الحرب الأمريكية ضد ما يسمي بالإرهاب الدولي، وانضمامها للتحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة

* قوات المساعدة الدولية لارساء الامن في أفغانستان(إيساف) (ISAF): هي قوة أمنية يقودها حلف شمال الأطلسي في أفغانستان التي أنشأها مجلس الأمن للأمم المتحدة في 20 ديسمبر 2001م بموجب القرار رقم 1386. بمقتضى مؤتمر بون في ديسمبر 2001م بعد الاطاحة بحكومة طالبان. كانت مهمة هذه القوات تنحصر في مساعدة الشرطة والجيش الأفغاني على توفير الامن في كابل ومحيطها، وذلك لاتاحة المجال لإنشاء إدارة انتقالية أفغانية برئاسة حامد كرزاي، لكن في في أكتوبر 2003م سمح مجلس الأمن الدولي بتوسيع مهمة ايساف ليمتد إلى جميع أنحاء أفغانستان.

الأمريكية، وكانت أولى مهام هذا التحالف هو التدخل العسكري في أفغانستان لتحقيق هدفين (حنفي، 2003):

الأول: إسقاط حكومة طالبان في أفغانستان.

والثاني: العمل على مطاردة فلول تنظيم القاعدة، على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت هذا التنظيم مسئولا عن هجمات 11 سبتمبر 2001م، وقد شاركت قوات تركيا في هذا التحالف العسكري وكانت هذه القوات هي أول وحدات عسكرية تصل إلى أرض المعركة في أفغانستان.

لقد انعكس الرفض التركي في المشاركة في الحرب العراقية مع أمريكا، على واقع المؤسسة العسكرية في الداخل التركي، فقد ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية باتهام الجيش التركي بأنه لم يكن يستطيع الضغط والتأثير على البرلمان التركي، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية ترفع الغطاء عن الجيش التركي، مما عزز دور وموقع سلطة حزب العدالة والتنمية وحررها من ضغوط الجيش التي كان يمكن أن يلجأ إليها وقت الحاجة.

إن قرار عدم مشاركة تركيا في الحرب ضد العراق وضع الولايات المتحدة الأمريكية أمام اختبار صعب لخوض الحرب دون شريك إستراتيجي، فقد أثر سلباً هذا القرار على العلاقات الأمريكية التركية وعلى المؤسسة العسكرية التركية، ولكن القرار لم يؤثر كثيراً على المصالح العليا للطرفين، وهذا كان إدراكاً من الطرفان لأهمية استمرار العلاقات فيما بينهما، وتبين هذا في مواقف الطرفان ما بعد الحرب ومنها(صادق، 2011، ص78-79):

1. زيارة وزير الخارجية الأمريكية (كولن باول) لأنقرة في 2 إبريل 2003م، وذلك لطلب المساعدة التركية في الحرب.

2. موافقة تركيا على المساعدة في حفظ الأمن في العراق.

3. الموافقة على التنسيق الأمريكي مع تركيا بشأن مكافحة عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

4. إقرار البرلمان التركي السماح بإرسال قوات عسكرية إلى العراق.

5. منحت أمريكا تركيا قرضاً قدره 8.5 مليار دولار.

لم يكن رفض البرلمان التركي للحرب على العراق أو المشاركة فيها نتيجة رفض حزب العدالة والتنمية، وإنما كان لرفض الأحزاب المعارضة وتحديداً حزب الشعب الجمهوري، فقد جاء تصويت البرلمان التركي في 1 مارس 2003م بناءً على إحالة القانون من قِبل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان للبرلمان في 25 فبراير 2003م، وقد صوت حزب العدالة و التنمية الحائز على 363 مقعد لصالح غزو العراق مع وضوح موقف الحكومة بالموافقة على القانون الخاص بانضمام تركيا للتحالف الدولي و نشر 62000 جندي أمريكي و255 طائرة حربية و65 طائرة هليكوبتر لستة أشهر، فوافق 245 عضو من حزب العدالة والتنمية على استخدام أرض البلاد لغزو العراق والانضمام للتحالف الدولي وسط دعوة أردوغان للموافقة على القرار ومشاركة الجيش بالغزو لوجود فوائد وطنية، وكاد الأمر ينتهي بالموافقة لولا أن العدد المطلوب كان ينقصه 3 أصوات في ظل رفض حزب الشعب والأحزاب القومية العلمانية (Migdalovitz, 2003, p2).

فحزب العدالة والتنمية كان يسعى لإصدار قرار الموافقة لا الرفض لأن نشأته كانت بمباركة أمريكية إسرائيلية، فتشير التقارير أن أردوغان زار واشنطن قبل أن يتولى منصبه في 17 أبريل 1995م، وفى 17 نوفمبر 1996م، ثم في 20 ديسمبر 1996م، وأعقبها بزيارة في 26 مارس

1998م، وفى 26 يوليو 2000م، وزيارة في 4 يوليو 2001م أي قبل شهر واحد من تأسيسه لحزب «العدالة والتنمية» في يوم عيد الاستقلال الأمريكي، وذهب «أردوغان» لواشنطن بناءً على دعوة خاصة من السفارة الأمريكية في أنقرة، كما التقى الملحق السياسي في السفارة عدة مرات مع «عبدالله جول»، الرئيس التركي، لكي يفهم منه المسار الذي يريد «أردوغان» السير فيه، قبل أن يؤسس رسمياً حزب العدالة والتنمية، وحرص «أردوغان» أيضاً على لقاء السفير الإسرائيلي في تركيا "ديفيد سلطان" في 18 يوليو 2001م، ليحصل منه على دعمه ومباركته للحزب الذي ينوى تأسيسه(زهران، 2013).

تلك الزيارات المنتظمة إلى واشنطن التقى فيها أردوغان بالوجوه البارزة في اللوبي اليهودي، ومع مجلس العلاقات التركي الأمريكي، والأهم أنه كان يحرص على لقاء «هنرى باركى»، المسئول عن العلاقات بين المخابرات التركية والمخابرات المركزية الأمريكية، و«جراهام فولر»، مسئول المخابرات الأمريكية البارز، الذي كان أكثر من روجوا لنظرية «الإسلام المعتدل»، وسياسة أن تدعم الولايات المتحدة الإسلاميين «المعتدلين» في السياسة وفى دول الشرق الأوسط، حتى يتصدوا بأنفسهم لأصحاب التيارات والأفكار الأصولية المتطرفة التي تصدر الإرهاب إلى أمريكا، كما تعددت لقاءات «أردوغان» أيضاً مع «ريتشارد بيرل»، أحد الصقور المعروفين في إدارة بوش الابن، الذين وقفوا بشراسة محرضين ومدافعين عن الغزو الأمريكي للعراق، وقد ذكر "دانييل لاريسون" المحلل السياسي في مجلة "أمريكان كونسرفاتيف" السياسية الأمريكية في تفسيره للعلاقة التي تربط بين "أردوغان" والإدارة الأمريكية، "إن دعم الإدارة الأمريكية غير المشروط لأردوغان ومن ثم لحزب العدالة والتنمية الذي يرأسه مستمر منذ بدايات عام 2000م، حتى قبل أن يتولى "أردوغان" رئاسة الحكومة رسمياً في بلاده، وبعد أن تولى رئاسة الحكومة، سعت الإدارة الأمريكية بشكل محموم لإدماج تركيا في الاتحاد الأوروبي، على الرغم من الاعتراضات الشديدة للدول الأعضاء فيه، كما ذكرت مجلة "أمريكان

كونسرفاتيف" أن أردوغان لن يذهب طالما ظل أوباما في البيت الأبيض، لأن الرئيس الأمريكي الحالي لن يسمح بسقوط حليفه التركي مهما كان الثمن(زهران، 2013).

إلى جانب ذلك شكلت اتهامات دينيز بايكال زعيم الحزب الجمهوري لأردوغان بأنه باع الموقف التركي للولايات المتحدة عندما زار واشنطن في ديسمبر 2002م واستقبله الرئيس الأمريكي جورج بوش في البيت الأبيض، وهو لا يحمل أي صفة رسمية، وعن لقاءاته مع مسئولين أمريكيين في فندق أمبريال في واشنطن والتي تم الاتفاق فيها على الحرب على العراق، وقد وصل اندفاع أردوغان إلى حد حديثه عن أن20 ألف جندي أمريكي سينتشرون في الأراضي التركية فور موافقة البرلمان الذي بدا واثقاً للغاية منها، تمهيداً لدخول شمال العراق، ولم يكن يتوقع أن حوالي مائة نائب من ممثلي حزبه في البرلمان قد تمردوا عليه وأعربوا عن رفضهم لمشروع القرار بالرفض أو الامتناع أو الغياب، وكذلك الأمر بالنسبة لجول الذي مارس ضغوطاً على أعضاء حكومته للتوقيع على المذكرة التي أرسلت إلى البرلمان، لدرجة أن نائب رئيس الوزراء ارتفرول يلشينبايار أبدى رفضه للمذكرة بعد أن وقع عليها ودعا النواب إلى رفضها(غزالي، 2003).

إضافة إلى ما سبق، فلقد جرت مفاوضات أمريكية تركية قبل اندلاع الحرب، وذلك لدفع تركيا الدخول كشريك رئيسي في الحرب، وكان للدولة التركية بعض من المطالب من أجل تأييد واشنطن في الحرب هي(محزم، 2009، ص161-162):

1. المحافظة على وحدة الأراضي العراقية انطلاقاً من أي تقسيم للعراق سيفتح باب التقسيم للدول المجاورة بما فيها تركيا.

2. الحيلولة دون أن يشكل العراق تهديداً أمنياً لتركيا، وإذا كانت تركيا مع فكرة عراق موحد إلا أنها ضد فكرة عراق قوي.

3. عدم السماح لإيران بممارسة أي نفوذ داخل العراق، وعدم إقامة مناطق حكم ذاتي لشيعة في الجنوب.

4. المطالبة بضمانات وتعهدات اقتصادية لتعويض تركيا عن خسائرها من الحرب.

5. الاعتراض على فكرة تعيين قيادة أمريكية على العراق، وأن تكون الزعامة لرئيس عربي سني.

6. عدم السماح بتأسيس دولة كردية في شمال العراق، وأن يتولى مجلس الأمن الإشراف على الحكم الذاتي شمال العراق.

7. أن تتسلم تركيا مهام الإشراف على كافة موارد النفط، أو الحصول على 10% من نفط العراق ثمن الدعم التركي للحملة الأمريكية.

8. أن تنشر تركيا قواتها العسكرية شمال العراق بأعداد تفوق القوات الأمريكية، وتحت قيادة تركية.

وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على مطالب تركيا إلا أنها ربطت تنفيذها بعد مصادقة البرلمان التركي، والذي كانت موافقته ضمنية لأردوغان لتمتع حزبه بالأغلبية، إلا أن موقف أعضاء الحزب ألغى كافة ما تم الاتفاق عليه مع الأمريكان، الأمر الذي شكل صدمة للأمريكان ولأردوغان ورئيس حكومته عبدالله جول.

كان لرفض البرلمان التركي السماح للقوات التركية باستخدام الأراضي التركية في عملية غزو العراق بمثابة صدمة غير متوقعة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد ترك هذا القرار جرحاً عميقاً في العلاقة بين البلدين، حيث أستمر التوتر في العلاقة طيلة حكم الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش الابن) وقد أثار هذا القرار الشكوك الأمريكية تجاه تركيا باعتبارها حليفاً إستراتيجياً يمكن الاعتماد عليه وقت الأزمات(Migadalovitz, 2008, p4).

إن الرصد السابق لموقف حزب العدالة والتنمية من الحرب على العراق والتصويت في البرلمان التركي، ورصد زيارات وعلاقة أردوغان بالأمريكان لم يكن سوى لمحاولة توضيح طبيعة العلاقات الشخصية التي تربط أردوغان وحزبه بالأمريكان، ولتوضيح أن الموقف السياسي التركي في الحرب على العراق هو موقف الأحزاب المعارضة وليس موقف الحكومة، وهو ما يبرر دخول تركيا بعد ذلك في مجريات الحرب.

كما أن التوجس التركي من تهديد أمنهم القومي والمفاوضات التي خاضها العسكريون الأتراك، بخصوص إيجاد ضمانات واضحة ذات طابع سياسي بعدم إقامة كيان كردي في شمال العراق والاشتراط بدخول القوات التركية في نفس الأعداد التي ستدخل بها القوات الأمريكية إلى شمال العراق والإصرار على أن تكون قواتهم في القتال تحت إمرة قيادة تركية وليس أمريكية، هذا الأسلوب كان مستغرباً لدى الأمريكيين ومفاجئاً، ولهذا تعرضت العلاقات بين الطرفين إلى توتر شديد بلغت ذروته بقيام القوات الأمريكية في العراق بعملية خاطفة واقتحام مقر البعثة العسكرية التركية بمدينة السليمانية في 4 يوليو 2003م واعتقال أعضائها بحجة ضلوعهم في قتل محافظ كركوك الكردي(حسن، 2006، ص306-308).

وعلى الرغم من التراجع في العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن وزير الخارجية التركي السابق(عبد الله جول) أكد أن العلاقات بين بلاده والولايات المتحدة الأمريكية تمضي بقوة لأنها تبنى على قيم مشتركة، وهي الديمقراطية والحرية والاقتصاد الحر، وتتكامل مع علاقاتها بالإتحاد الأوروبي، لذلك ليس من السهل على الشريك التركي التعرض أو المساس بمبدأ التحالف الإستراتيجي بين البلدين(حسن، 2006، ص311).

وقد وافقت تركيا في 7 فبراير 2003م على نشر تسعة أسراب لطائرات أمريكية في قاعدة انجرليك ودياربكر، بإجمالي 270 طائرة، مبررة تركيا موافقتها على لسان رئيس الوزراء التركي عبدالله غول أن حكومته يجب أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية المصالح القومية للبلاد، وأن تركيا لن تدخل الحرب، وأن القوات المسلحة التركية لن تشارك في القتال(صحيفة البيان، 2003). وقد وافقت تركيا بعد ذلك على دخول الحرب بعد تبني البرلمان التركي في 27 أكتوبر 2003م مذكرة الحكومة التركية ومنحها صلاحيات إرسال قوات عسكرية تركية إلى العراق بناءاً على طلب واشنطن، وذلك رداً على الطلب الأمريكي بمساهمة بعض الدول في مهمة حفظ السلام بالعراق (نور الدين، 2008، ص24).

وجاءت زيارة وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إلى أنقرة في الأول من أبريل 2003م لاحتواء الموقف والأزمة الداخلية التركية، وقد أعلن أن تركيا والولايات المتحدة الأمريكية ستتعاونان عن كثب في المساعدات الإنسانية للعراق وإعادة بناء البلاد في فترة ما بعد الحرب، وأن تركيا والولايات المتحدة الأمريكية قد حلتا مسألة تزويد القوات الأمريكية في العراق بالإمدادات عبر الأراضي التركية(النعيمي، 2007، ص67-68).

وبالتالي فإن زيارة كولن باول أوضحت أن تركيا شريك في الحرب ولو بدعم خفي، في مقابل عدم تجاوز الأكراد الخطوط التركية، ومن الواضح وجود عدة دوافع لدى كل من تركيا والولايات المتحدة

الأمريكية، لكي تدرك كل منهما أهمية الأخرى بالنسبة إليها، فتركيا تواجه كثير من التحديات في بناء سياستها الخارجية، وأهم هذه التحديات هو الموقع الجغرافي لتركيا، حيث تقع تركيا بين ثلاثة عوالم هي: القوقاز و الشرق الأوسط والإتحاد الأوروبي، وهذا جعل من الصعوبة أن تحجم تركيا عن المشاركة في قضايا كل إقليم من هذه الأقاليم، فهذه المتغيرات والاعتبارات تدخل تماماً ضمن إدراك الدولة التركية لطبيعة العلاقة مع كل محيطها الإقليمي، والتي بدورها تؤثر بشكل أو بآخر على طبيعة العلاقات التركية والأمريكية، و تنطلق إستراتيجية تركيا والحزب الحاكم فيها في تغليب علاقات التعاون على علاقات الصراع مع الخارج، والبحث عن تحالفات اقتصادية وعدم الاكتفاء بالتحالفات العسكرية(صادق، 2011، ص86-87).

كما أن هناك حاجه غربية وأمريكية ملحة للدور التركي خاصة في ظل تعقد الأوضاع في الشرق الأوسط ودخول الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة بكل ثقلها تحت ذريعة الحرب على الإرهاب، والتي أفقدها كثيراً من حضورها وأثقل كاهلها بالعديد من المشاكل، وإذ كانت العلاقات الأمريكية التركية قد شهدت توتراً ملحوظاً في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001م، إلا أن الخيط الناظم لهذه العلاقة يؤكد أن كلاً من الطرفين كان حريصاً على ألا تؤثر خلافاتها على الشراكة الإستراتيجية بينهما، ما دفعهما إلى إعادة تقييم العلاقة بشكل يضيق فجوة الخلافات فيما بينهما(المعرفة، 2013)

وبعد انتهاء الحرب الأمريكية على العراق زار مساعد وزير الخارجية التركي أوغور زيال في 17 يونيو 2003م واشنطن، التقى خلالها بعدد من المسئولين في الخارجية الأمريكية، ومساعد وزير الدفاع الأمريكي بول وولفويتز، ووصف نائب وزير الخارجية الأمريكي مارك كروسمان أن الزيارة كانت ناجحة في إعادة النظر بكل جانب من جوانب العلاقات الثنائية، وبذلك كسرت زيارة أوغور أي جليد كان يحيط بالعلاقات التركية الأمريكية، وقد أكد ذلك أردوغان في 18 يونيو 2003 بأن تركيا

ليس لديها أية مشكلات في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وسوف نستمر في علاقاتنا الإستراتيجية(النعيمي، 2007، ص69).

وفي مطلع عام 2004م التقى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في واشنطن وعدد من مسئوليه، وقد اكتسب هذا اللقاء أهمية في كونه اللقاء الأول على مستوى القمة بعد الصدع الذي أصاب العلاقات بسبب الحرب على العراق، ومن ثم شهدت العلاقات تطوراً آخر عبر زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش لأنقرة في 27 يونيو 2004م، والذي امتدح الدولة التركية الإسلامية المحافظة على الديمقراطية وحكم القانون والحرية، وتم الاتفاق بينهما على تعزيز العلاقات الثنائية، وقد كانت هذه الزيارة تعطي انطباعاً عن أهمية تركيا في السياسة الأمريكية(النعيمي، 2009، 74-77).

إلا أن التقارب والتحسن لم تدم طويلاً بسبب تصريحات السفير الأمريكي في أنقرة (إيريك إيدلمان) في 11 يونيو 2004م، والتي أوضح من خلالها بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تفكر حالياً في القيام بعملية صد مقاتلي حزب العمال الكردستاني الأمر الذي شجع حزب العمال على استئناف العمليات العسكرية ضد القوات التركية، وأثار حفيظة وقلق الحكومة التركية، من أن يكون ذلك تمهيداً لقبول تركيا لصيغ حل سياسي لشمال العراق، وفي 28 ديسمبر 2004م أوضح وزير الخارجية الأمريكي كولن باول لعبدالله غول وزير الخارجية التركي بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف لن تتخذ عملاً عسكرياً ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق إذا لم يكن ضرورياً، وأن واشنطن تتفهم المخاوف التركية وسوف تعمل على تهدئة تلك المخاوف، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عبر نائب وزير الدفاع الأمريكي بول وولفوويتز في مقابلة مع محطة (CNN) أن الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا تتشاطران رؤية مشتركة بشأن مستقبل العراق، وهو وجوب أن يبقى العراق

بلداً وحداً يخضع لحكومة واحدة، إلا أن مخاوف تركيا وعدم ثقتها بالساسة الأمريكان دفع وزير خارجيتها عبدالله غول أن يعلن في فبراير 2005م أن بلاده تنتظر من الولايات المتحدة الأمريكية بذل المزيد من الجهود حتى لا يصبح العراق ملاذاً آمناً للإرهابيين، وأن هدفنا المشترك هو أن الحفاظ على وحدة العراق، ونظام لان تعير الولايات المتحدة انتباهاً جيداً لهذا وأن تتعامل مع المشكلة حيث أنها تمثل السلطة في العراق(النعيمي، 2009، ص109-110).

بقيت القضية العراقية وتداعياتها السياسة والأمنية إلى جانب قضية حزب العمال الكردستاني وتصاعد هجماته ضد تركيا تؤثر سلبياً في العلاقات التركية الأمريكية، وقد تصاعد التوتر في أعقاب الانتخابات العراقية التي جرت في نوفمبر 2005م، حيث وصف أردوغان نتائج الانتخابات بأنها غير ديمقراطية وغير عادلة، وحمل واشنطن مسئولية ما قد يقع من اضطرابات وعنف بين التركمان والكرد في كركوك بناءً على نتائج الانتخابات، وسعت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية في 6 فبراير 2005م إلى تهدأت مخاوف الأتراك تجاه نتائج الانتخابات في العراق، وأشارت في لقائها مع جول وزير الخارجية التركي في أنقرة بأن واشنطن لا تزال تعتبر حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، وأنها لن تسمح له بالعمل داخل الأراضي العراقية، كما نفت رايس اتهامات الأتراك للأكراد العراقيين بالسعي لإقامة دولة كردية في إقليم كردستان العراق، وفي ظل استياء الرأي العام التركي من السياسة الخارجية الأمريكية هدد نائب وزير الدفاع الأمريكي دوغلاس فيث في 20 فبراير 2005م بقطع العلاقات مع تركيا إذا ما فشلت الحكومة التركية في احتواء الغضب الشعبي ضد الولايات المتحدة، ورداً على ذلك صرح أردوغان وجود توتر في العلاقات مع واشنطن في 21 فبراير 2005م، وأكد غول على متانة العلاقات التركية الأمريكية، وفي محاولة احتواء حالة التوتر زار عبدالله غول واشنطن والتقى بالرئيس الأمريكي جورج بوش وتناولا توجهات السياسة التركية تجاه إيران وسوريا والوضع في

العراق، وصرح بوش بأن تركيا والولايات المتحدة تتمتعان بعلاقات إستراتيجية مهمة(صحيفة الوطن العمانية: 2005).

وقد جاء اختطاف عمدة إحدى الولايات الجنوبية التركية في 29 يوليو 2005م ليقرب العلاقات التركية الإيرانية، فقد صرح أردوغان أن الحكومة التركية ستتخذ الخطوات الضرورية إذا لم تقمع القوات الأمريكية والعراقية عناصر حزب العمال الكردستاني، وجاء الرد الأمريكي ببعض الاهتمام بالمطالب التركية في هذا الشأن حيث صرح نائب مستشار الخارجية الأمريكية ماثيو بريزا في 10 أغسطس 2005م أن قائد القوات الأمريكية جون أبي زيد، والقائد الأعلى لقوات التحالف الأوروبي الجنرال جيمس جونز سيصلان أنقرة لعقد مباحثات مع المسئولين العسكريين الأتراك بشأن إمكانية اتخاذ أي إجراء ضد حزب العمال الكردستاني، وأن المنظمة الكردستانية التركية هي تنظيم إرهابي وأنه لا مكان لها في عراق حر وديمقراطي، ويجب رفع درجات التعاون بين أمريكا وتركيا والعراق لمواجهة تهديدات هذه المنظمة(كونا: 2005).

كان عام 2006م هو الأفضل منذ احتلال العراق في العلاقات الأمريكية التركية، ليس بسب قلة الخلافات والتوترات التي شهدتها هذه العلاقات خلال هذا العام ولكن بسبب الاتفاق الإستراتيجي لتطوير الشراكة التركية الأمريكية الذي أبرمته الدولتان مطلع النصف الثاني من عام 2006م، وكان الحدث الأبرز خلال النصف الأول من العام نفسه هو زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية (كوندوليزا رايس) لأنقرة في 24 أبريل 2006م، والتي وصفت فيها تركيا بأنها "دولة نموذجية" وأن على دول المنطقة "أن تستفيد من تجربتها الديمقراطية" كونها المحور الرئيس لمشروع الشرق الأوسط، وأكدت خلال محادثاتها مع (عبد الله غول) وزير الخارجية التركي على "أهمية الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا" مشيرة إلى "تطابق وجهات النظر بين البلدين تجاه جملة من القضايا

الإقليمية والدولية، وخصوصًا ما يتعلق بالعراق وإيران وأفغانستان". ذلك التحسن في العلاقات جعل الولايات المتحدة الأمريكية تدعم تركيا في مسألة انضمامها للاتحاد الأوروبي، فقد أكد الرئيس الأمريكي بوش في اتصال مع الرئيس التركي أردوغان في 8 ديسمبر 2006م أن الولايات المتحدة تدعم تركيا لانضمامها للاتحاد الأوروبي، ودعا أردوغان بضرورة إبداء المرونة في القضية القبرصية بهدف اجتياز عقبة مهمة في طريق انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي(النعيمي، 2009، ص20).

ويمكن القول أن الحرب الأمريكية على العراق كانت المحور الرئيسي الذي انعكس على واقع العلاقات التركية الأمريكية، وبالرغم من حالة التقارب في العلاقات ما بين الساسة الأمريكان والرئيس التركي أردوغان والتي بنيت على علاقات شخصية قبل وصوله إلى الرئاسة، وموقف أردوغان من الحرب على العراق الذي اتخذه مسبقاً قبل تصويت البرلمان التركي، إلا أن رفض القادة العسكريين الأتراك لدخول في الحرب خصوصاً بعد التجربة السابقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والخسائر التي تكبدت بها تركيا في حرب الخليج الثانية عام 1990م، وحساسية الحدود التركية العراقية لوجود الأكراد فيها، أوجد حالة من التردد بل والرفض للمشاركة لدى القادة العسكريون الأتراك وقادة حزب الشعب الجمهوري التركي.

لقد كان الموقف التركي العسكري والسياسي لحكومة أجاويد قبل وصول حزب العدالة والتنمية قائم على ركيزتين أساسيتين وهما(صادق، 2011، ص74-75):

الأولى: السعي لمنع نشوب الحرب وذلك من خلال:

1. عدم التحرك إلا ضمن الشرعية الدولية وفق المادة 92 من الدستور التركي.

2. التنسيق الإقليمي، حيث نسقت حكومة أجاويد مع دول الجوار لإيجاد ضغط على الإدارة الأمريكية للتراجع عن شن حرب على العراق وإيجاد حل سلمي.

3- الامتناع التركي عن المشاركة في الحرب: لقد امتنعت تركيا عن السماح للقوات الأمريكية باستخدام أراضيها وفتح الجبهة الشمالية في الحرب الأمريكية على العراق، حيث رفض البرلمان التركي التوقيع على مذكرة تسمح بتمركز قوات أمريكية عددها من (60-70) ألفاً على الأراضي التركية، والامتناع جاء من المعارضة وجزء من أعضاء حزب العدالة والتنمية لا من حكومة أردوغان التي ذهبت للتصويت مع القرار.

والأخرى: التدرج في التعاون مع الإدارة الأمريكية.

لقد كانت الطريقة التي تعاملت بها الولايات المتحدة الأمريكية مع حزب العدالة والتنمية، كعقاب على عدم قدرتهم على اتخاذ قرار الدخول في الحرب معها، وحالة اللامبالاة من المخاوف التركية من حزب العمال الكردستاني، والإرهاب الذي طال أراضيها، أدى إلى الخلاف بل والتوتر في بعض الأحيان في هذه العلاقات، أي أن اختلاف المصالح ما بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية واختلاف الأولويات كان السبب الرئيسي في توتر العلاقات بينهما، فالولايات المتحدة في حربها على العراق تريد إسقاط النظام العراقي مهما كلف الأمر، في حين تركيا رغم عدائها لنظام العراقي إلا أنها تريد البقاء على النظام من أجل عراق موحد مسيطر على الأكراد، وخوفاً من انفصال الأكراد عن العراق مما ينعكس على الواقع الداخلي التركي، هذا السلوك أو الموقف الأمريكي تجاه المخاوف التركية وحالة اللامبالاة للمطالب التركية أحرج الساسة الأتراك أمام الرأي العام التركي في ظل الهجمات المستمرة من حزب العمال الكردستاني، وانعدام الرد التركي بسبب المنع الأمريكي من أي عمليات عسكرية داخل العراق، مما أحرج ساسة حزب العدالة والتنمية أمام الرأي العام في اتجاهين،

الأول حالة انعدام الرضا من عدم اتخاذ أي إجراءات تجاه حزب العمال الكردستاني، والآخر الكره والبغض العام من الشعب التركي للولايات المتحدة الأمريكية ولسياساتها التي أحرجت ساسة حزب العدالة والتنمية، ذلك دفع الساسة الأتراك قادة حزب العدالة والتنمية للمراوغة من الأمريكان بإتباع سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضايا المنطقة خصوصاً سوريا وإيران.

وقد اتسمت العلاقات التركية الأمريكية في زمن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن بعدم الاستقرار بسبب عدم انسجام السياسة الأمريكية مع السياسة التركية، لاسيما سياسة بوش العدائية في المنطقة والتي تعد السبب الرئيسي الذي يكمن خلف معاداة الشعب التركي وشعوب المنطقة للولايات المتحدة الأمريكية، والتي شكلت العامل الأكثر حضوراً في تصاعد حدة العداء بين البلدين(النعيمي، 2007، ص74).

وقد ظهرت حالة الحدة في العلاقات بتزايد وتيرة التصريحات بين الولايات المتحدة المريكية من جانب وتركيا من جانب آخر، حتى يخيل للمتابع أنها معركة تصفية حساب، ليس بين تركيا وحزب العمال الكردستاني الموضوع على قائمة المنظمات الإرهابية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، وإنما بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، فالحوار الذي أجرته جريدة التايمز البريطانية في 22 أكتوبر 2007م مع رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) يُظهر بوضوح مدى الغيظ والغضب الذي ينتاب الساسة الأتراك بعد أن أحتج الشارع التركي ضد الممارسات الأمريكية المتراكمة منذ ما يزيد عن ستة عشر عاماً أي تاريخ دخول الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة وحتى اليوم، بدءاً بملف الغزو الأمريكي للعراق وتوفير ملاذ آمن لحزب العمال الكردستاني، والفشل في مواجهة القاعدة وتصدير الإرهاب للحدود الجنوبية لتركيا، فأردوغان الذي صرح لـ"التايمز" أنه ليس بحاجة لأخذ إذن من الإدارة الأمريكية لحماية بلاده وشعبه من الإرهاب لاسيما أنه ذكر للرئيس بوش أكثر من مرة أن

موضوع الانفصاليين الأكراد في غاية الحساسية دون أن يلمس أي نتائج، وأن مقاتلي حزب العمال الكردستاني يتخفون وراء أمريكا والحكومة العراقية، وأنهم يقتلون الأتراك بأسلحة أمريكية(علوش، 2007).

ثانياً: العلاقات التركية الأمريكية في عهد أوباما

لقد ساهم وصول باراك أوباما إلى البيت الأبيض في تخفيف حدة الخلافات بين كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث اختيار تركيا كأول بلد إسلامي يتم زيارته يدل على مدى اهتمام الإدارة الأمريكية الجديدة بالدور التركي الإقليمي، حيث تحدث الرئيس الأمريكي أوباما في 6 ابريل 2009م بقوله: "أن الولايات المتحدة ستواصل دعمها لتركيا لما لها من دور مركزي، وأن الولايات المتحدة وتركيا تسعيان لخدمة العديد من الفرص والازدهار لشعبينا وخاصة عندما يتعلق الأمر بالطاقة ويمكننا زيادة التجارة والاستثمار بين بلدينا، وقد دعا أوباما إلى قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوربي بقوله: دعوني أكون واضحاً فان الولايات المتحدة تؤيد بشدة مساعي تركيا لكي تصبح عضواً في الاتحاد الأوربي"(Euractiv, 2009).

لقد شكلت زيارة الرئيس أوباما فصلاً جديداً في تاريخ العلاقات التركية الأمريكية، واعترافاً واضحاً بأهمية الدور التركي في إستراتيجية أمريكا، بل أعطت إدارة أوباما المساحة لحكومة حزب العدالة والتنمية للتحرك إقليمياً موظفة قوتها الرخوة أو الناعمة من أجل المشاركة بفعالية أكبر في توازنات السياسة الدولية كشريك مميز للولايات المتحدة الأمريكية، مما اعتبره الكثيرون فاتحة لشراكة إستراتيجية قوامها القوة الناعمة تمتد من حدود روسيا الجنوبية مروراً بالقوقاز وإيران والعراق وسورية، وهو مخالف لإستراتجية إدارة جورج بوش السابقة متزامنة مع نية إدارة أوباما الانسحاب من العراق ورغبتها في المساعدة التركية لوجستياً وسياسياً، إلى جانب ذلك تأتي أهميتها كقوة فاعلة في عملية السلام في

الشرق الوسط، حيث صرح مبعوث أوباما إلى الشرق الوسط جورج ميتشل في 26 فبراير 2009م بأن تركيا قوة مهمة للسلام والأمن في الشرق الأوسط، خصوصاً في ظل الجهود التي تبذلها إدارة أوباما لحل صراعها مع إيران بالطرق السلمية(أركوشي، 2010، ص67-68).

لقد حددت إدارة أوباما موقع تركيا في إستراتيجيتها كأحد المفاتيح المهمة لتنفيذ سياستها في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وذلك انطلاقاً من عدة اعتبارات أهمها(العناني، 2009):

- الدور المهم لتركيا كنافذة على محاور وبلدان ذات أهمية خاصة بالنسبة لواشنطن مثل العراق و إيران و سوريا و أرمينيا و جورجيا و أذربيجان، ودورها المحوري في حفظ الاستقرار في الحزام الممتد من وسط أوروبا حتى تخوم الهند و روسيا.

- الموقع الإستراتيجي لتركيا كممر بحري وملاحي يخترق البحر الأسود وبحر القوقاز والبحر المتوسط.

- تركيا باعتبارها ممرا احتياطيا لإمدادات النفط والغاز من دول آسيا الوسطي لأوروبا عبر خط (جيهان – باكو) وذلك كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر أوكرانيا.

- النظر لتركيا باعتبارها نموذجاً لدولة ديمقراطية مسلمة لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة ما قد يحسّن الصورة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

لكل هذه الاعتبارات رأت واشنطن أن بإمكان تركيا أن تلعب دوراً مهما في أكثر من جبهة، وقد نشطت تركيا بشكل واضح خلال السنوات الثماني الماضية كي تخلق لنفسها حيزاً معتبراً في الشرق الأوسط، ووسعت من دوائر حركتها الخارجية، وقد شجعتها واشنطن على ذلك حيث رأت أن الدور

الجديد لتركيا في الشرق الأوسط من شأنه أن يحقق لها مزايا عديدة ليس أقلها ما يلي(العناني، 2011، ص11):

- خلق توازن إستراتيجي بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط وذلك في ظل حالة الفراغ التي خلّفها سقوط نظام صدام حسين.

- محاولة الاستفادة من الدور التركي في تحسين الصورة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد غزو العراق.

- الاستفادة من الدور التركي في الحفاظ على وحدة العراق من خلال استخدام الفزاعة الكردية مع أنقرة، خاصة وأن الولايات المتحدة باتت تخشى من أن تقسيم العراق سيؤدي حتما إلى تمدد النفوذ الإيراني أكثر في العراق، فضلا عن حصول تداعيات أمنية تطال عموم المنطقة وتمس المصالح الأمريكية في الصميم.

- الاستفادة من العلاقات الجيدة التي تربط تركيا بكل من سوريا وإسرائيل من أجل تحقيق اختراق في العلاقة بين الطرفين عبر توفير "قناة خلفية" لإدارة المفاوضات بين الطرفين.

- الاستفادة من احتمالات قيام تركيا للعب دور الوسيط بين إيران والمجتمع الدولي وربما الولايات المتحدة لاحقاً.

بقيت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول أوباما في حالة ارتقاء، حتى موافقة لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي اعتبار المجازر التي ارتكبت ضد الأرمن في عام 1915م في عهد العثمانيين إبادة، مما أثار غضب الأتراك ووضعت العلاقات التركية الأمريكية في مهب الريح بعدما هددت أنقرة بإغلاق قاعدة "انجيرليك" الأمريكية، وقامت أنقرة باستدعاء سفيرها لدى واشنطن

ناميك تان للتشاور، كما أصدر الرئيس التركي عبد الله جول بياناً اعتبر فيه أن القرار غير منطقي ومؤسف، وأن القرار لن يجد له أي اعتبار لدى الشعب التركي، وأن القرار لا يليق بالعلاقات التركية الأمريكية، وسيلحق الضرر بالجهود الرامية إلى خلق علاقات من الصداقة البناءة بين الشعبين التركي والارمني وبالاستقرار والسلام في جنوب القوقاز، وقد اتهم وزير الخارجية التركي احمد داود أوغلو الإدارة الأمريكية لم تتدخل بشكل كاف لمنع ذلك، وحذر من أن هذا النص لا يمكن في أي من الأحوال أن يستخدم كورقة ضغط على تركيا في جهودها لتطبيع علاقاتها مع أرمينيا، وفي محاولة لاحتواء الموقف أعلنت الحكومة الأمريكية باسم المتحدث بالبيت الأبيض مايك هامر أنها أبلغت رئيس اللجنة هوارد بيرمان أن التصويت لمصلحة مشروع القانون من شأنه أن يضر بالجهود الرامية لتطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا، وأن يلحق الضرر بالعلاقات الأميركية التركية، وأبلغ السفير الأمريكي لدى أنقرة جيمس جيفري، أن أوباما وكلينتون يرفضان نقل القرار لمناقشته في الكونجرس للمصادقة عليه وأنهما سيعملان من أجل منع المصادقة النهائية عليه(World News, 2010).

وعادت العلاقات التركية الأمريكية للتوتر مجدداً في مايو 2009م على خلفية تطورات الملف النووي الإيراني، فقد ذكرت صحيفة حرييت التركية أن ثمة توتراً يسود الأجواء بين الدولتين الحليفتين ذلك لأن تركيا لعبت دور الوساطة مع البرازيل وتوصلت لاتفاق تبادل اليورانيوم الإيراني، في وقت كانت واشنطن بصدد التوصل إلى اتفاق لفرض عقوبات على طهران في مجلس الأمن(عبدالمجيد، 2010).

لقد أدت السياسات التي تنتهجها الحكومة التركية حيال إيران إلى تعكر العلاقات التركية الأمريكية، حيث ساند الأتراك حق إيران في تطوير دورة كاملة للوقود النووي، لكنهم عارضوا تطوير إيران أسلحة نووية لأن ذلك سيخل بميزان توازن القوى في المنطقة، والحكومة التركية لديها قناعة بأن

الحوار الدبلوماسي مع طهران هو الخيار الأمثل لإقناع طهران بالتخلي عن محاولة حيازة السلاح النووي، وتعارض تركيا اللجوء إلى الخيار العسكري لمنع إيران من إحراز أي تقدم في التكنولوجيا النووية، كما تعارض اتخاذ مزيد من الخطوات لعزل إيران. (فلانجان، 2011، ص18).

يمكن تفسير السياسة التركية بأنها تدارك للأوضاع وتصحيح لمسار علاقاتها الإقليمية، بعد أن تبين لها أن السياسة الأمريكية تصيغ سياساتها وفقاً لمصالحها متجاهلة المصالح التركية، فالتقارب الإيراني جاء في الوقت الذي كانت إيران فيه تحصد ثمار أخطاء السياسة الأمريكية في العراق، التي أخلت بميزان القوى لصالح إيران، فكان السعي التركي من خلال القوة الناعمة لتتمدد إقليمياً، وعلى الرغم من الانزعاج الأمريكي من هذه العلاقات إلا أن الولايات المتحدة أدركت وخصوصاً الرئيس أوباما أن من مصلحتهم أن تقوم تركيا بهذا الدور لإحداث قدر من التوازن مع الثقل الإيراني، وللقيام بدور حلقة الوصل بين طهران والمجتمع الدولي، وعلى الرغم من مخاوف الولايات المتحدة من توثيق العلاقات التجارية بين طهران وأنقرة والتي تتعارض مع مبدأ العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن على إيران، إلا أنها تدرك أن ذلك دعماً لموقف أنقرة في مواجهة طهران في نفس الوقت(العناني، 2009، ص160-161).

إن التوجهات التركية تجاه إيران وروسيا، والتوتر في العلاقات مع إسرائيل يمكن تعليلها في محاولة لتصحيح السياسة الأمريكية التي ضغطت على الأتراك وأضرت بمصالحهم وأمنهم إبان الحرب على العراق، خصوصاً في التعاطي مع ملف حزب العمال الكردستاني، ذلك الخروج الغير مألوف عن الخط الأمريكي، جعل واشنطن تعيد النظر في مواقفها تجاه أنقرة، وتعيد تقييم أنقرة وفق سياسة الحراك الدبلوماسي كقوة إقليمية يمكن الاعتماد عليها في حل العديد من الملفات العالقة في السياسة الأمريكية كملف الانسحاب من العراق، والبرنامج النووي الإيراني، وغيرها من الملفات.

لقد أُعيدت صياغة العلاقات مرة أخرى إبان فترة الرئيس أوباما على الرغم من وجود التوترات والخلافات، إلا أنه أصبح هناك تقارب في وجهات النظر وفي الآليات، فالرئيس أوباما سعى خلال ولايته الرئاسية إلى تغيير سياسة الحرب الموروثة من عهد الرئيس بوش، وأظهر عدم رغبته في حل المشاكل الدولية بالوسائل العسكرية، فأقدم على الانسحاب من العراق بالتنسيق مع تركيا، والانسحاب من أفغانستان، وفضلاً عن ذلك فقد سعى الرئيس أوباما إلى حل القضايا الدولية بالوسائل السلمية مثل الدبلوماسية و المفاوضات و الوفاق، وخلال هذه المسيرة كانت تركيا في طليعة الدول التي وثق بها بل وحتى التي أستند عليها، وقد أظهر أوباما ثقته بتركيا من خلال زيارته إليها في جولته الخارجية الأولى بعد انتخابه رئيساً وإلقائه خطاباً في مجلس الأمة التركي، وبهذا كان بداية عهد من الشراكة النموذجية بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا السياق أقام البلدان تعاوناً جريئاً ومتقدماً جداً في سبيل الحل السلمي للمشاكل القائمة في مناطق الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، وفي مقدمة مجالات التعاون بين البلدين نذكر تأسيس نظام جديد في العراق و أفغانستان و ضمان التقارب بين تركيا و أرمينيا و تحقيق السلام السوري – الإسرائيلي و إيجاد الحل لمشكلة البرنامج النووي الإيراني و وضع حل مستند إلى أساس دولتين في إسرائيل و فلسطين و تطوير التعاون في منطقة البلقان(غوزن، 2012).

لقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من موقع تركيا الجغرافي الإستراتيجي، ولذلك بقيت المصالح والتوجهات الأمنية العالمية والإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية، وليست مشاعر الصداقة والقيم والأيديولوجيات المشتركة هي القوة المحركة للسياسة الأمريكية تجاه تركيا، حيث لم تكن تركيا في نظر الأمريكيين ضمن المخطط الإستراتيجي الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط تحديداً في

أعقاب انتهاء الحرب الباردة إلا إحدى أدوات احتواء العراق وإيران وتدعيم عملية السلام المحتضرة في الشرق الأوسط، وذلك عن طريق توسيع وتوثيق التعاون التركي الإسرائيلي(النعيمي، 2009، ص150).

وبذلك فإن العلاقات التركية الأمريكية هي علاقات إستراتيجية مرشحة للتطور، ذلك بسبب أهمية كل طرف للآخر في تحقيق تطلعاته، حيث تتقاطع المصالح بينهم بشأن العديد من القضايا الحيوية، وتحرص تركيا على توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بغرض الحصول على مساعدتها في مواجهة مشاكلها المختلفة، وأيضاً للضغط على العواصم الأوروبية للتخفيف من حدة معارضتها لدخول تركيا لعضوية الإتحاد الأوروبي(بوبوش، 2011، ص11).

لا يوجد أي شك في أن تركيا هي دولة حليفة من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتم التأكيد من البلدين على هذا التحالف، واعتباره تحالفاً إستراتيجياً لا غنى عنه للطرفين، وحقيقة الواقع هو أن هذا التحالف يعود إلى فترة الحرب الباردة، إذ كانت تركيا وما تزال عضواً في حلف شمال الأطلسي(الناتو)، فضلاً على أنها كانت دولة مواجهة متقدمة على حدود الإتحاد السوفييتي السابق، مما أعطاها مكانة إستراتيجية في توجيه الأحداث والتأثير على المعادلات والصراعات الدولية والإقليمية التي كانت سائدة في تلك الحقبة، كما أن لتركيا مقومات أخرى تضمن لها إلى حد كبير مواصلة هذا التحالف مع أمريكا، أهمها هو أن الجيش التركي لا يزال الشريك الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان، وحتى إذا وجدنا أن الدور التركي، قد تراجع بعض الشيء، إلا أن حساسية منطقتا البحر الأسود وبحر قزوين اللتين تقعان ضمن دائرة الاهتمام الأمريكي ولهما دور أساسي ومحوري في مواجهة امتداد الإسلام الأصولي، وفي تأمين استمرار تدفق إمدادات الطاقة، ذلك يفرض على الولايات المتحدة الأمريكية سياسة التقرب أكثر فأكثر من أنقرة بقدر ضرورة تقربها مع دول أخرى في المنطقة مثل أذربيجان وأرمينيا وجورجيا ورومانيا.

الخلاصة

استعرض الفصل الثاني العلاقات التركية الأمريكية منذ ما قبل نشأة أو قيام الدولة القومية التركية ما بعد الحرب العالمية الأولى عام 1923م، وذلك إبان الإمبراطورية العثمانية، ومن ثم عرضت العلاقات التركية الأمريكية منذ قيام الدولة التركية القومية وحتى عام 2012م.

وقد اتسمت العلاقات التركية الأمريكية بحالة من المد والجذر، ففي خضم وقوة العلاقات التركية الأمريكية، كانت هناك حالة من التوتر والاضطراب في العلاقة، وذلك بسبب الخلاف حول قضايا إقليمية مختلفة، كقضية قبرص في السبعينيات، وقضية مالطة والأرمن، وملف الأكراد ما بعد احتلال العراق، وحتى قضية الحرب على العراق نفسها.

هذا التوتر والاضطراب ناتج عن الاختلاف في آليات تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة، وليس عن اختلاف في الأهداف والمصالح، لذلك مهما وصل الاختلاف والتباين في المواقف تجاه هذه القضايا تبقى العلاقات بسبب حاجة كل من الطرفين للآخر.

الفصل الثالث

محددات العلاقة التركية الأمريكية

يتناول هذا الفصل موقع الدولة التركية وأهميتها الإستراتيجية، حيث اعتبرت تركيا أحد أهم المفاتيح الإستراتيجية في المنطقة الممتدة من أوروبا وحتى القوقاز مروراً بالبلقان والشرق الأوسط، وعملت الولايات المتحدة الأمريكية علي توطيد علاقاتها مع تركيا ودعمتها عسكرياً واقتصادياً خلال مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، هذا في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تكثف من وجودها في منطقة الشرق الأوسط عقب حرب الخليج عام 1990م.

المبحث الأول: المحددات الداخلية للعلاقات التركية الأمريكية

تلعب المحددات الداخلية دوراً كبيراً في تحديد دور وفاعلية الدول في النظام الدولي، وتساهم في توجيه وتحديد علاقاتها الدولية، وتوجه سلوكها السياسي والخارجي وفقاً للأهمية التي تكتسبها الدولة عبر محدداتها الداخلية، وتركيا مثلها مثل باقي الدول لها محدداتها الداخلية التي تتسم بها عن غيرها من الدول أو تتماثل معها.

فقد أكد موسوليني "أن السياسة الخارجية لم تكن أمراً مبتكراً لكنها دائماً خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والاقتصادية، كما أن المعطيات الجغرافية تؤثر على تحديد مناهج السياسة الخارجية للدولة، فقد قال نابليون "أن الوضع الجغرافي هو الذي يحدد ملامح السياسة الخارجية للدولة(غالي وعيسى، 1998، ص297). في ضوء ذلك فقد لعبت المحددات الداخلية التركية دوراً هاماً في تطوير العلاقات التركية الأمريكية في مختلف الأصعدة والمجالات.

أولاً: الموقع الجغرافي لتركيا

يتميز العامل الجغرافي بأنه أكثر العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية، لذا أخذت الجغرافيا أهمية كبيرة في دراسة السياسة الخارجية للدولة وتحليلها، وهكذا تولد في الفكر السياسي ما عرف

باصطلاح الجيوسياسية، وهي العلاقة ما بين الجغرافية والسياسة، والتي لها دور أساسي في تشكيل الحضارات المختلفة، فهي ركن أساسي يستند إليه الأفراد وتستند إليه المجتمعات التي تتشكل منه، وتستند إليه التجمعات الحضارية بشكل أوسع، هو الإدراك المكاني- الزمني الذي يتم تطويره على نحو منسجم مع الوعي بالوجود الذي يشكل بدوره "الإدراك الذاتي لتلك الحضارات"(Michael,1976:p119-121).

وتحتل تركيا من حيث الجغرافيا مكاناً فريداً، باعتبارها دولة مترامية الأطراف بين أفريقيا وأوراسيا، يمكن أن يتم تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة فلا يمكن اختزاله في صفة واحدة موحدة، فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر، فتكون التزامات تركيا من تشيلي إلى اندونيسيا، ومن أفريقيا إلى آسيا الوسطى ومن الإتحاد الأوروبي إلى منطقة المؤتمر الإسلامي(باكير، 2009، ص19).

ففي ذروة الإمبراطورية العثمانية، كانت إسطنبول والأراضي الداخلية التركية تقعان في قلب منطقة هامة سياسياً، وتشكلان مركز القوة لإحدى القوى الدولية الرئيسية آنذاك، فإلى الغرب تقع دول الإتحاد الأوروبي، وإلى الجنوب والشرق تقع مناطق الشرق الأوسط، وبالتالي فهي واقعة على طرف قارات ثلاث هامة سياسياً هي أوروبا، وأسيا "الشرق الأوسط" والكتلة الروسية في الإتحاد السوفيتي(روبنس، 1993، ص16-17).

إن الواقع الجغرافي لتركيا هو الذي فرض عليها التحرك ضمن مجموعة من الدوائر، الأمر الذي جعل أوروبا منذ نهايات القرن الثامن عشر تسعى للتوغل في منطقة القلب من الدولة الإسلامية، حيث كانت تركيا أحد مراكز هذا القلب، لذا فقد رسمت الدول الأوربية احتمالاتها على مواجهة محور القاهرة

– إسطنبول – دمشق – الحجاز والعمل على كسره وضعضعة ما يسمى اصطلاحاً سور الإسلام العظيم الذي قام على ثلاثة بحور الأسود والأبيض والأحمر(الحضرمي، 2010، ص262).

لقد ساهم موقع تركيا الجغرافي في صياغة مركزها في العلاقات الدولية، حيث اضطرت منذ إقامة الدولة إلى الاحتكام للمفاهيم المتعلقة بالتوازن الدولي، فالعامل الجغرافي هذا دفع بالإستراتيجية السوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية إلى تعزيز وجودها في المنطقة، فبدأ الإتحاد السوفيتي بتقوية وجوده البحري في البحر الأبيض المتوسط والعسكري في الشرق الأوسط عن طريق أحلافه، وكرد فعل على ذلك عملت تركيا علي إيجاد صيغه جديدة في منظومة التوازن الدولي، فصاغت علاقاتها مع القوى الغربية بما يتوافق وإستراتيجية دول حلف شمال الأطلسي(الحضرمي، 2010، ص462).

لقد أكسب تركيا موقعها الفريد أهمية في ظروف المواجهة مع الكتلة الشيوعية، فهو يمثل ركيزة ضرورية للمصالح الأمريكية في المستقبل، خاصة بعد ظهور الدول الجديدة التي انشقت عن الإتحاد السوفيتي السابق، فلا يعرف أحد حقيقة وطبيعة التفاعلات أو التناقضات والصراعات الموجودة في داخلها، فالمصالح الأمريكية قد تتأثر بهذه المناطق في ظل الغموض السائد بها، حيث لا يوجد للولايات المتحدة الأمريكية موطئ قدم فيها، فمن الأفضل الاحتفاظ بالعلاقات مع تركيا، لأن دورها التركي لا يزال مهماً للولايات المتحدة الأمريكية إزاء منطقة الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز بل إزاء أوروبا(حسن، 2006، ص286).

كما أسهم موقعها الجغرافي في توجيه معظم الأفكار والتوجهات الإستراتيجية الأمريكية نحو تركيا بهدف الاستفادة من موقعها في منطقة الشرق الأوسط أولاً، ولمجاورتها الإتحاد السوفيتي ثانياً، ذلك عند قيامها –الولايات المتحدة– بالتخطيط لمشروعاتها الدفاعية أو الإستراتيجية على حد سواء (وسواء ذلك باتجاه الإتحاد السوفيتي أو دول الشرق الأوسط)، وقد وظفت ذلك من أجل حماية مصالحها

ومصالح حلفائها في الفترة التي أعقبت قيام الحرب العالمية الثانية، حيث يشكل القرب المكاني لتركيا من دول منطقة الشرق الأوسط والإتحاد السوفيتي بعداً أكثر أهمية في التفكير الأمريكي، فهي تعد نقطة الانطلاق المحتملة لأي قوة عالمية تفكر في الوصول إلى منطقة الخليج العربي مثلاً، كما أن سيطرتها على منطقة المضايق (البوسفور و الدردنيل) وإطلالاتها البحرية المتعددة جعلها في وضع جغرافي يسمح لها بأن تمسك بناصية دولة عظمى كالإتحاد السوفيتي. ذلك الموقع الجغرافي جعل لتركيا ثقل حضاري وسكاني مهم، حفز الإدارة الأمريكية للاستفادة من هذه المميزات في جعل تركيا قاعدة أمريكية مهمة في الشرق الأوسط، تستطيع من خلالها استقطاب بقية دول المنطقة إلى جانبها(الزبيدي، 2012، ص68).

وتحتل تركيا المرتبة السابعة عشر عالمياً من حيث تعداد السكان، حيث يبلغ تعداد سكانها 200 مليون نسمة، هذا الكم البشري الهائل يلعب دوراً هاماً على الصعيد الإقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، فالتعداد السكاني إلى جانب موقع الدولة الجغرافي يؤهلها للعب أدوار إقليمية ودولية كبيرة في الإستراتيجية الأمريكية(باكير، 2009، ص21).

فتركيا تقع على تخوم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بشكل مباشر وملاصق، فهي على مساس بالحدود الروسية (الإتحاد السوفيتي سابقاً) وهي ذات اتصال بإيران وفي مواجهة العراق والنفط العربي، وممسك بالحد السوري إلى أوروبا(الحضرمي، 2010، ص260).

لقد شكل موقع تركيا الجغرافي تاريخياً ركيزة لانطلاقها نحو العالمية، ولا تشّذّ المعطيات الجغرافية القائمة في تركيا الحديثة عن هذه القاعدة، حيث يحاول صناع القرار هناك استغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليمي والارتقاء به للتحول نحو العالمية، فأهمية موقع تركيا يمكن تحديدها في النقاط التالية(باكير، 2009، ص20-21):

1. تتوسط قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها.

2. تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا"، وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة "قلب العالم"، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي.

3. دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا.

4. تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال وبحر إيجة في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لطالما شكلا تاريخياً محوراً للصراع بين الإمبراطوريات والدول، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمره، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين بحر مرمره والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر إيجة، مما يعطيها القدرة على التحكم ويتيح لها التحول إلى قوة مائية إضافية إلى كونها قوة قارية.

إن تركيا تتمتع بعمق جغرافي دولي، فينظر أحمد داود أوغلو في كتابه (العمق الإستراتيجي) إلى تركيا بوصفها دولة مركزية، ومن ثم "لا يجب النظر إليها كدولة جسر تربط بين نقطتين فقط، ولا دولة طرفية، أو حتى كدولة عادية تقع على حافة العالم الإسلامي أو الغرب"، ويرى أن "جغرافيا تركيا تعطيها حالة دولة مركزية فريدة تختلف عن الدول المركزية الأخرى، فعلى سبيل المثال تعتبر ألمانيا

دولة مركزية في أوروبا ولكنها بعيدة جغرافياً عن أفريقيا وآسيا، وروسيا أيضاً دولة مركزية في أوروبا وآسيا لكنها بعيدة جغرافياً عن أفريقيا، وإيران دولة مركزية في آسيا لكنها بعيدة جغرافياً عن أوروبا وأفريقيا، وبنظرة أوسع فإن تركيا تحتفظ بالموقع الأفضل فيما يتعلق بكونها دولة أوروبية وآسيوية في نفس الوقت كما أنها قريبة من أفريقيا أيضاً عبر شرق البحر المتوسط، ومن ثم فإن دولة مركزية تحتفظ بموقع متميز هكذا لا يمكن لها أن تعرف نفسها من خلال سلوك دفاعي، ولا يجب النظر إليها كدولة ممر تربط نقطتين فقط، ولا دولة طرفية، أو كدولة عادية تقع على حافة العالم الإسلامي أو الغرب"(علي، 2009، ص171).

إذاً يمكن القول أن الموقع الإستراتيجي لتركيا كممر بحري وملاحي يخترق البحر الأسود وبحر قزوين والبحر المتوسط، والمطل على عدة محاور وبلدان ذات أهمية خاصة بالنسبة لواشنطن (مثل إسرائيل وسوريا وإيران وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان)، والممتد من وسط أوروبا حتى تخوم الهند وروسيا، كان سبباً في منحها الأهمية الإستراتيجية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: الدور السياسي لتركيا

منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية وقيام الدولة التركية الحديثة، بدأت العلاقات التركية الأمريكية تنحوا منحى جديد تجاه التقارب والتفاعل والشراكة الإستراتيجية، وتعمقت هذه العلاقات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، خصوصاً في ظل الحرب الباردة ما بين المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفيتي سابقاً وأوروبا الشرقية) ، والمعسكر الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية)، حيث اعتبرت تركيا حاجز السد المنيع في تجاه التمدد السوفيتي في الشرق الأوسط.

فقد أكد التقرير الذي قدمته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى الإدارة الأمريكية في أبريل عام 1951م على أهمية الدور التركي، حيث جاء في التقرير أن تركيا هي النقطة الأساسية لمنطقة الشرق الأدنى، كونها مستقرة سياسياً عموماً، ومتطورة صناعياً إلى درجة ما، وتمتلك حكومة محافظة كثيراً أو قليلاً، ويملك هذا البلد قوات أرضية مدربة ومجهزة تجهيزاً جيداً نسبياً والتي تستطيع أن تبدي مقاومة كبيرة ضد الاتحاد السوفييتي، رغم أنها بحد ذاتها لا تستطيع أن تقاوم لفترة طويلة هجوماً سوفيتياً، لقد أولت تركيا اهتمامها بالمنطقة العربية والشرق الأوسط منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وبعد أن انتهت من ترسيخ معالم النظام الديمقراطي في الداخل، ذلك لاعتقادها بإمكانية استغلال دول هذه المنطقة في عملية التصدي للأفكار الشيوعية، وتحالفها معها للتصدي للإتحاد السوفيتي السابق، إلا أن هذا الاهتمام قد ازداد إلى حد بعيد بالمنطقة منذ أن بدأت الولايات المتحدة تتجه بدورها إلى تلك المنطقة(الزبيدي، 2012، ص118-120).

وقد عمل المسئولون الأتراك طوال عام 1953م على الربط بين تسوية الخلافات القائمة بين الدول الغربية والأقطار العربية لهدف إقامة حلف دفاعي، وبين حل النزاع العربي- الصهيوني، وحذروا من استمرار الوضع على ما هو عليه لأنه سيؤدي حسب رأيهم إلى جعل شعوب المنطقة عرضة لخطر التهديد السوفيتي الشيوعي، وطالبوا الدول الغربية والأقطار العربية لهدف إقامة حلف للدفاع عن الشرق الأوسط وقد القى رئيس الوزراء (فؤاد كوبرلو) خطاباً أمام البرلمان التركي الكبير في فبراير 1953م، حذر فيه من التباطؤ في إقامة الحلف قائلاً: "أن جميع بلدان الشرق الأوسط معرضة إلى خطر جسيم وأن تركيا تأمل بتأسيس منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط "، كما بين سفير تركيا في واشنطن (فريد الدين آرتكن) بأن "تركيا تواقة إلى الاشتراك في خطط الدفاع عن الشرق الأوسط، وأن الضرورة تُحتم إنشاء منظمة مناسبة تعهد إليها مهمة الحفاظ على المناطق المهمة والرخوة ومنعها من

الوقوع بأيدي أي معتد"(الزبيدي، 2012، ص124-125). تلك المواقف والتصريحات تبين مدى الاهتمام التركي بإيجاد حلف أو خطط دفاعية للدفاع عن الشرق الأوسط، تلعب فيه الدور الأبرز لما يتيحه لها موقعها الجغرافي من إمكانيات لهذا الدور، فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، واستقلال جمهوريات أسيا الوسطى، وجدت تركيا نفسها تطل على العديد من الدوائر(كالدائرة الأوروبية والشرق الأوسط وأسيا الوسطى)، مما خلق حالة من الإزدواجية في توجهاتها السياسية.

فقد خلق الموقع الجيوإستراتيجي لتركيا حالة من الازدواجية في الفعل السياسي، كما خلق ازدواجية أيضاً في الفعل العقائدي، ويقصد بالازدواجية السياسية المحاولة التركية لأن تكون جزءاً من النظام الأوروبي الغربي، وفي نفس الوقت عضواً فاعلاً في السياسة الشرق أوسطية، إن هذه الازدواجية في الجسم التركي قد تولدت نتيجة التوتر الذي كان في وقت من الأوقات يطغى على السياسة الخارجية التركية، بسبب ذلك الخلط بين الإرث الثقافي والإرث التاريخي الذي وجدت النخب التركية نفسها تتعامل معهما، وبين التوجه نحو الغرب لتحقيق مكاسب ومصالح قومية جديدة(الحضرمي، 2010، ص473).

إلا أن تركيا وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية حرصت تركيا على ترتيب دور جيوسياسي لها يعيد اهتمام الغرب وأمريكا بها على اعتبار أنها حليف لا يمكن الاستغناء عنه، ورأت أنقرة أن ذلك مرتبط بهدف إستراتيجي يرتكز على إبراز أهمية المنطقة اقتصادياً، عن طريق إيجاد تجمعات وتكتلات تمكن تركيا من البروز كقوة اقتصادية وسياسية، ومن الحصول على دعم تفضيلي من الغرب وأمريكا(المرجع السابق، ص294).

فبدأت تركيا تنشط وتنهض بدور جديد لها على مستوى عدة دوائر وأقاليم، كالشرق الأوسط وأسيا الوسطى وبحر قزوين والاتحاد الأوروبي، مما جعلها دولة محورية موقعها الجيواستراتيجي يمنحها القوة

في أن تكون لاعب قوي ومؤثر في العديد من الدوائر، ويقوي من اهتمام الغرب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بها.

ذلك دفع الكثيرون بالإيمان أن الدولة التركية ستظل أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وذلك انطلاقاً من عدة اعتبارات أهمها(صادق، 2011، ص95-96):

1. تعتبر تركيا ممراً احتياطياً لإمدادات النفط والغاز من دول آسيا الوسطى لأوروبا عبر خط (باكو – تفليس – جيهان) وذلك كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر أوكرانيا، بسبب موقعها الإستراتيجي كممر بحري وملاحي يخترق البحر الأسود وبحر قزوين والبحر المتوسط.

2. النظر لتركيا باعتبارها نموذجاً لدولة ديمقراطية مسلمه لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما قد يحسن الصورة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

لهذه الاعتبارات رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن الدولة التركية تلعب دوراً مهماً في أكثر من جبهة، فقد نشطت تركيا وبشكل واضح خلال حكم حزب العدالة والتنمية، ووسعت من دوائر حركتها الخارجية، وقد شجعتها على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، حيث رأت أن الدور الجديد لتركيا في الشرق الأوسط من شأنه أن يحقق لها مزايا عديدة تتمثل في إيجاد التوازن الإستراتيجي بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط، والاستفادة من الدور التركي في تحسين الصورة الأمريكية في الشرق الأوسط، خاصة بعد الغزو الأمريكي على العراق والحفاظ على وحدته، وتعد تركيا من أهم دول منطقة الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية لما تتميز به من مميزات خاصة أهمها(الزبيدي، 2012، ص67):

1. موقعها الجغرافي الملائم والذي يمثل قاعدة مهمة لتنفيذ أهدافها للسيطرة علي المناطق النفطية الغنية في الشرقين الأدنى والأوسط.

2. خصوصية السياسة الخارجية والداخلية للحكام الأتراك، فلم تكن هناك ضرورة لممارسة بعض الضغط على الحكومة التركية لتنظيم الخطط العسكرية للاستعمار الأمريكي من أجل الكفاح ضد حركة التحرر الوطني في الشرقين الأدنى والأوسط.

وقد أكد وزير البحرية الأمريكية (جيمس فوريستال) ربط فيه بين "أهمية تركيا وشرق البحر المتوسط من جهة، وبين البترول في الخليج العربي من جهة أخرى، حيث أكد على أهمية الوجود العسكري الأمريكي في البحر المتوسط"، ومن الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تمنح تركيا دوراً رئيسياً في منطقة الشرق الأوسط في النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية(صادق، 2011، ص97).

ويتضح مما سبق أنه في الواقع لم يكن من مصلحة الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في فتور العلاقات بين تركيا والأقطار العربية، لأن ذلك يؤثر سلباً على خططها في أقامة مشاريع دفاعية في المنطقة وحماية أمن إسرائيل وبخاصة أن الدول الغربية تدرك أهمية الدور الذي تضطلع به تركيا في هذا المجال، لذلك نصحت الولايات المتحدة الأمريكية تركيا بضرورة العمل على تحسين علاقاتها مع الأقطار العربية.

ثالثاً: مشكلة الأرمن

بدأت الأزمة الأرمينية بالظهور في الفترة الأخيرة من عهد الدولة العثمانية، ذلك عندما ظهرت مطالبات داخلية وخارجية تتعلق بحضور الأعراق والأديان الأخرى في الدولة بعد ظهور النزعات القومية في أواخر عهد الدولة العثمانية، حيث يدعي الأرمن بأنهم تعرضوا لمذابح تطهير عرقي في

نهاية الدولة العثمانية، كما ويدعي الأتراك بأن الأرمن قد قاموا بمجازر جماعية في حق المواطنين الأتراك قبل هذه الفترة، ويعتبر هذا الجدل الذي يثار حول هذه القضية بين الاعتراف بحدوثها وعدمه من أهم المواضيع التي تسببت في إحداث أزمات على الصعيدين الداخلي والخارجي في تركيا(ثلجي، 2009، ص98).

لقد بادرت الحكومات التركية المتعاقبة إلى تحسين العلاقات مع أرمينيا، فقد اعترفت تركيا باستقلال أرمينيا فور انفصالها عن الإتحاد السوفيتي، ويعيش في تركيا نحو 40 ألف أرميني يعملون من دون إذن عمل، على الرغم من أنهم ليسوا مواطنين، وبادرت تركيا إلى دعوة أرمينيا إلى الانضمام إلى منتدى البحر الأسود الاقتصادي، على الرغم من أن أرمينيا ليست مطلة على البحر الأسود، كما جاءت زيارة الرئيس التركي (عبد الله غول) إلى أرمينيا في أغسطس 2008م، ولقائه الرئيس الأرميني "رغبة سياسية" مشتركة في تهدئة التوتر بين بلديهما والمنطقة، حيث أتفق الجانبان على تشكيل لجنة مشتركة لمراجعة التاريخ في صدد الدعاوي الأرمينية بوقوع مذابح أيام الدولة العثمانية والترويج لمنتدى دول أمن القوقاز والتعاون فيه الذي قد يكون حلاً لقضايا القوقاز، جميعها وتنمية التعاون الاقتصادي بين دوله، ومن هنا فلابد للحكومة التركية العمل على تحسين العلاقات ليس فقط مع الحكومة الأرمينية، بل عليها العمل لتحسين العلاقة بين الشعبين التركي والأرميني(مقلد، 2010، ص350-351).

وتعد القضية الأرمينية معضلة للسياسة الخارجية التركية، فتتهم تركيا بارتكاب إبادة جماعية ضد الأرمن منذ قرن مضى، لكن (رجب طيب أردوغان) كسر هذه المعضلة خلال توقيعه علي إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية بين البلدين، وأدى الاتفاق إلى فتح الحدود بين البلدين، وتأمل تركيا في تحسين صورتها من أجل الحصول على عضوية الإتحاد الأوروبي، وقد نجحت الإدارة الأمريكية في

عهد الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) في عدم طرح المشروع المتعلق بإبادة الأرمن للتصويت (شاهين، 2009، ص16-17).

وتمثل قضية الأرمن إحدى الضغوطات التي تمارس من قبل اللوبي الأرميني الموجود في مجلس الشيوخ الأمريكي على الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك للضغط على تركيا لكي تعترف بالمجازر التي ارتكبت ضد الأرمن حسب قولهم عام 1915م، والذي ذهب ضحيتها على حد قول الأرمن مليون ونصف المليون أرمني، ومع أن هذه القضية لم تؤثر على نطاق واسع في الفترة السابقة على صعيد العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن أول ما حرك الكونغرس الأمريكي للسير في استخدام قضية الأرمن ضد تركيا هو لجنة مكافحة اليهودية في واشنطن، ولأن قضية الأرمن تعتبر مهمة وذات تأثير قوى على السياسة التركية، فالكونغرس ومجلس الشيوخ والإدارة الأمريكية وغيرها من الأجهزة الأمريكية، يمكنها أن تستخدم موضوع الإبادة التركية للأرمن متى شاءت وفي الوقت الذي ترتئيه سياسياً(أركوشي، 2010، ص10). فقد حذرت تركيا الولايات المتحدة الأمريكية من عواقب مشروع قانون الكونغرس الأمريكي الذي يدين العثمانيين بارتكاب مجازر ضد الأرمن، هذا رغم نجاح المساعي التركية في الحد من تصاعد تلك القضية، إلا أن هذه القضية قد عكست حقيقة الأزمة التي تعاني منها السياسة الخارجية التركية. إن موقف واشنطن من قضية الأرمن سيترك تداعياته على العلاقة بين الجانبين، فمن شأن إصرار الكونجرس الأمريكي على إصدار قانون يدين الإبادة التي تعرض لها الأرمن في العام 1915م، أن يعيد العلاقة بين الجانبين إلى مربع الصفر، خاصة وأن موقف كل من الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) ونائبه (جوزيف بايدن) في إدانة "الإبادة الجماعية" التي تعرض لها الأرمن لا يغيب عن المسئولين الأتراك(علي، 2009، ص179).

ويمثل الأرمن الموجودين في الولايات المتحدة الأمريكية جماعات ضغط سياسي واقتصادي واجتماعي، ذلك لأن الجالية الأرمينية هي من أكبر وأهم الجاليات الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الجالية اليهودية، الأمر الذي يجعلهم مؤثرين في السياسة الخارجية الأمريكية، وكذلك أستطاع الأرمن أن يكونوا أكبر لوبي بعد اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، مما سمح لكثير منهم الدخول في عصب السياسة الأمريكية.

إن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية الأرمن هو من أحد المحددات الهامة في العلاقة مع تركيا، وأحد القضايا التي ساهمت في توتر العلاقات بين الطرفين، فقد جاء رد الفعل التركي حاداً عندما صوتت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان التركي، في 28 سبتمبر 2007م، على مشروع القرار بأغلبية 27 صوتاً مقابل 21، ويؤكد هذا القرار أن ما وقع للأرمن من الإمبراطورية العثمانية في عام 1915م، كان "إبادة"، وأن على السياسة الأمريكية الاعتراف بذلك اعترافاً تاماً، خاصة في سياستها حيال تركيا، وصلت هذه الحدة إلى درجة استدعاء تركيا لسفيرها في واشنطن وتهديدها بإيقاف التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلق في حينه الرئيس التركي(عبد الله جول) على ذلك بالقول إن القرار "غير مقبول وليس له أي أساس ولا يحترم الأتراك"(علي، 2009، ص168-169).

إن المواقف التركية المختلفة في بعض الأحيان مع السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الموقف التركي من الحرب الأمريكية على العراق، قد خلق ردود فعل غاضبة من الكونغرس الأمريكي، حيث شكل القرار صدمة للولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها في المنطقة، لذلك لجأ الكونغرس الأمريكي لاتخاذ قرار للضغط على تركيا، وتحميلها مسئولية المجازر التي تعرض لها الأرمن خلال سنوات الحكم العثماني، مستغلاً غضب الأمريكيين المؤيدين للحملة العسكرية ضد العراق، مما خلق من وراء هذه القضية إزعاجاً كبيراً لتركيا(أركوشي، 2010، ص13).

ويتضح مما سبق أن قضية إبادة الأرمن قد مضى عليها قرابة القرن، لكنها ما زالت تستخدم من قبل الإدارة الأمريكية كورقة ضغط على الحكومة التركية، ومن الواضح أنها تشكل أهم عوامل التوتر في العلاقات التركية الأمريكية، وخاصة عندما وافقت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي على مشروع قرار يعتبر ما تعرض له الأرمن من مذابح هي بمثابة إبادة جماعية تتحمل تركيا مسؤوليتها القانونية والأخلاقية.

رابعاً: مشكلة قبرص

تعتبر مشكلة قبرص من المشكلات الدولية التي تؤثر على العلاقات بين الدول، ورغم أنها تأخذ في مظهرها العام شكل نزاع بين القوميات الموجودة في الجزيرة ووقوف كل من اليونان وتركيا وراء مجموعة من القبارصة التي تنتمي إلى هذه الدولة أو تلك، ولذلك فأن أساس المشكلة يظهر على أنه محاولة من جانب القبارصة اليونانيين حيث يريدون ضم الجزيرة إلى اليونان، وهذا ليس في صالح القبارصة الأتراك مما يؤدى إلى نشوء أزمة بين تركيا واليونان، وهذا أمر خطير يؤثر على الأوضاع في منطقة الحوض الشرقي للبحر المتوسط، حيث أن قرب جزيرة قبرص من السواحل السورية يؤثر على الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، وأي صدام بين تركيا واليونان قد يؤثر على فاعلية حلف الأطلسي ويضعفه، ففي عام 1974م عندما احتلت تركيا جزء من قبرص قد نُقل مركز الاهتمام الدولي من الصراع العربي الإسرائيلي إلى القضية القبرصية(يحي ومهنا، 1981، ص3- 4).

لقد أثرت القضية القبرصية في العلاقات التركية الأمريكية عام 1974م، عندما قامت تركيا بتدخل عسكري في قبرص بحجة الحفاظ على أرواح الأتراك الموجودين في قبرص، الذين دخلوا في صراع مع القبارصة اليونانيين وبدعم من الدولة اليونانية، بذلك بررت تركيا التدخل العسكري في شمال

قبرص بالإضافة للضغوط الداخلية في تركيا، فلم تلتفت تركيا للمعارضة الأمريكية على هذا التدخل، فقامت باجتياح شمال قبرص، وذلك بحجة الوقوف إلى جانب أتراك قبرص في مواجهة الطرف اليوناني.

مرت المشكلة القبرصية في مراحل صعبة وسواء كانت سلبية أو إيجابية، ، فمصير قبرص خلال السنوات القادمة تنطوي على احتدام الصراع بين اتجاهين(الشرقاوي، 1983):

– الاتجاه الأول: يمثل الجهود الدولية التي تبذل لحل المشكلة في إطار السعي لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى انسحاب القوات التركية التي تحتل 40% من أراضي قبرص منذ عام 1974م، وإلى الحفاظ على وحدة أراضي واستقلال الجزيرة.

– الاتجاه الثاني: مساع سلطة الاحتلال التركية في الجزء المحتل من قبرص إلى تكريس الأمر الواقع وصولاً إلى تقسيم الجزيرة، ذلك بالإعلان عن إقامة دولة مستقلة للقبارصة الأتراك في هذا الجزء، وذلك استكمالاً لإعلان الجالية التركية القبرصية بزعامة (رؤوف دنكتاش)، وبتأييد من تركيا لما يسمى بالدولة الاتحادية القبرصية التركية في 13 فبراير 1975م.

وقد بررت تركيا إنزال قواتها في قبرص بأنه دفاعاً عن حقوق الطائفة التركية في قبرص، والتي يبلغ عددها 20% من سكان الجزيرة، وقد استغلت تركيا الانقلاب العسكري في قبرص كي تحسم الصراع على جزر بحر إيجة ولاسيما عندما استطاعت اليونان الحصول على البترول من قاع بحر إيجة، كما ويعتبر الأتراك احتلال 40% من جزيرة قبرص بمثابة عملية تحرير لمواطنيهم، لذلك أن كل الأحزاب السياسية التركية لا تقبل بعودة القبارصة الأتراك إلى وضعهم القديم(يحي، مهنا، 1981، ص246).

وقد أعلن مجلس الأمن القومي التركي في (عهد رجب طيب أردوغان) موافقته على خطة الأمين العام السابق للأمم المتحدة (كوفي عنان) كأساس للمفاوضات بين الطرفين المتنازعين القبارصة الأتراك واليونانيين، ويمكن إرجاع ذلك التبدل في الموقف التركي من القضية القبرصية لعدة عوامل وهي(أركوشي، 2010، ص18):

- دعوة الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا بأخذ اعتراضها على خطة كوفي عنان في الحسبان، لأن تركيا تحفظت في البداية على خطة السلام في قبرص.

- زيادة المطالب الشعبية الداخلية في قبرص التركية الراغبة في الحل وفق خطة كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة (السابق) والتي حصلت علي نصف أصوات الناخبين في الاستفتاء الذي جرى في 14 ديسمبر 2003م في الشطر التركي لقبرص على الخطة.

- رغبة الحكومة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية في إزالة إحدى أكبر العقبات التي تعترض طريق تركيا في الانضمام للإتحاد الأوروبي.

وقد تعتبر خطة كوفي عنان في عام 2004م، آخر خطة فعلية لحل القضية القبرصية، وذلك لأنها حظيت بدعم الولايات المتحدة الأمريكية، فقد شجع (كوفي عنان) على استقبال المسئولين القبارصة الأتراك في هيئة الأمم المتحدة، وكذلك محاولة فتح المطارات الأمريكية أمام الرحلات الجوية القبرصية التركية، فإذن هذه الخطوات قد أثرت إيجابياً على العلاقات التركية الأمريكية بسبب أهمية القضية لسياسة تركيا الإستراتيجية.

ويرى أركوشي من خلال الخطوات الأمريكية تجاه القضية القبرصية، أنها ساعدت في تحسين موقف الرأي العام التركي الداخلي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك اتخذت خطوات أخرى

كزيارة بعض رجال الكونغرس الأمريكي إلى شمال قبرص والتي كان لها تأثير ناجح في حركة الدبلوماسية العامة، والتي دفعت الصحافة الإسلامية التركية المحافظة إلى الثناء على الموقف الأمريكي، فقد حققت الزيارة هذا الثناء رغم أن الزيارة التي قام بها الوفد كانت رمزية، ولذلك أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بمزيد من التحرك حيال التزامها مع القبارصة الأتراك، فلقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها ستساعد على إنهاء عزلة الشطر القبرصي التركي دولياً(أركوشي، 2010، ص19).

نخلص القول إلى أن المحددات الداخلية قد لعبت دوراً مؤثراً في العلاقات التركية الأمريكية، فالموقع الجيواستراتيجي لتركيا جعلها لاعباً مؤثراً في العديد من الدوائر كالشرق الأوسط، وأسيا الوسطى وبحر قزوين، والاتحاد الأوروبي، مما زاد من أهميتها في الإستراتيجية الأمريكية بشكل كبير ومؤثر، وتزداد تلك الأهمية كلما كان الدور السياسي التركي متوافقاً مع الرؤى الأمريكية، وبذلك فإن الدور السياسي لتركيا وفقاً لموقعها الإستراتيجي أثر وبشكل كبير في العلاقات التركية الأمريكية، وساهم في تحقيق مصالح الأمريكان.

المبحث الثاني: المحددات الخارجية للعلاقات التركية الأمريكية

تلعب المحددات الخارجية دوراً كبيراً في تحديد السياسة الخارجية والعلاقات الدولية للدول، وتختلف هذه المحددات وتتباين بتباين مصالح الدول وعلاقاتها وتوجهاتها وقوتها الاقتصادية والعسكرية، كما تختلف بتحالفاتها الدولية وأزماتها مع الدول الأخرى. وتلعب العديد من المحددات الخارجية في تحديد سياسة تركيا الخارجية، وخصوصاً لموقعها الجغرافي والذي تطل أضواءه على العديد من البحار والمضايق، وتقع ما بين أوروبا وأسيا وتطل على أفريقيا عبر البحر المتوسط، مما يجعل للمحددات الخارجية دور رئيسي ومؤثر في سياستها الخارجية.

أولاً: الدور التركي في محاربة الإرهاب

لقد رأت القيادات السياسية والعسكرية التركية في أحداث 11 سبتمبر، ذريعة قوية لتسويغ حربها الطويلة ضد حزب العمال الكردستاني، فكان موقف تركيا المؤيد والداعم للولايات المتحدة الأمريكية في حربها التي أعلنتها في حينه ضد ما أسمته بالحرب على الإرهاب، بمثابة الواجهة التي تنتظرها تركيا لتستمر في حربها ضد حزب العمال الكردستاني(النعيمي، 2009، ص60).

شاركت تركيا في الحرب على الإرهاب سواء في أفغانستان أو العراق أو ضد حزب العمال الكردستاني وغيره، ذلك لاعتبارها ثاني أكبر دولة في حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو) بعد الولايات المتحدة الأمريكية مشاركةً في عدد قوات الجيش، إلى جانب التعاون التركي الأمريكي الواضح في مكافحة الإرهاب وما تصفه تركيا بالنشاطات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني.

إن الرغبة التركية من وراء العمل مع الولايات المتحدة الأمريكية بحلف الأطلسي ومحاربة الإرهاب هو حماية لنفسها ولمصالحها، حيث تشارك تركيا في حلف الأطلسي بأكبر عدد من الجيش بعد

الولايات المتحدة الأمريكية في الحلف، فمنذ اللحظة الأولى التي أعلنت فيها الولايات المتحدة الأمريكية حربها على الإرهاب أعلنت تركيا وقوفها الكامل إلى جانبها في الحرب من أجل القضاء على الإرهاب، وشاركت تركيا في عمليات الحلف ضد ما يسمى بالإرهاب في أفغانستان والعراق وضد حزب العمال الكردستاني، وأخذت تركيا من موضوع الحرب على الإرهاب ذريعة لمحاربة حزب العمال الكردستاني، ولقد استفادت تركيا من التفهم الموجود لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بخصوص موضوع محاربة الإرهاب، وكان هذا مقابل أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بمحاربة الحركات الأصولية الإسلامية مثل القاعدة وطالبان وحركات الجهاد العالمي(نور الدين، 2011، ص30-32).

فقد أعلن الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) أن لتركيا دوراً فاعلاً في حلف الناتو والحرب العالمية على الإرهاب، كما ذكر وزير الدفاع الأمريكي (روبرت جيتس) "أن الأتراك كانوا واضحين في محاربة الإرهاب بما فيه الكفاية، وأن 70% من الإمدادات الجوية الأمريكية و30% من الوقود و95% من الآليات المدرعة الجديدة المخصصة للعراق تعبر من تركيا"(علي، 2009، ص168- 169).

فتركيا لم تتردد بالاشتراك في المخطط الأمريكي والانضمام إلى التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة ما وصفته بالحرب على الإرهاب، وكانت أولى مهام هذا التحالف هو التدخل العسكري في أفغانستان، ذلك لإسقاط نظام حكم طالبان وضرب تنظيم القاعدة علي أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت هذا التنظيم مسئولاً عن أحداث 11 سبتمبر2001م، وقد شاركت القوات التركية في هذا التحالف العسكري، وكانت القوات التركية هي أولى الوحدات العسكرية التي وصلت إلى أرض أفغانستان(النعيمي، 2009، ص60).

وعليه، فقد أتسمت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بدرجة رفيعة من التنسيق الأمني والإستخباراتي، وتم تشكيل هيئة مشتركة بين البلدين للتنسيق في العديد من القضايا الإستخباراتية، وعملت الولايات المتحدة الأمريكية مع تركيا كجزء أساسي من منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، حيث عملت على حمايتها في مواجهة أية تهديدات إقليمية من جانب دول الجوار مثل العراق وسوريا وإيران، وزادت أيضاً أهمية تركيا إبان إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن خاصةً في ما سمي بالحرب على الإرهاب، فقامت تركيا بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية للبدء في الحرب على أفغانستان، وفي ضوء ذلك تركيا مستمرة بتقديم العون اللوجستي والتدريبي لقوات الجيش الأفغانية(العناني، 2009، ص151).

وتوقعت تركيا دعماً أقوى من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة حزب العمال الكردستاني المُدرج أصلاً على قائمة المنظمات الإرهابية الأمريكية والأوروبية، هذا الدعم الذي تنتظره تركيا من الولايات المتحدة الأمريكية على أساس أنها من الدول المحاربة للإرهاب الدولي، والتي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والغرب(الشرقاوي، 2008، ص110).

إلا أن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط عامة وفي العراق خاصة جلبت الكثير من العنف إلى الحدود التركية، ونشطت حركات إرهابية من وجهة نظر تركيا كحزب العمال الكردستاني وتنظيم القاعدة على الحدود التركية في العراق(فولر، 2007، ص1).

ففي إطار التنسيق التركي الأمريكي حول القضية العراقية، وضمن ملف القضية الكردية حاولت تركيا الاستفادة من الدعم الأمريكي بخصوص شن عمليات مسلحة ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، الذي تعده تركيا منظمة إرهابية، وأضافته الولايات المتحدة الأمريكية إلى قائمة

المنظمات الإرهابية أيضا كما صرح بذلك السفير الأمريكي في أنقرة (إيريك إيدلمان) في 19 نوفمبر 2003م(النعيمي، 2009، ص108).

إلا أن تركيا اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تقوم بدعم حزب العمال الكردستاني، حيث كانت تنتظر من الولايات المتحدة الأمريكية بأن تتعامل مع حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية، ولكنها عملت على عكس ذلك فقامت بدعم حزب العمال الكردستاني، وذلك لاستخدامها كورقة ضغط ضد تركيا، ذلك على خلفية موقفها المعارض من الحرب على العراق وعدم مشاركتها فيه، حيث ترى تركيا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نقلت حربها على الإرهاب إلى منطقة الشرق الأوسط بعيداً عن حدودها، وبالتالي فخطر الإرهاب يكون على تركيا ودول المنطقة أكثر ما يكون الخطر على الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا الخطر رفضت تركيا المشاركة في الحرب على العراق(عبد الفتاح، 2003، ص293).

إن إعلان الحرب على الإرهاب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وخاصة الحرب الأمريكية على العراق، نتج عنه فجوة كبيرة في العلاقات التركية الأمريكية، وذلك بسبب انتقادات تركيا للسياسة الأمريكية في كيفية التعامل مع قضية مكافحة الإرهاب في المنطقة، حيث اعتبرتها بالسياسة الخاطئة، والتي تشكل تهديداً واضحاً للمصالح التركية ولدول المنطقة، وقد استمر الخلاف والتوتر في كيفية التعامل مع مسألة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، وكانت هذه الخلافات بسبب سياسات الإدارة الأمريكية في عهد بوش الابن إلى أن جاء فوز الرئيس أوباما في الانتخابات الأمريكية، فجاء بسياسة جديدة متوازنة حيث صرح خلال زيارته لتركيا في عام 2009م "أن تركيا والولايات المتحدة الأمريكية لهم رؤية مشتركة لمواصلة الحرب على الإرهاب، خصوصاً في

أفغانستان وحزب العمال الكردستاني، وأن الحرب الأمريكية ليست ضد الإسلام والمسلمين"(الحروب، 2008، ص22-24).

وقد قام الرئيس الأمريكي الحالي (باراك أوباما) خلال زيارته لتركيا بالتأكيد على أهمية الدور التركي مخاطباً الأتراك "أنا كرئيس دولة وحليف في الناتو، أعلم أنكم تحظون بدعمنا في مواجهة النشاطات الإرهابية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني أو غيره، وسوف نقوم بالجهود والعمل الدءوب في بناء روابط التعاون بين كل من تركيا والحكومة العراقية والقادة الأكراد"(علي، 2009، ص179).

ويتضح أن الموقف التركي المؤيد للحرب على الإرهاب قد أدى إلى العديد من المشاكل الداخلية في تركيا، منها حصول انفجارات عديدة في المدن التركية وحصول مواجهات معادية جماهيرية ضد القوات الأمنية التركية، ذلك بسبب مواقف الحكومة السياسية في موضوع الحرب على الإرهاب، وحينها أدرك صناع السياسة الخارجية في تركيا أن هجمات 11 سبتمبر والتي شكلت النظام العالمي الجديد، يمكن أن تكون فرصة ثمينة لتحقيق التقارب التركي الأمريكي بشكل أكبر، ولهذا فإن تركيا قد جاهدت لتجد مكانها ضمن هذا النظام الجديد، فلم تتردد في تحمل المخاطر مهما كانت أبعادها في سبيل تحقيق أهدافها، وكانت تركيا علي خلاف مع السياسات الأمريكية بشأن منشأ الإرهاب، حيث تعتقد تركيا أن السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط هي التي تنقل العنف والتطرف إلى المنطقة، وجاءت بالقاعدة إلى تركيا، فكانت تركيا تَعتبر سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في محاربتها على الإرهاب سياسة خاطئة، وخاصة فيما بعد عام 2003م، وهذا أعطي مجال في دخول مجموعات متشددة إلى منطقة الشرق الأوسط، وقد تكون خطراً على الأمن القومي التركي(أركوشي، 2010، ص51-52).

ومن خلال ما سبق يتضح أن تركيا في معركتها ضد حزب العمال الكردستاني، كانت تتطلع إلى مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية ومساندتها، وكانت تعتقد تركيا أن الحرب الأمريكية ضد الإرهاب سيعطيها غطاءً شرعياً في حربها ضد حزب العمال الكردستاني، حيث أن تركيا تشارك الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب في العراق وأفغانستان، والتي لتركيا دوراً مهماً فيها.

ثانياً: مشكلة الجوار الإيراني

تعود العلاقات التركية الإيرانية إلى عهد الإمبراطورية العثمانية، والتي كانت تتميز بالتوتر والحروب، حيث استمرت على هذا الحال حتى تأسيس الجمهورية التركية سنة 1923م، حيث أصبحت العلاقة هادئة وجيدة، وقد جذبت الإصلاحات التركية التي قام بها كمال أتاتورك فيما يتعلق بنهجه للعلمانية وإتباعه الحداثة الغربية انتباه الشاه الإيراني رضا بهلوي وجعلته يحاول القيام بمثل تلك الإصلاحات في بلاده، وبعد الثورة الإيرانية انقطعت فجأة تلك العلاقات واتسمت بالجمود، إلى أن جاء الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003م والذي حسن علاقة البلدين من جديد من أجل المصالح المشتركة، فكانت إيران تعتبر تركيا جسر الاتصال مع الغرب وكانت تركيا تعتبر إيران الممر الآمن لوسط وجنوب آسيا، ولكن رغم هذا الهدوء الظاهر، ظلت العلاقة بين تركيا وإيران تتميز بالتنافس والتوتر الشديدين، حيت تعتبر إيران تركيا عميلة للولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة وأنها جندي لحلف شمال الأطلسي خاصة بعد موافقتها على إنشاء الدرع الصاروخي ببلدة (كوراجيك) بولاية ملاطيا التركية الحدودية مع إيران، والذي تعتبره إيران تهديداً وتواطؤاً مع المخطط الغربي للقضاء عليها(النويني، 2013).

لقد اكتسبت إيران أهمية دولية نتيجة للتصورات المتعلقة بخصائص الثورة الإيرانية المعادية لأمريكا والنظام الدولي، فضلاً عن تأثيرها الإقليمي، وبالتموج الذي يمكن أن تؤدي إليه هذه الثورة

لاسيما في الشرق الأوسط، ولذا جعل التوتر الأمريكي الإيراني الذي بدأ مع الثورة وتصاعد مع أزمة الرهائن، من إيران عنصراً من عناصر التوتر الدولي في عقد الثمانينات كما أدى إلى رفض الولايات المتحدة الأمريكية لإيران وإقصاءها من الساحة الدولية، إلى خروج إيران عن مسارها التقليدي ذو المحور الأمريكي الذي اتخذته في عهد الشاه واقترابها من الإتحاد السوفيتي والإتحاد الأوروبي والقوى الأسيوية (أوغلو، 2010، ص467).

وبالنسبة لتركيا، تُعتبر إيران المصدر الحيوي للنفط والغاز الذي يلبي احتياجات تركيا من الطاقة، وتربطهما علاقات جوار جيدة، فلم تشهد الدولتين أي نوع من أنواع الصراعات المسلحة منذ القدم، وتوجد بينهما علاقات في الطاقة النووية وعلاقات اقتصادية تجارية، ولكن تواجه تركيا بعض المشاكل في علاقاتها مع إيران مثل أنها حليف لواشنطن، وإيران تعتبر عدو لواشنطن، ولهذا دائماً تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على تركيا لكي تقوم بقطع علاقاتها مع إيران، برغم أن العلاقات التركية الإيرانية منحصرة في مجال الاقتصاد والطاقة النووية، وترى تركيا من ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تبعدها عن طهران لمصلحتها(صادق، 2011، ص109).

ومنذ احتلال العراق فإن كلاً من إيران وتركيا تجمعهم بعض الملفات مثل ملف الأكراد، فتحاول الحكومة التركية والإيرانية ألا يقفا موقف العداء الظاهر تحقيقاً لمصالحهم الإستراتيجية(عبد العزيز، 2013)، ولا تزال المشكلة الرئيسية التي تعوق التعاون التركي الإيراني هي المشكلة الأمنية، وعلى الرغم من المحاولات العديدة من كلا الطرفين لتجاوز هذه الأسباب الأمنية التي تعوق سبل التعاون بينهما، إلا أن النتائج لم تكن بالمستوى المطلوب للتعاون، ففي أحيان كثيرة كانت إيران تغض البصر عن المناورات التي يقوم بها الجيش التركي على حدودها ضد قوات حزب العمال الكردستاني، فلم تعتبرها هجوما على أراضيها بل تعتبرها مجرد مناوشات على الحدود، وكثيراً ما أعلنت إيران عن

استعدادها للتفاهم مع تركيا حول العديد من الموضوعات الأمنية المشتركة التي تقلق البلدين، وكانت تركيا تبدي اهتمامها بمثل هذه الخطوات الإيرانية، لكن المبادرات سرعان ما كانت تتوقف مرة أخرى، ولكن قدراً من استطلاع الأوضاع وفهم طبيعة السياسات الخارجية والعلاقات الثنائية بل والأوضاع الداخلية قد يفتح نافذة جديدة إن لم تكن من أجل التعاون بين البلدين فعلى الأقل من أجل فهم لأسباب تعثر هذا التعاون(دياب، 2013).

وبذلك فإن المسألة الكردية هي أحد المؤثرات في العلاقات بين الدولتين فكل منهما متخوف من أن يؤدي حصول الأكراد في شمال العراق على حكم ذاتي مما يؤدي إلى تقوية الطموحات الانفصالية للأكراد، ولهذا أتفق الجانبان الإيراني والتركي على التنسيق في المجال الأمني لمواجهة الانفصاليين الأكراد القابعين في المثلث الحدودي الإيراني التركي العراقي، حيث تم التوقيع على مذكرة "تفاهم أمني" توجت أعمال الدورة العاشرة للجنة العليا للأمن المشتركة بين الدولتين، ولم يكشف النقاب عما ورد في المذكرة من تفاصيل لكن المعروف أن لتركيا مطالب محددة لدى طهران بشأن وضع مقاتلي حزب العمال الكردستاني المحظور، حيث تريد تركيا من السلطات الإيرانية التعهد رسمياً بمواجهة مقاتلي الحزب، إضافة إلى إدراجه على قائمة المنظمات الإرهابية لديها(العرب، 2013).

وبذلك يتضح أن المصالح التركية الإيرانية قد تلاقت في العراق وفي القضية الكردية فكل من الدولتين تريدان وضع حد لنفوذ الأكراد القوي في المنطقة حيث تتواجد أقلية كردية تطالب بالاستقلال في كل من الدولتين، وتلتقي المصالح الإيرانية والتركية في محاولة للحد من النفوذ الأمريكي الذي يمنع إيران من برنامجها النووي ويمنع تركيا من وضع حد للطموح الكردي في شمال العراق، لكن وفي نفس الوقت فإن هناك تخوف تركي من ازدياد النفوذ الشيعي الإيراني في المنطقة، لذلك فإن أي تعاون تركي إيراني مرتبط بحد كبير بتكتيكات مرحلية تتعلق بالظروف التي يمر بها العراق فقط(سعد، 2013).

لقد تحسنت العلاقات التركية الإيرانية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، فقد زار الرئيس التركي أردوغان طهران، تبعتها زيارة مماثلة للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى تركيا، مما أدى إلى زيادة التواصل والتفاعل بين البلدين، كما تواصلت الزيارات الروتينية التي تقوم بها الهيئات التابعة للبلدين وتواصل التعاون في عدد من المجالات وخصوصاً المجال الاقتصادي ومجالي الاتصال والطاقة(أوغور، 2009، ص233).

وفي سياق التعاون والتقارب، لم تجد تركيا مانعاً لدى الإدارة الأمريكية في مسعاها لتحسين علاقاتها مع إيران، فزادت من حجم توجهات وعلاقاتها مع إيران، أما إيران في سبيل توثيقها للعلاقات فقد أعلنت دعمها لانضمام تركيا لمسيرة الإتحاد الأوروبي والذي سيعود بالنفع على الاقتصاد التركي وعلى اقتصاديات المنطقة كلها بما فيها إيران، وخلال زيارة الرئيس التركي السابق (أحمد نجدت سيزر) عام 2008م لإيران ذكر أن العلاقات التركية مع إيران تشكل أولوية هامة، خاصة في التعاون الأمني، وتعزيز الروابط والصلات السياسية والاقتصادية والثقافية، وكان من اللافت للانتباه، حجم رجال الأعمال الأتراك ضمن الوفد المرافق للرئيس التركي، ما يعنى أهمية الملف الاقتصادي وتنشيطه، حيث تم التوقيع على عدة اتفاقيات، منها اتفاق بشأن تفادى الازدواج الضريبي، وإزالة معوقات نقل البضائع، وتجارة الترانزيت، وزيادة الاستثمارات التركية في إيران، وتصحيح الخلل في ميزان التبادل التجاري الذي يميل لصالح إيران، بإفساح المجال أمام الشركات الإنشائية التركية للعمل في إيران، بما يوازى ما تستورده تركيا من إيران من نفط وغاز طبيعي تصل قيمته إلى أكثر من مليار دولار سنوياً، أو على أدنى تقدير زيادة العائد المادي لمصلحتها، والوصول لمعدلات تبادل تجارى أعلى، إضافة إلى تنشيط سبل التعاون الثقافي والتعليمي بين البلدين، بما يعود من مصالح مشتركة تدعم حسن الجوار(عثمان، 2013).

لقد سعت تركيا إلى إقامة علاقات جيدة مع إيران وزيادة حجم التبادل التجاري بينهما، وهما عنصران هامان في تدعيم إستراتيجيتها السياسية، فهي تمنحها القدرة على أن تكون الجسر الذي تنقل عبره الطاقة إلى القارة الأوروبية هذا من جانب، ومن جانب آخر تشكل حلقة الوصل لتقريب وجهات النظر السياسية ما بين طهران والإتحاد الأوروبي على المستوى السياسي في حال الأزمات، ولطهران الاستفادة من خلال كسر عزلتها الدولية ودعمها اقتصادياً عبر عمليات التبادل التجاري(أبو ختلة، 2013، ص17).

إن التقارب التركي مع إيران هو تطبيق نموذجي لمبدأ العمق الإستراتيجي الذي دشنه (أحمد داود أوغلو)، فتركيا التي اتهمت إيران طيلة حقبة التسعينيات بدعم حزب العمال الكردستاني والجماعات الإسلامية "الأصولية" داخل تركيا، إذ بها تعزز من علاقاتها مع إيران فترة حكم حزب العدالة والتنمية، ففي يوليو 2004م قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة إلى إيران، وقع خلالها مع المسئولين الإيرانيين اتفاق تعاون متعدد الأطراف يشمل العديد من الاتفاقيات الاقتصادية، بالإضافة إلى الالتزام المشترك بين البلدين، وذلك بالتعاون الأمني في الصراع ضد حزب العمال الكردستاني، ودعمت تركيا حق إيران امتلاك الطاقة النووية لأغراض سلمية، ودعمت إيران حق تركيا في امتلاك الطاقة النووية لأغراض سلمية، والمثير للدهشة أن هذا التقارب التركي الإيراني أتى أيضاً في ظل عزلة دولية مفروضة على إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بل وفي خضم أزمة الملف النووي الإيراني(علي، 2009، ص173-174).

ويتبين بأن تركيا تستغل علاقاتها مع الجارة إيران رغم الاختلاف والتباين الحاد بين المسارات السياسية لكلا الدولتين كورقة ضغط على حلفائها الغربيين لكي لا يهمش الدور التركي في قضايا منطقة الشرق الوسط، وكذلك بسبب سياسة التوازن الجديدة التي تمارسها الحكومة التركية في توسيع

علاقاتها مع جميع دول المنطقة، ذلك بتعزيز علاقات تركيا مع إيران وتطويرها حيث تسلك تركيا نفس السياسة التي تمارسها إيران بالنسبة لقضايا الشرق الأوسط، فترفض السياسة الإسرائيلية من الاستيطان والحصار المفروض على غزة(أوسي، 2008).

وبعد رفح الحصار الدولي عن إيران والعقوبات المفروضة عليها، زاد التوجه التركي لتشكيل تحالف معها، على الرغم من مواقفهم المتناقضة من الأحداث في سوريا، حيث شهدت "طهران" أول زيارة لرئيس الوزراء التركي، رجب طيب أوردغان منذ تولى حسن روحاني الحكم في إيران في يناير 2014م، حيث أكد الطرفان أن الزيارة تأتي بهدف ترميم تركيا لعلاقاتها بالجوار، وقد أكد عدد من المحللين السياسيين أن أمريكا والاتحاد الأوروبي لعبا دوراً هاماً في تكوين هذا التحالف، بدفع تركيا للتواصل مع طهران، لإيجاد ظهير بديل بالمنطقة عن مصر التي خرجت من إطار الهيمنة الأمريكية بعد ثورة 30 يونيو 2013م، مضيفين أن فتح الحوار مع إيران سيعمل على تحسين صورة أوردغان التي تأثرت نتيجة مواقفه التي اتخذها أمام بعض بلدان الربيع العربي كمصر وسوريا، وخسرت فيها تركيا الكثير من وجاهتها السياسية في العالم، ويؤكد الدكتور مصطفى الفقي المفكر السياسي ورئيس لجنة العلاقات الخارجية السابق بمجلس الشورى المصري، أن التقارب التركي الإيراني تحول إستراتيجي خطير في المنطقة بأثرها، إذ أن تحول أنقرة لطهران من المؤكد أنه جاء بتعليمات أمريكية من أجل محاولة لتشكيل جبهة جديدة تضم إيران وتركيا برعاية أمريكية، وقد تنضم لهم إسرائيل لاحقاً، كما أكد وزير الخارجية المصري السابق محمد العرابي، أن التقارب بين طهران وأنقرة جاء في ظل رفع الضغوط الأوروبية والأمريكية على إيران خلال الفترة الماضية، مشيراً إلى أن إيران عادت لتمارس دورها في الشرق الأوسط من جديد، وأصبحت قوة يمكن التقارب إليها وهو ما فكرت فيه تركيا إذ توجه رئيس الوزراء التركي رجب أردوغان في زيارة لدعم العلاقات بين البلدين(صالح، سلامة، 2014).

وبذلك يمكن القول أن العلاقات التركية الإيرانية بعد أن كانت تواجه إشكاليات الرفض الأمريكي والأوروبي، أصبحت الآن علاقات متبادلة ومتنوعة بين الطرفين في سياق التعاون بينهما.

ثالثاً: مشكلة الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي

اكتسبت علاقة تركيا مع أوروبا أبعاداً بعد عودة ظهور الشكل الجديد لأوروبا عقب إنهيار الإتحاد السوفيتي، وفي الواقع إن هذه الأبعاد تتطلب ضمن سياسة المناطق البرية القريبة لتركيا مقاربة تتناول أوروبا في إطار تكاملي للقارة، فتُعتبر أوروبا امتداداً لأسيا من الشمال إلى الغرب، وهي المنطقة الجغرافية التي تمتد من جبال الأورال وحتى الأطلسي، ومن شبه الجزيرة الإسكندنافية حتى البحر البيض المتوسط(أوغلو، 2010، ص225-226).

وتعد الدولة التركية من حيث الموقع دولة آسيوية، إلا أن جزء صغير منها (أسطنبول) يقع داخل القارة الأوروبية، لذلك تقدمت تركيا في عام 1989م بطلب للانضمام إلى عضوية الإتحاد الأوروبي، والذي لا يزال يثير جدلاً حاداً داخل النادي الأوروبي بين مؤيدٍ ومعارض.

وتنظر تركيا بانضمامها إلى عضوية الإتحاد الأوروبي إلى المزايا العديدة التي يتمتع بها أعضاء الإتحاد الأوروبي، وأنها ستحقق بعض المكاسب الاقتصادية ومضاعفة الاستثمارات بينهما، وذلك باندماج الاقتصاد التركي في القوة الاقتصادية المتقدمة للإتحاد الأوروبي، كما تسعى تركيا إلى تقوية العلاقات السياسية مع الدول الأوروبية، وخاصةً الدول الغير أعضاء في حلف شمال الأطلسي، وفي عام 1995م أصبحت تركيا طرفاً في الإتحاد الجمركي، وفي قمة هلسنكي عام 1999م في فنلندا مُنحت تركيا وضع العضو المرشح للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، وبعدها بدأت العلاقات بالتحسن، وكانت هذه الخطوة تاريخية بخلاف ما كان يقال بأن تركيا ليست أوروبية وأن عاصمتها تقع خارج

أوروبا، فقمة هلسنكي أقرت لأول مرة في بيان رسمي بأوروبية تركيا هذا بمجرد قبولها عضواً مرشحاً(مقلد، 2010، ص338).

وتسير العلاقات بين تركيا والإتحاد الأوروبي في خط يتراوح بين الميراث التاريخي والعقلانية الدبلوماسية، وحتى في النشاطات الدبلوماسية التي ينبغي لها أن تستند إلى المستوى العقلاني والتقني، تتدخل انعكاسات نابعة من الترسبات التاريخية السيكولوجية، فالزعماء والمثقفون الأوروبيون الذين يؤكدون في كل فرصة على العالمية والتعددية باعتبارها مبادئ أوروبية أساسية، يطرحون وبكثرة الأساس المسيحي للهوية والثقافة الأوروبية عندما يختص الموضوع بالعلاقات مع تركيا(أوغلو، 2010، ص584-585).

ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، أحتل موضوع الانضمام الإتحاد الأوروبي أولوية كبيرة في برنامجهم السياسي، وقد كان النشاط الأول الذي قام به كل من (رجب طيب أردوغان) رئيس الوزراء التركي و(عبد الله غول) رئيس الجمهورية، هو القيام بجولة أوروبية شملت خمسة عشر دولة من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، وقد نالوا الترحيب من قبل تلك الدول، واعتبر أردوغان أن الاتفاق الذي توصلت إليه تركيا مع الإتحاد الأوروبي ببدء مفاوضات الانضمام، أنه انتصار كبير للسياسة التركية الخارجية، وتطوراً في مسار العلاقات الدولية لتركيا نحو أوروبا، ووعد أردوغان بمواصلة العمل والجهود لتحقيق الأهداف التركية في الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي (غانم، 2009، ص181-182).

وقد اتفقت الدول الأعضاء جميعها على ضرورة التعاون مع تركيا في موضوع الانضمام للإتحاد الأوروبي، لكنَ الخلاف تمحور حول منح تركيا العضوية الكاملة في الإتحاد، فبينما ألمانيا تخلت عن سياستها الداعية إلى طرح "الشريك المميز" بدل العضوية الكاملة في الإتحاد، وأكدت دعم المطلب

التركي بالعضوية الكاملة في الإتحاد، نجد فرنسا وخاصة في عهد الرئيس (نيكولا ساركوزي) جاهرت بمعارضتها لعضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي، وذلك بناءً على وجود عدة عوائق أهمها الجغرافي والثقافي، وقد انعكست المعارضة الفرنسية من خلال منع صدور أي تصريح حول انضمام تركيا إلى الإتحاد، فالسياسات الفرنسية اتجاه تركيا في عهد الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) مختلفة عن السياسات الفرنسية في عهد الرئيس(نيكولا ساركوزي)، إذ كانت دوماً مساندة لدخول تركيا في الإتحاد الأوروبي (مقلد، 2010، ص365-366).

إلى جانب فرنسا وألمانيا، تعتبر اليونان وقبرص من أكثر الدول المعارضة لانضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، وذلك بسبب الخلاف التاريخي بين الدولتين والغزو التركي لقبرص عام 1974م، والنزاع على جزر إيجه، وعدم اعتراف تركيا بالمجازر التي يزعم البعض أنها قامت بها بحق الشعب الأرميني خلال الحرب العالمية الثانية، أما الولايات المتحدة فتعتبر من أكبر مؤيدي عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، حيث تعد تركيا عضواً رئيسياً في حلف الناتو، وهى الدولة التي تجاور العراق وإيران، وهي التي قامت بدور مهم في الحرب على العراق، ودوراً مهماً في موضوع الملف النووي الإيراني(المجلة، 2009).

لقد تأثرت العلاقات التركية الأوروبية سلباً بسبب الاعتراضات على عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي سواء من قِبل الرئيس الفرنسي السابق (نيكولا ساركوزي)، أو المستشارة الألمانية(إنجيلا ميركل)، حيث أعرب كلاً من الرئيسين الأوروبيين دعمهما لشراكة مميزة لتركيا في الإتحاد الأوروبي، بحيث يبقى المعنى الدقيق لهذا الترتيب غير واضح، فالواقع أن هذا الوضع يبدو مماثلاً لوضع تركيا الحالي حيث أنها تستفيد حالياً من تجارة لا حدود لها مع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، وذلك من خلال اتفاق الإتحاد الجمركي الموقع بينهما، مما أدى إلى انزعاج الشارع التركي خاصة عندما تم

اقتراح فكرة الشراكة المميزة، كبديل للانضمام للإتحاد الأوروبي كعضو دائم(عبدالفتاح، 2006، ص191-192).

لكن السجل التركي في حقوق الإنسان والحريات العامة ومدى استجابته للمعايير الأوروبية هو ما يثير قلق الأوروبيين في موضوع الانضمام، على الرغم من سلسلة الإصلاحات التي عمل الأتراك على تطبيقها، فالتقرير السنوي للإتحاد الأوروبي حول تركيا لعام 2012م، أبدى قلقاً كبيراً حول وضعية حقوق الإنسان في تركيا، حيث أشار إلى التضييق الذي تمارسه تركيا على حرية التعبير والإعلام، كما أن المفوضية الأوروبية وعلى الرغم من ثنائها مؤخراً على الإصلاحات التي قامت بها تركيا خصوصاً على المستوى القضاء، وعلى مستوى سعيها لإيجاد حل سلمي للقضية الكردية، إلا أن المفوضية قد انتقدت طريقة تعامل الأمن التركي مع الاحتجاجات التي عمت عدة مدن بالبلاد مؤخراً، خصوصاً قمعها لاعتصام ميدان "تقسيم" بإسطنبول، لتبقى مشكلة الأقليات والقوميات في تركيا، خاصة المشكلة الكردية ومشكلة العلويين، الذين يمثلون حوالي ربع سكان البلاد، إضافة لأقليات أخرى من بينها الأقلية العربية، وهي من بين الملفات التي يجب على تركيا العمل عليها بجدية إذا ما أرادت الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي(الخليفي، 2013).

ويرى أوغلو أن الشروط التي يتحدث عنها الإتحاد الأوروبي لانضمام تركيا إليه مثل حقوق الإنسان وقبرص وايجة والمعايير الاقتصادية، ما هي إلا ذرائع من أجل إبقاء تركيا وبشكل دائم في حالة من الترقب وليست مبررات حقيقية، أي أن ذلك القرار لم يتخذ بسبب هذه الشروط، بل إن هذه الشروط أوجدت من أجل تطبيق إستراتيجية الغموض، ولكن تركيا عندما تمتلك الإرادة لإصلاح قصورها بخصوص حقوق الإنسان وليس تلبية لرغبة الإتحاد الأوروبي وإنما احتراماً منها لمجتمعها ستحقق عندئذ مكانة مرموقة في العلاقات الدولية(أوغلو، 2010، ص585-586).

وفي المقابل لا ينظر أحد إلى العنصرية التي تمارسها دول الإتحاد الأوروبي ضد الأقليات الموجودة، حيث لا يوجد إذاعات تنطق بلغة الأقليات الموجودين في دول الإتحاد، مثل بث بلغة الباسك لصالح الأقلية الموجودة في فرنسا، ولا بث بالغة المقدونية للأقلية المقدونية في اليونان، وفقط هم يطالبون تركيا بالسماح بالبث بالغة الكردية لسكانها الأكراد، هذا الأفعال تأثر بها الشارع التركي حيث أنه وفي عام 2002م، أجرى استطلاع للرأي كانت نتائجه كالتي: أن 7% من الأتراك يعتبرون أن الاتحاد الأوروبي يعد صديقاً لهم، رغم ذلك يبقى الأمل موجود لدى الأتراك بالانضمام لدول الإتحاد الأوروبي، فقد أختلف الموقف الأوروبي ولأول مرة في عام 2004م، حيث أصرت تركيا على أنها قامت بما يتعين عليها لاستيفاء معايير الانضمام، لذلك يتوجب على أوروبا أن ترد عليها أقل شئ بفتح مفاوضات الانضمام النهائي معها، ولكن أوروبا ترى أنه ورغم التعديلات التي قامت بها تركيا إلا أن النموذج التركي بعيد كل البعد عن النموذج الأوروبي(حسن، 2006، ص258-259).

وتشعر تركيا بأن موضوع الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي أخذ وقتاً طويلاً دون أي نتائج إيجابية، وتنظر أوروبا إلى تركيا بأنها لم تلبي معايير وشروط الانضمام للإتحاد الأوروبي فهي ترفض الاعتراف بالجمهورية القبرصية الدولة في الإتحاد الأوروبي، وتقوم بتطبيق حكم الإعدام وليس العمل بالمنظور الأوروبي بالعمل بقانون الدفاع عن النفس، ووجود قضايا أخرى لم تعمل بها مثل: القضية القبرصية – القضية الأرمينية – قضية الأقلية الكردية – القضايا الخلافية التركية اليونانية – معارضة تركيا الاشتراك العسكري واستخدام أراضيها في غزو العراق عام 2003م، وأيضاً يوجد مشكلة يتخوف منها الأوروبيون وهي عدد سكان تركيا والبالغ 70 مليون نسمة تقريباً وهو ما يمثل ثقلاً سكانياً على الإتحاد الأوروبي، الأمر الذي سيكون له انعكاسات تثير القلق على وزن تركيا في عملية التصويت بأي انتخابات، وفي تمثيلها داخل الإتحاد الأوروبي(عبدالعزيز، 2013).

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين تركيا واليونان، فقد كانت الخلافات بينهما عميقة وواسعة، والسبب في ذلك هو النزاع حول قبرص والخلاف على الحقوق البحرية في بحر ايجة، لكنها لم تصل إلى حد الصراع فيما بينهما، لكن في الفترة الأخيرة حدث تحسن في العلاقات بينهما خاصة في مواجهة آثار زلزالي أغسطس وسبتمبر 1999م، فرفعت اليونان تحفظها عن المعونات الأوروبية لتركيا، ذلك لمواجهة آثار زلزال أغسطس، وسحبت اعتراضها على قبول ترشيح تركيا لعضوية الإتحاد الأوروبي، بشرطين هما(محمد و سليم، 2004، ص37-38):

- إقناع تركيا لزعيم القبارصة الأتراك بالتخلي عن شروطه بإعلان دولة كونفدرالية في قبرص والجلوس على طاولة المفاوضات مع الرئيس القبرصي.

- موافقة أنقرة على السماح لأثينا بتمديد حدودها الإقليمية في بحر ايجة 12 ميلاً بحرياً.

مما كان محل تقدير المسئولين الأمريكيين والأوربيين وساعد على صدور قرار قمة هلسنكي.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فترى في نفسها حليفاً أساسياً ومهماً لتركيا، لذلك تنظر إلى عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي بأنها مهمة، حيث لا تقل أهميتها عن علاقات تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية، كما وأن المؤسسة العسكرية التركية المؤيدة للغرب قد أسندت سُمعتُها إلى القبول في الإتحاد الأوروبي، وأن رفض عضوية تركيا من قبل الإتحاد الأوروبي سوف يقضي إلى رد فعل تركي يكون معادِ للغرب وبالتالي فإن المصالح الأمريكية والأوروبية الأمنية والإستراتيجية قد تتعرض للخطر(حسن، 2006، ص255).

لذلك تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، فقد كان موقفها منذ البداية مشجعاً لفكرة الانضمام، وإن لم يرقَ إلى مستوى الدعم الذي كانت تأمله تركيا، لكن بعد ذلك زاد

مستوى الدعم لتركيا في طلب عضوية الإتحاد الأوروبي، حيث مارست واشنطن بعض وسائل الضغط على دول الإتحاد الأوروبي من أجل استيعاب تركيا ضمن دول الإتحاد، وذلك لاعتبار أن المصلحة الأمريكية الرئيسية في علاقات تركيا مع الإتحاد الأوروبي مصلحة إستراتيجية، فالولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تتجه تركيا بقوة نحو الغرب، وذلك بسبب أهمية الدور الذي تقوم به تركيا في حلف الأطلسي، وأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا في حماية المصالح الإستراتيجية الأمريكية والغربية في الشرق الأوسط(Bulent, 2003, p12-13).

ويشير أركوشي بأن وراء الموقف الأمريكي المؤيد لانضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي هدفاً إستراتيجياً مهماً، وهو محاولة إضعاف الإتحاد الأوروبي من الداخل بهدف بقاء الولايات المتحدة الأمريكية القطب الوحيد في العالم، فالأخيرة ومعها بعض الدول الأوروبية المتعاطفة معها مثل بريطانيا، يعارضون فكرة "الفيدرالية الأوروبية" وتسعى إلى بقاء الإتحاد إطاراً فضفاضاً للتعاون بين الدول الأوروبية، وتعمل على تقوية حلف شمال الأطلسي في مواجهة الإتحاد الأوروبي، لذلك يمكن القول بأن الضغط الأمريكي على الإتحاد الأوروبي لقبول تركيا في عضويته لا يهدف دوماً إلى مكافأة تركيا، بل يأتي في إطار الإستراتيجية الأمريكية للحفاظ على نظام دولي أحادي القطب، وأيضاً لكي لا يفكر الإتحاد في المستقبل بالتحول إلى قوة عظمى موحدة تهدد هيمنة القطب الأمريكي الواحد، حيث يرى أن انضمام تركيا من شأنه أن يمتد بحدود الإتحاد الأوروبي إلى عمق منطقة الشرق الأوسط، وبكل ما تموج به من مشكلات وأزمات معقدة ومزمنة على نحو قد ينهك قوى الإتحاد الأوروبي، وتعززت تلك المخاوف لدى الكثير من الأوروبيين عند البدء بمفاوضات انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي خلال القمة التي انعقدت في لوكسمبورغ عام 2006م(أركوشي، 2010، ص48-49).

ومن الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت دوماً تدعم الانضمام التركي إلى الإتحاد الأوروبي وتعتبر ذلك من المصالح الإستراتيجية لأمريكا، وكذلك كانت تركيا بحاجة دائمة للدعم الأميركي، ولكن ابتعاد الموقف التركي عن الموقف الأمريكي إزاء احتلال العراق عام 2003م أثر في اتجاه انفتاح تركيا إلى أوروبا، حيث شعرت تركيا بأنها أقرب إلى أوروبا أكثر من أي وقت مضى، فيما نظرت كل من فرنسا وألمانيا خاصةً بسرور إلى وقوع الاختلاف السياسي بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية(نور الدين، 2008، ص253). ويتضح أن التحاق تركيا بأوروبا كان هدفاً أمريكياً واضحاً، وهذا ليس فقط بسبب المزايا التي قد تعود على حليف مهم وإستراتيجي لها من وراء ذلك، بل بهدف بناء جسر قوي بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية، وأيضاً محاولة إحداث توازن إستراتيجي داخل الإتحاد الأوروبي بين القوى التقليدية مثل فرنسا وألمانيا والقوى الجديدة الأقرب للحلف الأمريكي مثل تركيا وبعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا، وترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا مبرر وراء عدم ضم تركيا للإتحاد الأوروبي وخاصةً في ظل التزامها بإجراء كافة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تفرضها شروط الانضمام(smith, 2009, p21).

ويتضح جلياً مما سبق أن بعض من دول الإتحاد الأوروبي لا تزال تنظر إلى الدولة التركية كنظرتها في الماضي للدولة العثمانية، فلا تريد هذه الدول لتركيا الانضمام إلى الإتحاد وذلك بحجة عدم تنفيذ الشروط التي يجب توافرها في عضوية الإتحاد من الأمور السياسية المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق الأقليات وغيرها من المشاكل التي تواجه تركيا، لكن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على ضرورة انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، لأنها مصلحة للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لأن تركيا تعتبر دولة مهمة في حلف شمال الأطلسي الذي تقوده أمريكا وكذلك يزيد من الهيمنة الأمريكية على الدول الأوروبية بسبب كبر حجم القوة التركية المدعومة أمريكياً كحليف إستراتيجي لها.

رابعاً: المشكلة الكردية

يتوزع الأكراد في كل من العراق وإيران وتركيا وسوريا، غير أن العديد من الأكراد سعوا إلى الاستقلال أو الحكم الذاتي عن حكومة كل من العراق وتركيا وإيران، مؤكدين بأنهم يستحقون دولة خاصة بهم، لأنهم لا يستطيعوا التعبير عن هويتهم الثقافية بحرية في البلد التي يسيطر عليها من هم غير الأكراد.

وتعتبر مشكلة الأكراد في داخل تركيا من أحد المشكلات المعقدة منذ بداية بناء الدولة التركية، حيث تحاول تركيا إنكار هوية الشعب الكردي، ذلك بشتى الوسائل القانونية والسياسية والإعلامية، حيث أطلقت على الأكراد أسم أتراك الجبال، لكن بعد حرب الخليج الثانية، وانحسار السلطة المركزية عن كردستان شمال العراق، وجدت تركيا نفسها متورطة في المسألة الكردية، وذلك بعد ظهور النزعة القومية الكردية في داخل تركيا وخارجها، مما جعل هذه المسألة في صلب الأحداث التركية، حيث أصبحت تدرج القضية الكردية على جدول أعمال السياسية الداخلية والخارجية للدولة التركية(دلي، 1999، ص47).

فالمشكلة الكردية من أكبر المشاكل التي تواجهها تركيا، ذلك نظراً لأنهم يمثلون النسبة الأعلى من الأكراد الموجودين، مقارنة بالعدد الموجود بالدول الأخرى، حيث يمثلون حوالي 15% من نسبة السكان في تركيا، علماً بأن مصدر القلق الناجم عنهم غير ناتج من اعتبار العدد فقط، إنما من السياسة الرسمية التي أتبعتها الحكومات التركية المتعاقبة منذ عهد "كمال أتاتورك" مؤسس الدولة التركية، وذلك بعدم الاعتراف بالقوميات والطوائف(محمد، 2006، ص66).

فالمسألة الكردية من المسائل الأساسية التي رافقت الدولة التركية منذ فترة تأسيس الجمهورية التركية، حيث أخذت الأزمة الكردية تنحوا منحى أمني خطير، حيث يطالب الأكراد بمنحهم كافة الحريات بما فيها استخدام اللغة وحرية الرأي، ويطالبون الدولة بمنحهم المواطنة الكاملة من حيث المساواة في الامتيازات التي تقدم للمواطنين الآخرين، أما الجهات المتطرفة منهم فتطالب بإقامة دولة كردية على الأراضي التركية وتهديد لنظام الدولة، حيث تعد التجربة الكردية في شمال العراق من أهم العوامل المؤثرة في المسألة الكردية حتى وقتنا الحاضر (ثلجي، 2009، ص97-98).

لقد بدأت المشاكل والمواجهات العسكرية بين تركيا والأكراد منذ عام 1984م، وذلك بسبب حرمان تلك الأقلية التي يبلغ عددها 15 مليون نسمة حقوقها وحريتها، لذلك عمد الأكراد إلى التمرد وبخاصة حزب العمال الكردستاني الذي كان يترأسه (عبد الله أوجلان) ووقعت المواجهات العسكرية بين الطرفين في جنوب شرق تركيا وامتدت إلى سنة 1999م، حتى تم توقيف (عبد الله أوجلان) رئيس حزب العمال الكردستاني، ما أوقع 30 ألف ضحية، وكذلك أصدرت السلطات التركية حكم الإعدام بحق أوجلان في نوفمبر 1999م، غير أن ذلك الحكم لم ينفّذ بسبب تدخل الإتحاد الأوروبي الذي طالب تركيا باحترام حقوق الإنسان، وبالتالي إلغاء عقوبة الإعدام كشرط أساسي من شروط قبول تركيا في الإتحاد، وفي فبراير 2000م أعلن حزب العمال الكردستاني وقفاً لإطلاق النار، وأعلن أن النضال سيكون سلميًا، ولكن الأكراد لم ينالوا كامل حقوقهم وحريتهم بعد، فهم بانتظار نتائج المفاوضات السرية بين الأتراك وزعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان الذي وصف المفاوضات الجارية بأنها ذات أهمية تاريخية، وأعلن أن المفاوضات وصلت إلى مرحلة حساسة ولعلهم يصنعوا تسوية للقضية الكردية في تركيا(عيسى، 2002، ص322-325).

فقد شهدت فترة حكم تورجوت أوزال كرئيس لوزراء تركيا من عام 1983م – 1989م، طفرة في التعامل مع القضية الكردية، تم خلالها التأكيد على وجوب التصدي بصورة إيجابية للمعضلة الكردية، فعندما تحدث (تورجوت أوزال) عن برنامج الحكومة قال "إن حكومتنا هي حكومة قومية وإن نظريتنا القومية ترمي إلى حماية استقلال الأمة التركية ووحدتها وعدم تجزئة البلاد المشروطة في الدستور مسبقاً"، وحاولت الحكومة التركية حل المعضلة الكردية بالطرق البوليسية من جانب، ووعدت من الجانب الأخر باتخاذ الإجراءات التي ستساهم في تطوير المناطق الكردية لكي تكون قادرة على إزالة التوتر في كردستان تركيا(المرجع السابق، ص314).

تمخض عن المواجهات العسكرية شرخ عميق في العلاقات داخل المجتمع التركي، وأصبحت الخلافات السياسية جدية مع حلفاء تركيا الغربيين، وأيضاً نتج عنها مشكلات متزايدة على صعيد السياسة الخارجية، خاصة فيما يخص وضع البلاد في الشرق الأوسط(Henri, 1998, p27).

ورغم استمرار العلاقات بين الأكراد والسلطة في تركيا، إلا أنه كان يغلب عليها طابع العداء، ذلك حتى اندلاع الحرب بين العراق ودول التحالف عام 1991م، حيث بدأت تتغير نظرة السلطات التركية نحو المسألة الكردية بعض الشيء، ففي أبريل 1991م أتخذ البرلمان التركي أخطر قرارين بالنسبة لتركيا، وهما إطلاق حرية تشكيل الأحزاب، ورفع كل القيود السابقة التي كانت تمنع إقامة أي حزب سياسي على أساس ديني أو ماركسي، أما القرار الثاني فهو يسمح للأكراد بالتحدث بلغتهم القومية، أي إلغاء القانون رقم (2932) الصادر عام 1982م، الذي كان يؤكد عملياً بتحريم استعمال اللغة الكردية في العلن، وهو ما كان يعتبر جريمة يعاقب عليها الأكراد سابقاً، وقد أتبع (تورجوت أوزال) هذين القرارين بإطلاق سراح الآلاف من المعتقلين الأكراد أملاً في أن يزيد هذا العمل من شعبيته بين الأكراد المعتقلين، حيث سيعتبر أول تركي يعطيهم هذا الحق، وكان يتطلع أوزال من وراء هذه القرارات

للاستفادة الدولية، وخصوصاً وأن سوء معاملة تركيا لأكرادها كانت من أكبر العقبات أمامها لدخول الإتحاد الأوروبي(عيسى، 2002، ص316-317).

كما دخلت الحكومة التركية في وقت لاحق من العام نفسه في حوار مع التنظيمات السياسية الكردية في شمال العراق، ثم من خلاله إطلاق نقاش عام حول اعتماد تغييرات معينة في السياسة المتبعة تجاه الأكراد في وسائل الإعلام، حتى باتت المسألة الكردية فيما بعد موضوع جدل جماهيري داخل تركيا شارك فيه حتى القطاع الإسلامي من الجمهور التركي(كرامر، 2001، ص380).

ويرى معوض أن حرص الدولة التركية على تبني سياسة أكثر مرونة وانفتاحاً على الأكراد في تركيا، عبر إلغاء القانون رقم (2932) الصادر عام 1982م بشأن حظر الحديث باللغة الكردية، وإلغاء المواد (141 ، 142 ، 163) من القانون الجنائي المتعلق بالجرائم الإيديولوجية، والمقصود بذلك إنشاء أو الانتماء إلى أحزاب دينية أو يسارية، كان ذلك لغرض امتصاص النزعة القومية الكردية في داخل تركيا(معوض، 1998، ص124).

إلا أن هذه السياسة لم تؤدِ إلى نتائج مرضية، فقد تفاقمت المشكلة الكردية وازدادت النزعة القومية الكردية في الداخل التركي مستفيدين من أحداث حرب الخليج عام 1991م، والتغير السياسي الذي حدث داخل العراق وحصول أكراد العراق على فرصة تكوين كيان سياسي كردي في شمال العراق، ووسَعت المشكلة دائرة الانقسام بين الأحزاب التركية والجيش، وأرخت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وحدوث نِزاعات قومية بين الأكراد والقوميات الأخرى في داخل تركيا مما أدى إلى زيادة العمليات العسكرية الحكومية التركية ضد حزب العمال الكردستاني(عيسى، 2002، ص330-331).

وتُعتبر المسألة الكردية من أهم المحطات المؤثرة في العلاقات التركية الأمريكية، ذلك بسبب الدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في اعتقال (عبد الله أوجلان) في نيروبي في 15 فبراير1999م، فقد أشارت صحيفة "النيويورك تايمز" نقلاً عن مسؤولين أمريكيين كبار قولهم "إن الإدارة الأمريكية استخدمت سبُلاً دبلوماسية وإستخباراتية لمساعدة تركيا في القبض على أوجلان" وأكدت الصحيفة في 20 فبراير شباط 1999م، أن "المؤسسة الدبلوماسية والأجهزة الإستخباراتية الأمريكية قد ساهمتا من وراء الكواليس في إرغام "أوجلان" على مغادرة إيطاليا والتوجه إلى نيروبي، بعد أن كانت تتابع تحركاته بدقه، وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية إقناع العديد من الدول الأوروبية بعدم منحه حق اللجوء السياسي على الأراضي الأوروبية(النعيمي، 2009، ص42).

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق في مارس عام 2003م، شكلت الأزمة الكردية منعطفاً مهماً في الخارطة السياسية لمنطقة الشرق الأوسط، ذلك نظراً لأبعادها الدولية والإقليمية، خاصةً وما نتج عن احتلال العراق من وضع جديد في المنطقة تمثل بغياب السلطة في الدولة العراقية، مما دفع بحزب العمال الكردستاني إلى الاستفادة من ذلك الواقع ليتخذ من المنطقة الحدودية العراقية مع إيران وتركيا موقعاً جديداً لمعسكراته وتدريباته العسكرية، وتم التفاهم على هذه الأعمال بين الحزبين الكرديين الرئيسين في المنطقة الشمالية من العراق، مما زادا من النزعة القومية الكردية(علي، 2008).

ذلك أدى إلى توتر العلاقات التركية الأمريكية، فقد كان الإطاحة بالنظام العراقي السابق بداية حقيقية جديدة من الرخاء للأكراد، فمع سقوط باقي أجزاء العراق في هوة الصراع، تمتع إقليم كردستان العراق باستقرار نسبي، حيث بدأت الاستثمارات الأجنبية في الظهور بالإقليم، وهذا زاد من مخاوف تركيا في تطور الإقليم وبالتالي أدى الوضع على تكوين دولة كردية في شمال العراق وكانت تركيا تلقي اللوم والعتب على الأمريكيين، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل حقوق الأكراد على

حقوق الأقلية التركمانية الموجودة في العراق، وحاولت تركيا من خلال تهديدها في ذلك الحين الإقليم الكردي في اجتياحها بذريعة ضرب مواقع حزب العمال الكردستاني في أوائل عام 2007م، إلا أنها لم تلقَ الدعم والترحيب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بل قوبلت بالانتقاد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لأنها لا تريد زعزعة المنطقة الكردية وهي المنطقة الوحيدة في العراق التي يسهل فيها الاستقرار والأمن، فانعكست المواقف المتبادلة من قبل الجانبين سلباً على العلاقات الثنائية بين البلدين في تلك المرحلة(خضر، 2009).

إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستغني عن الأكراد في حربها على العراق، خاصة عندما رفضت تركيا مرور القوات الأمريكية من الأراضي التركية لمحاربة العراق، مما جعل الدور الرئيسي للأكراد في هذه الحرب، بالتالي لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية التفريط بهذه الورقة من أجل إرضاء الأتراك، لانّ ذلك يعني فقدان الولايات المتّحدة لشريك أساسي وورقة مهمة من الأوراق في الداخل العراقي، ومن هنا بقيت الورقة الكردية هي الأفضل للأمريكيين طوال الحرب على العراق(باكير، 2007).

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية دائماً تعلن وباستمرار أنها تقدم الدعم المطلوب منها لتركيا في موضوع حزب العمال الكردستاني، ولكنها في نفس الوقت تطلب من تركيا تبني سياسة تقترب من الخيارات الأمريكية في الشرق الوسط وخاصة عند قيام الولايات المتحدة الأمريكية بحملات جديدة تطلب منها، بخاصة فيما يتعلق بالعراق وفلسطين(أوغلو، 2010، ص481-482).

لقد لعبت القضية الكردية دوراً مهماً في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، وعادت الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الموقف التركي ضد حزب العمال الكردستاني، بل واعتبرته منظمة إرهابية، ووصل الدعم الأمريكي لتركيا في مواجهة حزب العمال الكردستاني إلى أوجه في أواخر عام

2007م، حين قام الحزب ببعض الهجمات داخل تركيا مما دفعها إلى الرد وبقوة على الهجمات، وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا دعماً لوجستياً مهماً لتركيا ساعدها على توجيه ضربات جوية إلى مواقع حزب العمال في شمال العراق، حيث وصلت الهجمات التركية على مواقع الحزب داخل الأراضي العراقية، ومن ثم مطاردة فلول الحزب في كردستان العراق(العناني، 2009، ص151-152).

وحاول أردوغان في استخدام السياسة المرنة مع أكراد العراق، ونجح في التعامل معهم في شمال العراق، فعمل على تقوية العلاقات التركية مع حكومة كردستان العراق، وأوضح بأن الأكراد في تركيا سيسمح لهم التعبير عن الهوية الثقافية الكردية بحرية أكبر مما سبق، وسيقوم بتخفيف القيود على استخدام اللغة الكردية، ولكن المسألة الأكبر التي تواجه رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان تكمن في العفو لقادة حزب العمال الكردستاني التركي(شاهين، 2009، ص16-17).

من خلال ما تقدم يتضح أن لكل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية مصالح وأهداف إقليمية تسعى كل منهما إلى تحقيقها عبر استخدام الورقة الكردية، فتركيا تطمع إلى أن يكون لها موقعاً مهماً في التحولات الإقليمية الجارية، أو التي ستجري في المستقبل نظراً لموقعها الجيوستراتيجي، ولإرثها العثماني القديم في المنطقة، أما الولايات المتحدة الأمريكية وكونها اللاعب الدولي الرئيسي في المنطقة ترغب في استثمار الورقة الكردية هي الأخرى في لعبة العلاقات الإقليمية، وتسعى إلى تحويل منطقة إقليم كردستان العراق إلى قواعد عسكرية أمريكية دائمة.

الخلاصة

تناولت الدراسة في هذا الفصل تأثير المحددات الداخلية والخارجية في العلاقات التركية الأمريكية، وقد تبين أن المحددات الداخلية والخارجية لعبت وتلعب دوراً مؤثراً في العلاقات التركية الأمريكية، فالموقع الجيواستراتيجي لتركيا يجعلها لاعباً مؤثراً في العديد من الدوائر كالشرق الأوسط، وأسيا الوسطى وبحر قزوين، والاتحاد الأوروبي، مما يزيد من أهميتها في الإستراتيجية الأمريكية بشكل كبير ومؤثر، وبذلك فإن الدور السياسي لتركيا وفقاً لموقعها الإستراتيجي يؤثر وبشكل كبير في العلاقات التركية الأمريكية فكلما كان الدور السياسي التركي متوافقاً مع الرؤى الأمريكية كلما ساهم ذلك في تحقيق مصالح الأمريكان وزاد من مستوى التقارب ما بين الطرفين، وكلما تباين كلما ساد العلاقات التوتر والاضطراب كقضية قبرص وقضية الأرمن. وكما كانت المحددات الخارجية سبباً في التوتر أو التقارب في العلاقات لنفس المحدد في فترتين مختلفتين، فالدور التركي في أفغانستان في محاربة الإرهاب كان محل إعجاب وتقدير الساسة الأمريكان، في حين موقف البرلمان التركي من الحرب على العراق أدخل العلاقات في دوامة من التوتر استمرت لسنوات، كذلك التقارب التركي الإيراني في فترة التسعينيات من القرن العشرين وفترة حكم جورج بوش الابن شهدت توتراً للعلاقات بين الطرفين، في حين في عهد الرئيس باراك أوباما زاد من مستوى التقارب لاختلاف الآليات التي يتبعها.

الفصل الرابع

أثر العلاقات التركية الأمريكية على الشرق الأوسط

يتناول هذا الفصل أثر العلاقات التركية الأمريكية على الشرق الأوسط، حيث يتضح أن العلاقات بين البلدين قد مرت بمراحل صعبة خاصة في وقت الحرب الأمريكية على العراق أُصيبت العلاقات بين البلدين بالفتور، خاصة عندما رفض البرلمان التركي مرور القوات الأمريكية من أراضيه، لكن وبرغم ذلك لم تنقطع العلاقات فكانت ترى كل من الدولتين الأخرى من منظور المصالح المشتركة فيما بينهما فكل من الطرفين يدرك أهمية الطرف الأخر، ويتطرق الفصل إلى تأثير تنامي العلاقات التركية الأمريكية على الموقف التركي في قضية احتلال العراق، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وموضوع الثورات العربية.

المبحث الأول: احتلال العراق

بدأت العلاقات التركية الأمريكية تأخذ منحى الشراكة الإستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة، ومنذ ذلك الوقت كان توافق الإرادة السياسية التركية مع الإدارة الأمريكية هو السمة الغالبة في العلاقات بين الطرفين، إلا أن هذا التوافق في الإرادة السياسية أخذ منحى مختلف عندما أقرت الولايات المتحدة الأمريكية حربها على العراق عام 2003م، فقد تباينت الرؤى والمصالح ما بين الطرفين.

وهنا يجب التمييز بين مرحلتين أساسيتين، الأولى تتمثل في مرحلة ما قبل بدء الحرب الأمريكية على العراق وقبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، حيث كانت التحركات الأمريكية في مرحلة الحصول على التأييد الدولي من أجل الحرب، وبدأت الاختلافات في الرؤى إبان حكومة رئيس الوزراء التركي أجاويد حيث أبلغ كولن باول في أثناء زيارته لتركيا في 5 ديسمبر 2001م، من قلق تركيا إزاء المخاطر المحتملة من التصعيد ضد العراق، وعدم حماس تركيا للمشاركة في الحرب أو أي عمليات عسكرية ضد العراق، وتكرر الأمر أثناء زيارة بولنت أجاويد لواشنطن في 16 يناير

2002م، حيث أعرب ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي عن احتمالية أن تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية لعملية عسكرية ضد العراق، فكان رد أجاويد أن تركيا لا تدعم النظام العراقي ولكنها ترغب في الحفاظ على التكامل الإقليمي للعراق ووحدته(معوض، 2009، 271-272).

وبذلك فإن حكومة أجاويد وهي الحكومة السابقة لحكومة حزب العدالة والتنمية أبدت اعتراضها على العمليات العسكرية ضد العراق، بل وأبدت رفضها الدخول في العمليات العسكرية إذا ما أقرتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ظل خضم التوجه الأمريكي للقيام بعملية عسكرية ضد العراق، سعت حكومة أجاويد لمنع الحرب، حيث أرسلت رسالة إلى الرئيس العراقي صدام حسين في فبراير 2002م يحذره من جدية الولايات المتحدة الأمريكية في القيام بعمليات عسكرية ضد العراق، وطالبه بالسماح للأمم المتحدة لبدء برنامج التفتيش على الأسلحة في العراق، ذلك في محاولة من حكومة أجاويد لوقف الحرب على الرغم من التأكيدات والضمانات الأمريكية بدعم تركيا اقتصادياً في حال قيام الحرب، وفي ظل تأكد جدية الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب، اجتمع مختصون في الشئون العراقية من وزارة الخارجية التركية ورئاسة أركان الجيش وكانت من أهم توصياتهم تجنب انخراط تركيا في الغزو دون شرعية دولية، وأحد أهم مصادرها دعم الدول العربية على سبيل المثال(معوض، 2009، 272-274).

أما المرحلة الثانية، فقد تمثلت فترة وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، وهنا يجب التمييز بين موقف حزب العدالة والتنمية وموقف المعارضة التركية من الحرب الأمريكية على العراق، وفيما يتعلق بموقف حزب العدالة والتنمية فقد بدأ قبل عملية التصويت في البرلمان إبان زيارة أردوغان إلى واشنطن في ديسمبر 2002م واستقبله الرئيس الأمريكي جورج بوش في البيت الأبيض، وهو لا يحمل أي صفة رسمية، والتقى عدداً من المسئولين الأمريكان في فندق أمبريال وتم الاتفاق في هذه اللقاءات على

الحرب، وقد وصل اندفاع أردوغان بعد عودته لتركيا إلى حد حديثه عن أن20 ألف جندي أمريكي سينتشرون في الأراضي التركية فور موافقة البرلمان الذي بدا واثقاً للغاية منها، تمهيداً لدخول شمال العراق، وقد ضغط أردوغان وعبدالله جول على أعضاء الحكومة للتوقيع على المذكرة التي أرسلت إلى البرلمان، لدرجة أن نائب رئيس الوزراء ارتفرول يلشينبايار أبدى رفضه للمذكرة بعد أن وقع عليها ودعا النواب إلى رفضها(غزالي، 2003).

وقد أوضحت الدراسة في الفصل الثاني الشروط التركية التي وضعها أردوغان في لقائه بواشنطن مقابل المشاركة في الحرب أو السماح للقوات الأمريكية بالدخول إلى العراق عبر تركيا، وقد انتظرت الولايات المتحدة الأمريكية مصادقة البرلمان التركي لبدأ التنفيذ.

ذلك كان موقف حزب العدالة والتنمية، أما موقف المعارضة التركية فقد جاء في رفض المذكرة، فقد جاء تصويت البرلمان التركي في 1 مارس 2003م بناءً على إحالة القانون من قِبل أردوغان للبرلمان في 25 فبراير 2003م، فقد صوت 245 عضو من حزب العدالة والتنمية لصالح غزو العراق وسط دعوة أردوغان للموافقة على القرار ومشاركة الجيش بالغزو لوجود فوائد وطنية، وكاد الأمر ينتهي بالموافقة لولا أن العدد المطلوب كان ينقصه 3 أصوات في ظل رفض حزب الشعب والأحزاب القومية العلمانية(Migdalovitz, 2003, p2).

لقد كان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان من أشد المؤيدين لمذكرة مشاركة تركيا في غزو العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أعرب عن ندمه بعدم المشاركة في أكثر من مناسبة، ففي حوار معه في محطة ((سي أن أن تورك)) في نهاية فبراير 2007م قال أردوغان حرفياً:"لقد بقينا خارج المعادلة، كنت أود أن تتم المصادقة على مذكرة الأول من مارس، أرى أن النتيجة التي انتهت إليها المذكرة ليست صائبة، يجب أن نأخذ العبرة من هذا وألا نقع في الخطأ نفسه"(محمد، 2010).

يمكن القول أن رفض البرلمان التركي للمشاركة في الحرب على العراق كان بمثابة نقطة تحول في العلاقات التركية الأمريكية ليس تجاه اضمحلالها أو ضعفها، وإنما تجاه إعادة تموضعها بما يتلاءم مع المصالح القومية التركية.

فعلى الرغم من قوة ومتانة العلاقات التركية الأمريكية التاريخية، إلا أن الحكومة التركية حكومة أجاويد والأحزاب القومية والعلمانية، وأكثر من ثلث أعضاء حزب العدالة والتنمية رفضوا المشاركة في الحرب على العراق، ذلك لم يكن بدافع دفء العلاقات التركية العراقية، أو لدوافع دينية، أو تاريخية، وإنما كان حفاظاً على المصالح التركية، والتي رأت فيها تركيا ضرراً على مصالح القومية وأمنها القومي، خصوصاً فيما يتعلق بملف الأكراد.

فتركيا لديها الرغبة الكاملة في إزاحة النظام السياسي العراقي نظام صدام حسين، ذلك لأن النظام العراقي السابق كان يشكل منافساً قوياً وحاجز صد منيع ضد تمددها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب سعيه لامتلاك القوة العسكرية والتي ترى فيها تركيا مهدداً لأمنها القومي.

فمقارنة بوضع العراق إبان حرب الخليج الثانية عام 1991م، فقد اتخذت تركيا قرار المشاركة بالحرب، ذلك لأن قوة العراق العسكرية وتعاظم قدراته لم يكن ليمر دون رصد وتقييم القوى الحانقة على مستقبله ودوره، وهكذا يغدو مفهوماً التقاء إرادات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا على ضرورة إعادة ترتيب أوضاع المنطقة في ضوء التغيرات الدولية والأوضاع الإقليمية، وطبيعة ومضمون العلاقة بين هذه الأطراف إبان أزمة الخليج الثانية، والتطرق لموضوع خفض الأسلحة التقليدية بالإشارة إلى أن العراق بات يمتلك صواريخ يمكنها ضرب العاصمة التركية، وقد برر الرئيس التركي أوزال التصعيد في موقف تركيا المضاد للعراق، والذي جاء متوافقاً تماماً مع التصعيد الأمريكي ضد العراق، بقولة أمام الأكاديمية العسكرية في إسطنبول في 16 فبراير 1991م، "أن العراق كان

يشكل تهديداً كبيراً لجيرانه وكان تصرفنا حكيماً في دعم الدولة التي ستقضي على هذا التهديد، ولذلك سمحنا لقوات الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قاعدة إنجيرليك"(محمد وسليم، 2004، ص50-51).

على العكس تماماً من وضع العراق بعد مرور أكثر من عشر سنوات على الحصار الدولي والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليه، والتي أنهكت قواه العسكرية والاقتصادية، فقد اختلف موقف تركيا في التوجهات الأمريكية تجاه الحرب، وبالتالي فإن بقاء الحكومة العراقية الضعيفة عسكرياً القوية سياسياً، يمكن قبوله وتجاوزه في مقابل المخاطر التي من الممكن أن تنجم من احتلال العراق وتقسيمه، وقيام دولة كردية من الممكن أن تمتد آثارها لتطال الأمن القومي التركي وتهدد وحدة الأراضي التركية.

لقد شكلت الحرب الأمريكية على العراق تحدياً كبيراً أمام الوضع السياسي والاقتصادي لتركيا، فقد أحدثت الحرب ما يشبه بانحسار مرحلة وابتداء مرحلة أخرى على صعيد الأوضاع الداخلية التركية وعلى صعيد التفاعلات الإقليمية، فبعد أن ارتبطت السياسات التركية بالسياسات الأمريكية تجاه دول المنطقة في كافة تفاعلاتها وحيثياتها، تباينت المواقف السياسية بتباين المصالح والأهداف في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، لكن تبقى المصالح المشتركة للطرفين ملزمة لكلاهما، فالولايات المتحدة الأمريكية تنظر ببالغ الأهمية للدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، وما زالت الحاجة تدفع إلى المزيد من تعميق العلاقات بينهما(وهيب، 2013).

وبالتالي فإن التباين في المصالح ما بين الأتراك والأمريكان كان له أثراً في وقوف النظام السياسي التركي ضد الحرب على العراق، وقد تجلى هذا التباين في موقف الطرفين من النظام العراقي السابق، والتعامل مع الوضع في كردستان العراق، فالولايات المتحدة الأمريكية أرادت أن تزيح النظام العراقي، فاستخدمت الجبهة الكردية المشتركة لتحقيق ذلك الهدف، أما تركيا فكانت ترغب في إبقاء

النظام في العراق على حاله دون تغيير، حتى لو كان ذلك الثمن هو بقاء النظام الحاكم نفسه، وذلك لكي لا تسمح بنشوء كيان سياسي كردي مستقل في شمال العراق، قد يكون مصدر عدم استقرار في المنطقة الكردية، ذلك التباين في الأهداف والمصالح خلق حالة من انعدام الثقة في التعاون التركي الأمريكي في العراق خاصة من الجانب التركي(النعيمي، 2009، ص28- 29).

ومع سقوط بغداد والقضاء النظام السياسي الحاكم، أصبحت تركيا خارج الساحة السياسية العراقية، فأصبحت العراق تشكل هاجساً لدى الأتراك فيما بعد الحرب، ذلك لأن العراق يعتبر امتداد للأمن القومي التركي، والتوازنات الداخلية فيه هي انعكاسات لتوازنات الإقليمية، في ظل صعود بارز للدور الكردي والإيراني والشيعي في العراق، وتفادياً لأي أعمال عسكرية قد تؤثر على الخط السياسي التركي الأوروبي مستقبلاً خصوصاً فيما يتعلق بحزب العمال الكردستاني، وتزيد من نسبة التوتر في العلاقات التركية الأمريكية في ظل سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتهدئة الأوضاع في العراق.

ذلك الموقف السياسي للحكومة التركية كان ما قبل الحرب على العراق وإبانها، لكن بعد انتهاء الحرب وزوال النظام السياسي العراقي، بدأت الحكومة التركية تتحرك بشكل برجماتي في محاولة إيجاد مكانة لها على الساحة العراقية، مستغلة العديد من المقاومات التي تمتلكها، والتي في مطلعها الأهمية الإستراتيجية التي تشكلها للولايات المتحدة الأمريكية كشريك لا يمكن الاستغناء عنه أو تجاهله بالمطلق، فبدأت تدخل في آليات ترتيب الأوراق العراقية بمشاركة ودعم أمريكي.

لقد أثرت الحرب الأمريكية على العراق بشكل كبير على المجريات السياسية لدول المنطقة، وبالتالي تغيرت خارطتها، كما أن وجود المتغير الأمريكي داخل العراق أثر على مجمل مواقف وسياسات الدول وحتى على تحالفاتها الإقليمية والدولية بصفة عامة، وبصفة خاصة أثر على السياسة التركية تجاه العراق، فقد شهد الدور التركي في العراق تحولات كبيرة، فقد أصبحت تركيا باستطاعتها

أن تلعب دوراً هاماً في العراق كقوة موازية للقوة الإيرانية الموجودة، هذا علماً بأن تركيا تحرص من خلال وجودها في العراق على حل بعض من أزماتها وخاصة الاقتصادية منها، وتنظر تركيا إلى العراق على أن تكون مصدراً مباشراً لتصدير البضائع والخدمات التي يحتاجها العراق رغبةً في الاستثمار والعمل في العراق لرفع مستوى الاقتصاد التركي(العبيدي، 2011، ص136-137).

بدأت تركيا تعيد صياغة سياستها تجاه العراق خصوصاً بعد وصول أول حكومة عراقية إلى سدة الحكم، فتحسنت العلاقات التركية العراقية، وتقدمت العلاقات على المستوى الاقتصادي والسياسي، وأبرمت العديد من مذكرات التفاهم بين البلدين فضلاً عن تبادل الزيارات الرسمية والدبلوماسية بين مسئولي الطرفين.

لكن قوبلت أولى المحاولات التركية برفض عراقي حاد، فقد رفض مجلس الحكم انتقالي الذي تأسس في العراق 13 يوليو 2003م فكرة إرسال قوات تركية إلى العراق، وكان الرفض راجع لرفض العراقيين لتدخلات دول الجوار بشكل عام، خوفاً من الأطماع والمطامح التي تستند إلى أساس قومي أو مذهبي أو ديني، كما اعتبر العراقيين التصريحات التركية – بشأن مسألة حجم مشاركة التركمان في المجلس حيث قالوا أن ذلك غير كاف-، تدخلاً سافراً في شؤون بلادهم الداخلية، مما زاد في ذلك ظهور بعض الأزمات التي أثرت في مسار السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق، وهذه الأزمات كركوك والسليمانية وتلعفر، وذلك يوضح مدى شكوك العراقيين في مصدقية السلوك السياسي التركي تجاههم خصوصاً الأكراد(العلاف، 2006، ص9- 10).

ونتيجة لذلك بدأ الساسة الأتراك (حزب العدالة والتنمية) بالتنسيق مع المؤسسة العسكرية التركية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعراق، تفادياً لأي أزمة أو خلاف مع أي طرف كان، ورحبت بالتغيير في العراق بشكل حذر، واستغلت القلق الأمني والسياسي في العراق ووجهت ضربات متكررة للمقاتلين

الأكراد والمعارضين لسياسة أنقرة خصوصاً المتواجدين شمال العراق، كما بدأ حزب العدالة والتنمية بالسعي للإقامة علاقات مهمة مع النظام السياسي الجديد في العراق، فشكلت تركيا ولمدة ثماني سنوات متتالية ما بعد الحرب على العراق محطة رئيسية في مساعدة القوات الأمريكية في العراق فنياً ولوجستياً عبر قاعدة انجرليك، وكانت جهودها محط تقدير من جميع العراقيين، وقد شكلت هجمات حزب العمال الكردستاني على تركيا أحد العوامل الدافعة نحو توثيق التعاون بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والعراق، وقد سعت واشنطن لتهدئة العلاقة بين تركيا وأكراد العراق، من خلال تشجيع الأمريكان للعراقيين للتنسيق مع الأتراك في التعاطي مع حزب العمال الكردستاني، وأسفر ذلك التنسيق عن تأييد عراقي تركي، للاقتراب التركي في التعاطي مع الحزب(باكير، 2009، 158).

فأعادت تركيا تحديد خطوطها العريضة في سياستها تجاه العراق بعد عام 2005م، فأصبح الدور التركي في العراق مهماً ومميزاً، فقد تطلعت تركيا لحماية الوحدة السياسية والجغرافية للعراق، وإعادة التوازن المختل بين المجموعات العراقية، والتوصل إلى تسوية بين السنة والشيعة للتعايش، وحماية الدور المركزي للحكومة المركزية في إدارة العراق، وحماية ثرواته وإنهاء وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وأصبح العراق ذات أهمية كبرى لتركيا خصوصاً من الناحية الاقتصادية حيث الاستثمار والمشاركة في إعادة إعمار العراق، ذلك توضحه الزيارات المتتالية والمتكررة والمتبادلة بين المسئولين الأتراك والعراقيين، وإبرام مذكرات التفاهم والبروتوكولات الاقتصادية بين البلدين، فضلاً عن إعادة فتح الأنبوب النفطي الذي ينقل النفط العراقي عبر الأراضي التركية(نور الدين، 2008، ص285).

وقد أبرمت تركيا مع العراق اتفاقية المياه عام 2005م، وزاد من مستوى الانفتاح الاقتصادي العراقي على تركيا، وزاد أعداد الشركات التركية في العراق والتي تعمل في بيع ونقل المنتجات النفطية في العراق، وقد تم إعادة إحياء معاهدة التعاون الاقتصادي والفني عام 2005م، وافتتح مركز

الاقتصاد العراقي التركي في مدينة صفاكو التركية، والذي يتولى التنسيق مع الشركات التركية التي تسعى إلى دور في إعادة إعمار العراق، كما افتتحت سكة الحديد بين تركيا والعراق بواقع 4 رحلات أسبوعية لنقل البضائع من تركيا إلى العراق بعد توقفها منذ عام 1991م، كما زاد مستوى التعاون الأمني بين الدولتين والذي توج بإغلاق مكاتب حزب العمال الكردستاني في العراق، وتشكل لجنة ثلاثية أمينة عراقية تركية أمريكية من أجل مراقبة الحدود، ولمنع تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني للداخل التركي(العزاوي، 2011).

وفي ظل موجة العنف التي ضربت الأراضي العراقية، وتدهور الأوضاع الأمنية الداخلية، دعا أردوغان السلطات الدينية والسياسية العراقية للقيام بجهد مشترك لوضع حد لذلك العنف، ووجهة رسالة لرؤساء العالم لتدخل خوفاً من انتقال حالة الاضطراب الأمني لدول مجاورة(النعيمي، 2006، ص51)، ومع استمرار تدهور الأوضاع الأمنية الداخلية العراقية، والتي طالت الأراضي التركية عبر عمليات حزب العمال الكردستاني، اتخذ البرلمان العراقي قراراً باجتياح شمال العراق في اكتوبر2007م، بدعم الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء عل حزب العمال الكردستاني وطمأنتها لممارسة دور الزعامة في المنطقة، وهذا الدور والدعم الأمريكي كان من عوامل تحسن العلاقات التركية العراقية، فقد تطورت العلاقات التركية العراقية إلى حد كبير، حيث تم تشكيل مجلس استراتيجي مشترك رفيع المستوى، الذي استهدف عقد اجتماعات مشتركة يشارك فيها وزراء بقيادة رئيسي وزراء الدولتين(أوغلو،2010،ص613).

كما افتتحت تركيا قنصليتها في محافظة البصرة، وازداد التبادل الدبلوماسي بين العراق وتركيا، وأقامت العديد من المؤتمرات الاستثمارية بين رجال أعمال أتراك وعراقيين، وأصبحت البصرة منفذاً لتصدير البضائع التركية إلى إيران والسعودية والكويت، لقد استطاعت تركيا بناء اتفاقية شاملة مع العراق في يوليو 2008م ومع كافة الأطراف العراقية، والتي من ضمنها حصلت من الحكومة العراقية

على دعم فعال ونشط بشأن حزب العمال الكردستاني، وبذلك بدأت العلاقات التركية العراقية تكتسب أهمية بالغة على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية، على أساس من التعاون المشترك والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين، ذلك بدعم الولايات المتحدة الأمريكية، وقد توجت هذه العلاقات بزيارة الرئيس العراقي جلال طالباني ثم زيارة رئيس الوزراء المالكي لتركيا، ومن ثم زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لبغداد، والتي كان لها أثرها البالغ في تطوير العلاقات بين البلدين، ووضع العديد من الحلول للقضايا العالقة بينهما، وتشكيل مجلس أعلى عراقي تركي وتوقيع اتفاقية بين البلدين تضمن قيام علاقتهما على أسس واضحة ومستمرة في جوانب مهمة، فضلاً عن التبادل الثقافي والعلمي في حقل البعثات الدراسية(الشويلي، 2011، ص96-97).

لقد تمحورت السياسة التركية تجاه العراق في عدة محاور رئيسية، أوضحها خطاب أردوغان الذي ألقاه أمام نواب حزبه في 9 يناير 2007م، حيث أكد على دعم وحدة العراق ورفض تقسيمه، وتصحيح الخلل في التوازنات بين المجموعات العرقية، وضرورة الإشراف الحصري للحكومة المركزية على ثروات النفط والمصادر الطبيعية الأخرى، وحماية دورها المركزي، والتوصل إلى تسوية بين طوائف العراق، وحل قضية كركوك عبر العمل الدبلوماسي مع العراق، وإنهاء التواجد لحزب العمال الكردستاني، مستخدمة في ذلك كل الأدوات المتاحة لديها من الضغط الدبلوماسي والخيار العسكري والعقوبات الاقتصادية، والدبلوماسية الناعمة، وذلك على النحو التالي(ليثيم، 2010، ص17):

1. فقد فتحت باب الحوار مع أكراد العراق ودعت جلال طالباني لزيارة تركيا في فبراير 2008م، كما التقى مراد أوزجلك المبعوث التركي الخاص وأوغلو مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية مع رئيس وزراء إقليم كردستان.

2. هددت تركيا الأكراد باستخدام القوة إذا حاولوا الانفصال أو الاستيلاء على مدينة كركوك، كما شنت المقاتلات التركية هجمات ضد حزب العمال الكردستاني شمال العراق في أكتوبر 2008م.

3. احتفاظ تركيا بعدة قواعد عسكرية شمال العراق كقاعدة دهوك وباميرني.

4. يعتمد إقليم كردستان على تركيا اقتصادياً من عدة نواحي توظفها تركيا كأداة ضغط على الإقليم.

5. استخدام الورقة التركمانية لتبرير دخولها شمال العراق ولمنع الأكراد من السيطرة على مدينة كركوك، كما لعبت دوراً في إنشاء الجبهة التركمانية ودعمها مالياً وسياسياً.

إلى جانب ذلك سعت تركيا لأن تكون معبراً للطاقة نحو أوروبا، وذلك من خلال إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق والذي يهدف إلى(ليثيم، 2010، ص18):

- التنقيب عن النفط في جنوب العراق، حيث حصلت شركة نفط تركيا الحكومية على امتياز التنقيب عن النفط جنوب العراق وتسويقه، وقد دعمت واشنطن هذه الاتفاقية كوسيلة لمنع تركيا إبرام اتفاقيات للطاقة مع إيران.

- زيادة سعة خط أنابيب النفط القائم بين كركوك وجيهان طبقاً لاتفاق مع الحكومة العراقية من حوالي 800 ألف برميل إلى مليون برميل في اليوم.

- إنشاء شبكة نقل الغاز من العراق إلى الأسواق العالمية عبر تركيا.

لتحقيق هذه الأهداف كما أوضحت الدراسة سابقاً فتحت الحكومة التركية علاقات مع كافة أطياف القوى العراقية السنية والشيعية والكردية بما في ذلك قوى المقاومة، وأصبحت تركيا عضواً في لقاءات

الدول المجاورة للعراق. وبذلك يمكننا القول أنه في خضم توتر العلاقات التركية الأمريكية بسبب الحرب على العراق والموقف التركي منها بعد تصويت البرلمان، انعدمت العلاقات التركية العراقية، أما بعد عودة العلاقات التركية الأمريكية تحسنت العلاقات التركية العراقية بل وتطورت حتى وصلت في بعض المراحل إلى الشراكة الإستراتيجية خصوصاً فيما يتعلق بالتجارة والأمن على الرغم من وجود بعض القضايا الخلافية التي سادت في فترات معينة إلا أنه بفضل العامل الأمريكي أصبح لتركيا دوراً محورياً في الساحة العراقية.

المبحث الثاني: الثورات العربية

اندلعت في أواخر عام 2011م ومطلع عام 2012م موجات عارمة من الاحتجاجات في مختلف أنحاء الوطن العربي، والتي بدأت ب "محمد البوعزيزي" في تونس لتنتقل إلى العديد من الأنظمة العربية، والتي عرفت بالربيع العربي(المرزوق، 2011، ص5).

لم يهدف "الربيع العربي" في البدايةً لتغيير شكل النظام السياسي، بل لإنهاء حكم العسكر وحقبتهم وعودة الشعب إلى الديمقراطية والحكم النيابي، والاحتكام للصندوق الانتخابي والدستور (خاشقجي، 2012، ص24)، كما هدفت إلى تغيير علاقات القوى وتوازناتها داخل الأنظمة(حمادة، 2011، ص45). ومن المعروف أن أي ثورة لها سيرورتين متلازمتين الأولى هي إسقاط النظام القائم، والأخرى هي بناء نظام جديد، وذلك لإنجاز أهداف الثورة المعلنة التي قامت من أجلها(إبراهيم، 2012، ص27-28).

لقد مثل الربيع العربي الذي انطلق في تونس ومصر وغيرها من الدول العربية مرحلة جديدة من التحول العميق في العالم العربي، شاركت فيها جموع كبيرة من الشباب ومختلف أبناء الطبقات الوسطى والفقيرة في هذه البلدان(المانع، 2012، ص36)، ومثلما انعكست هذه الاحتجاجات على بنية الأنظمة العربية، انعكست أيضاً على علاقاتها الدولية وواقع تحالفاتها، وعلى دبلوماسية الفاعلين الدوليين والإقليميين.

لقد انعكست التحولات وفرضت على الدبلوماسية التركية والأمريكية اتخاذ موقفاً تجاه الربيع العربي، إما مساندة الجماهير الحاشدة التي انتفضت لإسقاط أنظمتها السياسية السلطوية، أو الحفاظ على تحالفاتها وعلاقاتها الوثيقة مع هذه الأنظمة(خليل، 2013)، فكان لتركيا والولايات المتحدة الأمريكية

الدور المؤثر والأقوى في مجرى "الربيع العربي"، حيث زاد مستوى الاهتمام التركي والأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط، وزاد من مستوى دورهما في العديد من قضايا منطقة الشرق الأوسط(معوض، 2011).

بدأ مهد الربيع العربي من تونس التزمت خلالها تركيا موقف المتابعة الحذرة للأوضاع، وانتقلت إلى التأييد المباشر لمطالب الشعب التونسي، وانتهت بمطالبة الرئيس التونسي زين العابدين بالتنحي عن الحكم، أما بالنسبة للموقف التركي من مطالب الشعب المصري فقد كان مبنياً على إستراتيجية ثابتة وواضحة لا تضارب فيها ولا تباين، فلقد اتخذت تركيا موقفاً موحداً وثابتاً لم يتغير مطلقاً أثناء جميع مراحل الثورة في مصر، فمع كل تطور من تطورات الاحتجاجات وجد تصريحاً لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، مما يعكس اهتمام تركيا البالغ بهذه الاحتجاجات. فقد كانت تصريحات أردوغان تغازل أحياناً الاتحاد الأوروبي وتارة الإدارة الأمريكية، ففي بداية الاحتجاجات دعا أردوغان في خطابه إلى الاستجابة السريعة لمطالب الشعب والعمل على توفير المناخ الديمقراطي الذي يضمن حرية الرأي والتعبير. وهو انعكاس لما صرحت به هيلاري كلينتون"أن على الحكومة المصرية أن تستجيب لمطالب المحتجين وأن الاحتجاجات لن تجعل النظام يرحل، وأن هناك مطلب شعبي حقيقي للتغيير لا يمكن تجاهله، وأنه يجب على الحكومة المصرية أن تسمع للشعب قبل أن تفلت زمام الأمور من يدها"(أبو ختلة، 2013، ص19).

ومع ارتفاع سقف مطالب الاحتجاجات المصرية إلى المطالبة بالتنحي، خرج رجب طيب أردوغان بتصريح وكأنه يوجه خطاب إلى الرئيس المصري السابق (محمد حسني مبارك) قال فيه "إن الدنيا فانية والكفن بلا جيوب، فلن يأخذ حي شيئاً من تراث الدنيا"، ودعا مجدداً إلى الاستماع لمطالب الشعب بسرعة، ووصل الأمر إلى نقد النظام علناً ومطالبته بالرحيل في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي في فبراير 2011م، والذي اعتبر تحولاً نوعياً في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في

الشئون الداخلية لدولة أخرى، غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا، وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسية في المنطقة. وهو ما كان مغازلة لمجلس الشيوخ الأمريكي الذي صرح على لسان رئيس لجنة العلاقات الخارجية جون كيرى: على مبارك أن يدرك أن استقرار مصر يتوقف على تنازله عن الحكم لمصلحة نظام سياسي جديد ودعا مبارك إلى تنازله عن الحكم لمصلحة نظام سياسي جديد، كما دعاه صراحة إلى الإعلان صراحة عن عدم ترشحه أو ترشح ابنه في الانتخابات الرئاسية المقبلة، كما ناشد البيت الأبيض والكونجرس في إعادة النظر في نوع المساعدات التي تقدمها واشنطن لمصر (أبو ختلة، 2013، ص20).

وعندما انتقدت وزارة الخارجية المصرية التدخلات الخارجية في الشئون المصرية خصوصاً تصريح أردوغان، صرح أردوغان محذراً من التدخل الأجنبي في الشئون المصرية والتونسية والليبية قائلاً: "إن مصر للمصريين وتونس للتونسيين وليبيا لليبيين"، وذلك ليوضح صراحة أنه لا يريد التدخل في شئون مصر ويرفض أن تتدخل أي دولة أخرى في شئونها(منتصر، 2011). وتزامن تصريحه مع تصريح الناطقة باسم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون في 22 فبراير 2012م "أن الأمر متروك لمصر وللمصريين، وعليهم السير معاً إلى الأمام، ومن الضروري جداً أن تسير مساعيهم بشكل يعزز شعور الشعب بالثقة من أن هناك خطة متبعة"(أيوب، 2012).

وتابعت تركيا تطورات الموقف السياسي في مصر بأن توجه رئيس جمهورية تركيا عبدالله جول لمصر في زيارة يوم 4 مارس 2011م، وهو أول رئيس يزور مصر بعد تنحي الرئيس السابق حسني مبارك التقى خلالها مع مرشد الإخوان المسلمين محمد بديع، ومع رئيس المجلس العسكري المشير حسين طنطاوي، واستهدف من خلال زيارته تأكيد الدعم التركي لمصر، وتبادل الآراء والأفكار حول الفترة الانتقالية التي تعيشها مصر (عرفة، 2011).

أما الاحتجاجات الليبية والسورية، فقد اختلفت فيها المواقف التركية عن مثيلاتها من الاحتجاجات المصرية والتونسية، فقد جاءت السياسة التركية أكثر تحفظاً بشكل عام إزاء التدخلات الأجنبية أو الخارجية في ليبيا، والرافضة لمبدأ الحظر الجوّي على ليبيا. فقد وصفت تركيا الدعوة إلى منطقة حظر جوي بأنها غير "مفيدة وتنطوي على مخاطر"، وقال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إنّ "التدخّل العسكري من قبل حلف شمال الأطلسي في ليبيا أو أية دولة أخرى ستنجم عنه آثارٌ عكسية تماماً". وبعد إتمام عملية غلق السفارة التركية وسحب العاملين فيها، طالب أردوغان القذافي بالتخلي عن السلطة فوراً لصالحه، ومن أجل وقف إراقة الدماء في بلاده، موضحاً أن ليبيا ليست ملكاً له أو لقبيلته. مما اعتُبر تطوراً في الموقف التركي تجاه الشعب الليبي. ويمكن تفسير ذلك الموقف من خلال انعكاس العلاقات التركية الليبية فقد وصل مستوى التّبادل التجاري بينهما عام 2010 إلى 9.8 مليار دولار، وعلى المستوى السياسي، فقد ارتبطت تركيا مع القذافي بعلاقات يمكن وصفها بالتاريخية، ومن محطاتها الهامة وقوف العقيد القذافي إلى جانب تركيا أثناء التّدخّل العسكري في قبرص عام 1974م، وتعزيز العلاقات الليبية التركية بشكل كبير في عهد حزب العدالة والتنمية، مع دعوة ليبيا لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان كضيف مشارك في القمّة العربية في سرت 2010م، وقد عمل العقيد القذافي على استثمار رمزية وجود أردوغان للدعاية لسياسته ثلاثية الأبعاد (العربي، الأفريقي، الإسلامي)(المركز العربي، 2011).

وبالتالي كانت المصالح التركية التي ارتبطت بالنظام السياسي الليبي بقيادة العقيد معمر القذافي هي السبب الرئيسي في موقفها المخالف الذي اتخذته عن باقي الاحتجاجات العربية التونسية والمصرية والذي شكل في حد ذاته إحراجاً للساسة الأتراك الذين طالبوا بتنحي الرئيس مبارك وزين العابدين، مما عكس مدى الازدواجية في التعامل مع الملفات العربية وفقاً للمصالح لا للمبادئ ولعدالة

القضايا العربية وطموحات شعوبها، وقد جاء الموقف التركي أكثر حذراً في حالة البحرين. فرغم الجهود الدبلوماسية والاتصالات التركية بقيادات البحرين والسعودية وإيران، فإن الموقف التركي اكتفى بدعوة الأطراف كافة إلي ضبط النفس، والدعوة للإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في الآن ذاته، مع التحذير من مخاطر الانقسام السني – الشيعي في المنطقة. وبالمثل تراجع بروز الدور التركي في الحالة اليمنية، حيث تجنبت التدخل المباشر، واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي، وعبرت عن دعمها للمبادرة الخليجية لانتقال السلطة لمعالجة الأزمة اليمنية (أبوختلة، 2013، ص21).

كان الاختبار العسير لسياسة أنقرة تجاه الثورة السورية، حيث ظهر التردد والارتباك على السلوك التركي، فالنظام السوري أكبر حليف استراتيجي وتجاري لتركيا وبوابتها إلى المشرق، تبنت تركيا مدخلاً مزدوجاً في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا، يجمع بين دعم النظام وبقائه من جهة والتعاطف مع المعارضة من جهة أخرى، في محاولة لحل الأزمة سياسياً دون تطورها إقليمياً ودولياً، لقد بدا الموقف التركي متدرجاً من النصيحة إلى المطالبة بإجراء إصلاحات حقيقية في مجال الحريات وتداول السلطة وإشراك المعارضة في الحكم ووقف إراقة الدماء، إلى النقد العلني ومطالبة النظام بالرحيل، وانتهى بالتنسيق والمشاركة مع المنظمات الإقليمية والدولية في محاصرة النظام السوري دبلوماسياً واقتصادياً لإسقاطه، فضلاً عن دعمه العلني لفصائل المعارضة والتنسيق بينها للإطاحة بالنظام، ووصل الحد إلى تزويدهم بالسلاح لمحاربة النظام السوري، إلى جانب إعلان حكومة أردوغان فقدها الثقة تماماً بنظام بشار الأسد، وتأكيدها على أن الشعب السوري سيسقط نظام الأسد لا محالة، وتعاونها مع حكومة واشنطن في فرض عقوبات جديدة على نظام دمشق. لقد أصبحت اسطنبول هي المقر الذي تجتمع فيه أطر المعارضة السورية القادمة من مختلف دول العالم، باذلة كل جهودها في

التوفيق والتنسيق وحل الخلافات بين أطر المعارضة في محاولة للخروج بموقف موحد بينها يسهل عملية تمثيلهم لشعب السوري في المجتمع الدولي(أبوختلة، 2013، ص22).

لقد حرصت كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية على التدرج بمواقفها لحين وضوح مؤشرات الوضع، وتعلن مع تصاعد الأحداث انحيازاً نسبياً ووفقاً لطبيعة كل حالة وحسب الحقوق المشروعة للشعوب العربية في تحقيق إصلاح اقتصادي وتحول حقيقي نحو الديمقراطية، ورغم أنهما يفضلان التحول عبر الأدوات السلمية، إلا أن تسارع وتيرة وتفاقم الأحداث في الحالتين الليبية والسورية دفع كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية للابتعاد عن كل من نظامي الدولتين، وذلك عبر الدعم بالتدخل العسكري لحلف الناتو لإسقاط نظام القذافي في ليبيا، ودعم الضغوط الدولية والعربية على نظام الأسد في سوريا(خليل، 2013).

لقد وفرت الأحداث التي تجري وجرت في المنطقة العربية مجالاً لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع التركيز على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل أساسي، سواء عبر الضغط السياسي أو عبر مؤتمرات لبعض قوى المعارضة كما في الحالة السورية والليبية بدرجة أقل منها، وقد ظهر ذلك جلياً عندما أعلن رجب طيب أردوغان في 7 أبريل 2011م عن خارطة طريق لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاثة محاور تمثلت في وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن، وإعادة إمدادات الإعاشة لها، وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع، ذلك النشاط التركي هدف إلى تعزيز مكانة تركيا إقليمياً، ومحاولة استغلال الفرصة التي أتاحتها تلك الأحداث لتأكيد على أهمية تركيا الدور والنموذج، خصوصاً في دول شمال أفريقيا، حيث سعت تركيا لتأسيس علاقات قوية مع تلك الدول(مجيد، 2013، ص8-9).

فقد عكست زيارة رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي إلى دول "الربيع العربي" على رأس وفد وزاري عالي المستوى وبرفقة 280 شخص من رجال الأعمال، الأهمية الاقتصادية لعلاقات تركيا مع الدول العربية، حيث حرص في زيارته على تأكيد استعداد تركيا للمساهمة في أعادة إعمار دول "الربيع العربي"، وإمداد هذه الدول بخدمات الاتصالات، والمشاركة في قطاع التشييد والبناء، كما أعلن عن الرغبة التركية في مضاعفة الاستثمارات التركية في مصر، بما يوفر فرص عمل أكبر أمام العمالة المصرية التي يوجد منها بالفعل قرابة 75 ألف مصري يعملون في الشركات التركية بمصر (خليل، 2013).

وهدفت الزيارات التركية لدول "الربيع العربي"، وخاصة مصر إلى صياغة شراكة إستراتيجية للدخول في توازن إستراتيجي جديد وإعادة تشكيله على نحو يؤثر على التوازن الذي كانت كل من إسرائيل وإيران عاملين أساسين فيه، خاصة بعد تراجع العلاقات التركية الإيرانية إثر المواقف التركية من سوريا، وبسبب موافقتها على نشر الدرع الصاروخي في أراضيها. وكل ذلك يعني أن تركيا تحتاج إلى صياغة تحالف مع قوى إقليمية أخرى، أي أن الأتراك أصبحوا على معرفة بأن "المد الثوري" الذي يجتاح المنطقة، إنما هو مؤشر على تبديل أنماط التحالفات الإقليمية التقليدية، ويرتبط بالتغيرات الدولية القائمة، التي تمهد لمشهد عالمي متغير، وينظر المسئولون الأتراك إلى الاحتجاجات العربية على أنها تعزز مواطن القوة لتركيا بوصفها نموذجاً للديمقراطية في بلد مسلم، وهو ما عبر عنه بعض المسئولين الأتراك في تصريحاتهم بأن سياسة "تصفير المشكلات" تبقى متناغمة مع "الربيع العربي" وذلك لأنها تشارك المحتجين قيمهم وأمانيهم (التميمي، 2011، ص1-3).

إن إدراك صناع القرار التركي لمدى أهمية التوازنات في العلاقات الدولية التي يتوجب مراعاتها في كل الفعل السياسي، يجعلنا نستنتج أن الحسابات التركية تجاه المنطقة العربية والإسلامية، كانت

ذات بعدين البعد الأول تمثل في احتواء منطقة الشرق الأوسط بل والوصول إلى دور الفاعل الرئيسي فيها، والبعد الآخر استخدام البعد الأول في تحقيق مصالح على المستوى الأوروبي والأمريكي، بما يساهم في الحفاظ على المصالح القومية التركية، ويدفع بعجلة الانضمام للإتحاد الأوروبي، فحسابات الربح والخسارة لأنقرة حرصت على رعاية مصالحها مع الدول الغربية، مع ترسيخ نفسها كقوة فاعلة في المنطقة(أبو ختلة، 2013، ص28).

ويتضح أن تركيا ترى في صعود التيارات الإسلامية للحكم في دول "الربيع العربي" من شأنه أن يدعم نفوذها في الوطن العربي، ويخدم إستراتجية "العثمانية الجديدة"، عبر اتخاذها نموذجاً للحكم، وقد حظي النموذج التركي بشعبية كبيرة بين الحركات الشبابية والإسلامية من صنعاء لتونس، وبذلك تصبح تركيا لها القدرة على التأثير في السلوك السياسي العام لدول الشرق الأوسط عبر تواصلها مع الحركات الإسلامية التي اعتلت سدة الحكم باعتبار أن جميعهم امتداد لحركة الإخوان.

وبذلك فإن إعادة صياغة الأنظمة العربية خصوصاً الفاعلة منها في الشرق الأوسط بدأ مهدها من تركيا عبر تمكين حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية على المؤسسة العسكرية العلمانية التركية، لتشكل طليعة الحركات الإسلامية التي ستتولى الحكم في باقي الأنظمة، وأساس نقل التجربة في باقي الأنظمة عبر المحاكاة، كتجربة حماس في غزة، والإخوان في تونس ومصر والمغرب، لتصبح المرحلة مرحلة الحركات الإسلامية في الحكم في الشرق الأوسط، والفاعلة في المجتمع لتنتقل بذلك من الهامش إلى مراكز صنع القرار.

فتفيد التقارير بأن الموقف الأمريكي من الاحتجاجات العربية ظهر بشكل تحالفي غير معلن مع جماعات الإسلام السياسي(Daniel ,1987, p8)، وقد أكد هذه الاتصالات بين الولايات المتحدة

الأمريكية وحركة الأخوان المسلمين في مصر أستاذ علم الاجتماع السياسي (سعد الدين إبراهيم) ومدير مركز ابن خلدون بأنه الوسيط لهذه الاتصالات، وذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت على خيرت الشاطر وعصام العريان في هذه الاتصالات، ومثال على ذلك الوساطة للإفراج عن الأمريكيين المتهمين في قضية التمويل الأجنبي وأيضاً الاتفاق بين حماس وإسرائيل(شفيق، 2013).

لقد استفادت جماعة الإخوان المسلمين في مصر كغيرها من قوى المعارضة المصرية، من ما أسماه البعض بـ"الغطاء الأمريكي"، حيث أن الضغوط الأمريكية مثلت دعماً مباشراً لجهود المعارضة المصرية في قضية الإصلاح، كما أن التصريحات التي صدرت عن مسئولين أمريكيين في مواقع مختلفة قد صبت في النهاية في اتجاه توسيع هامش الحريات والحد من سطوة السلطة تجاه تحركات المعارضة وخصوصاً الإخوان المسلمين(عبد الحميد، 2013).

لقد جاءت تصريحات ومواقف كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الاحتجاجات العربية وصعود حركات الإسلام السياسي في بعض الدول العربية بشكل متقارب من حيث الأهداف، فكل من الدولتين قام بشكل أو بأخر بدعم وتأييد تلك الاحتجاجات، فلم تختلف وجهة النظر الأمريكية عن وجهة النظر التركية تجاهها.

وبذلك يمكن القول أن الدور التركي والدبلوماسية التركية تجاه الاحتجاجات العربية كان بمباركة أمريكية مطلقة، تمهيداً لتصبح تركيا الفاعل الرئيسي والمؤثر في الشرق الأوسط عامة، والمنطقة العربية خاصة، عبر تسويقها كنموذج الدولة الناجح ديمقراطياً، وعبر تدعيم علاقاتها مع الأنظمة الإخوانية التي نجحت في الوصول إلى سدة الحكم في أكثر الأنظمة العربية فاعلية في النظام الإقليمي العربي، وهي دول القلب العربي المتمثلة في مصر وسوريا وتونس، وبذلك فقد أنهت تشكيل النظام

العربي المنقسم ما بين محوري الاعتدال والممانعة، لتشكل بذلك محور عربي تقوده تركيا وتؤثر في سياسته.

ويتضح أن تركيا والولايات المتحدة الأمريكية كان لها دوراً في صعود الحركات الإسلامية في الدول العربية وخاصة في تونس وليبيا ومصر، فقدمت كل الدعم المادي والإعلامي لهذه الحركات، فكان هذا واضحاً من خلال تصريحات المسئولين الأتراك والأمريكان بأنهم أيدوا الشعوب في ثورتهم ضد رؤساء وزعماء الدول العربية فكانت مواقفهم ضد الحكام والزعماء العرب، حيث طلبت من بعضهم الرحيل عن الحكم والبعض الأخر عمليات إصلاح في نظام الحكم، ومن هنا يتبين أن كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية هي من ساعدت حركات الإسلامية بالنجاح في الانتخابات البرلمانية في بعض الدول والرئاسية في مصر مثلاً، حيث أعطتهم مجالاً واسعاً للحركة باسم حرية العمل وحقوق الإنسان وحرية الرأي وغيرها.

المبحث الثالث: الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

لا يمكن الحديث عن السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية بعيداً عن علاقتها بالكيان الإسرائيلي المرتبط بعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، فواشنطن عملت منذ فترات طويلة على تقوية العلاقات التركية الإسرائيلية منذ عقود طويلة، وبذلك فإن تحليل السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية يتوجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقات الأمريكية التركية والإسرائيلية التركية لتحليل الموقف التركي.

فالولايات المتحدة الأمريكية تُعتبر الداعم الرئيس للعلاقات الإسرائيلية التركية ، حيث يمثل ذلك المبدأ الرئيس من مبادئ سياستها الشرق أوسطية، والذي يقوم على إنشاء تحالف بين كل من إسرائيل وتركيا، بما يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة، ويحافظ على الأمن والاستقرار، واحتواء الأنظمة المعارضة لها(العكور، 2013).

وفي ظل هذه العلاقات المتجذرة وتوجهات الرأي العام التركي، وقعت حكومة حزب العدالة والتنمية ذات الجذور الإسلامية في حالة استقطاب شديدة باتجاهين متعاكسين، فالمصالح التركية مع الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية تفرض عليها تقوية العلاقات والاستمرار بها لأبعد مدى، في حين أن قاعدته الانتخابية تميل بشكل قوي إلى القضايا العربية والإسلامية وخصوصاً القضية الفلسطينية(ممدوح، 2009، ص29).

إلا أن برجماتية حزب العدالة والتنمية استطاعت التغلب على هذا الاستقطاب الحاد، فبردودها وأفعالها على السلوك الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين استطاعت أن تكسب الرأي العام الداخلي التركي، والرأي العام العربي، فهي تعي جيداً أن القضية الفلسطينية هي بوابة الدخول إلى الشارع العربي، وإلى

الشرق الأوسط بكافة جوانبه وحيثياته، ولا يمكن أن يكون لها دور رئيسي وفاعل في الشرق الأوسط بعيداً عن القضية الفلسطينية، إلى جانب ذلك حافظت على العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع الكيان الإسرائيلي.

فقد كان لتوتر العلاقات التركية الأمريكية في مطلع العام 2003م بسبب قرار البرلمان التركي رفض المشاركة التركية في الحرب على العراق، انعكاساته على العلاقات التركية الإسرائيلية، التي بدأت تأخذ منحى مؤيد للقضية الفلسطينية، وذلك من أجل التأثير على واشنطن عبر انتقاد سياسة الكيان الإسرائيلي، وفي نفس الوقت كسب مزيد من التأييد الشعبي التركي.

فقد أيدت حكومة حزب العدالة والتنمية في12 أغسطس عام 2003م مشروع قرار يدين إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري، كما انتقد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في 24 مارس عام 2004م اغتيال إسرائيل لزعيم حركة حماس الشيخ أحمد ياسين، حيث وصف عملية الاغتيال بأنها عملاً إرهابياً(dahal, slutzky, 2006, p7).

كما انتقد أردوغان السياسة الإسرائيلية، خلال عملية "قوس قزح" العسكرية في مدينة رفح بقطاع غزة في مايو 2004م، والتي رفض على أثرها رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته عبد الله جول الدعوة لزيارة تل أبيب، وأعلنا عن استدعاء فريدون سينيرلى أوغلو السفير التركي لدى إسرائيل، وحسين أفنى بيتشاكلى القنصل العام في القدس إلى أنقرة للتشاور، فيما تقرر بالمقابل رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي مع السلطة الفلسطينية من مستوى قنصل إلى مستوى سفير، الأمر الذي أثار قلق إسرائيلي في علاقتها مع تركيا، والذي شكل لها انقلاب على ثوابت وأسس وتفاهمات الدولتين والتي بدت وكأنها تتعرض لاهتزاز شديد(أبو مطلق، 2011، ص90).

كانت تلك المواقف التي اتخذتها حكومة حزب العدالة والتنمية في خضم توتر العلاقات التركية الأمريكية، بسبب قرار البرلمان التركي برفض المشاركة في الحرب على العراق، إلى جانب تسليح واشنطن لقوات حزب العمال الكردستاني ودعمه لمساعدتهم في الحرب على العراق، وتحجيم تركيا من القيام بأي عمل عسكري ضد الحزب، وتهميش مطالبات تركيا بتحجيم واشنطن نفسها للحزب العمال الكردستاني، وبذلك كان عامل التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية، والمواقف التركية ضد الأعمال الصهيونية الإرهابية تجاه الشعب الفلسطيني، كافياً لإثارة انتباه واشنطن لتركيا، ذلك من جانب ومن جانب آخر الانتشار التركي على مستوى الشارع العربي، وكسب أكبر قدر من التأييد.

وقد قام (عبد الله جول) عندما كان وزيراً للخارجية بزيارة لفلسطين قبل الانتخابات عام 2005م، حيث نتج عن هذه الزيارة تقديم بعض المساعدات لدعم صمود الشعب الفلسطيني، وتعتقد تركيا إمكانية حل المشكلة الفلسطينية من خلال خطة سلام قابلة للتطبيق وفق أسس القانون الدولي، وقد توضح الموقف التركي خلال الحرب على غزة، وهو ما عبر عن المسؤولية الإنسانية والتاريخية التي يشعر بها الإنسان التركي(أوغلو، 2010، ص625-626). كما قام رجب طيب أردوغان بزيارة مقر السلطة الفلسطينية في رام الله في مايو2005م لتوثيق العلاقات التركية الفلسطينية(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2005، ص116).

إن سياسة كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية اتجاه تطورات الصراع العربي الإسرائيلي وعملية السلام مع إسرائيل، يوجد فيها انسجام في كثير من المواقف والسياسات لدى كل من الطرفين، إذ حَرِصَت كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية على دعم عملية السلام من جهة وتوثيق صلاتهما وعلاقاتهما الثنائية بإسرائيل إلى أبعد الحدود من جهة أخرى(عمر، 2012).

وبعد فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية في عام 2006م، طالب أردوغان الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي العمل مع حركة حماس التي أختارها الشعب بطريقة نزيهة، كما وقام أردوغان ببعض الاتصالات الدولية من أجل إقناع دول العالم بالاعتراف بفوز حركة حماس وعدم مقاطعتها، وقام أيضاً بالشرح لحركة حماس بأن سياسة عدم الاعتراف بإسرائيل لن تؤدي إلى نتيجة، وفي المقابل على إسرائيل ألا تقول أنها لن تعترف بنتيجة الانتخابات أو بحركة حماس في الحكومة، وقال أردوغان على حركة حماس أن تترك عاداتها وتصرفاتها السابقة، وأن يدخلوا عالماً جديداً بنظرة جديدة، خاصة وأن حركة حماس أصبحت الآن طرفاً في الحكم، كما وأكد على التمييز بين حركة حماس الأمس وحركة حماس اليوم(النعيمي، 2012، ص31-32).

وفي الوقت الذي كان الغرب يفرض حصاراً مالياً على حكومة حركة حماس عقب فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م، كان أحمد داوود أوغلو يستقبل خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في تركيا، وهي خطوة سببت غضباً أمريكياً وإسرائيلياً على السواء، نظراً للعلاقات الإستراتيجية التي تجمع كلاً من تركيا وإسرائيل وأمريكا(نوفل، 2010، ص91-92).

وبذلك فإن الدعم التركي لحركة حماس بعد فوزها في الانتخابات يمكن تفسيره على محاولة تركيا استفزاز واشنطن للتعاطي معها في الملفات المؤثرة في سياستها خصوصاً ملف حزب العمال الكردستاني، التي تجاهلته الإدارة الأمريكية ورفضت السماح لتركيا بالقيام بأي أعمال عسكرية تجاهه، وقد اختلف الأمر بعدها عندما سمحت الولايات المتحدة الأمريكية للقوات التركية بضرب حزب العمال الكردستاني في شمال العراق عام 2007م.

ويظهر ذلك جلياً في تصرف أردوغان من لقاء وفد حركة حماس في مطار أنقرة، بعد دعوة أنقرة لحركة حماس لزيارتها، فقد ذكرت صحيفة "جمهوريت" اليسارية التركية المعارضة، أن رئيس الوزراء طيب أردوغان الذي كان متوجهاً إلى مطار أنقرة فوجئ بوجود خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس والوفد المرافق له في المطار، فاضطر أردوغان للعودة مرة أخرى بعد وصوله إلى بوابة المطار ودخل أحد محلات بيع الموبيليا القريبة من المطار وبقي فيه لحين مغادرة وفد حركة حماس المطار، وكان أردوغان وافق على عقد لقاء مع وفد حركة حماس أثناء زيارته إلى تركيا لكن ضغوطاً أمريكية غربية وإسرائيلية حالت دون عقد هذا اللقاء وإصدار بيان رسمي تركي تم خلاله نفي عقد اللقاء وتم الاكتفاء بعقد لقاء لوفد الحركة مع عبدالله غول بصفته نائباً لرئيس حزب العدالة الحاكم وليس بصفته وزيراً للخارجية، أي أن اللقاء تم بين أعضاء من حزب العدالة مع أعضاء من حركة حماس (وكالة معاً، 5 فبراير 2006).

وعلى الرغم من كل ذلك الميل في السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية، إلا أنها لم تقطع علاقاتها مع إسرائيل، فالتعاون التركي الإسرائيلي على جميع الأصعدة الاقتصادية والعسكرية الأمنية والاجتماعات الثنائية للساسة من كلا البلدين مستمرة، فحكومة حزب العدالة والتنمية واصلت الالتزام بالاتفاقيات العسكرية الموقعة مع إسرائيل، كما حضرت الاجتماعات الأمنية الثنائية أو المتعددة بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرهما(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2006، ص184).

وإبان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 27 ديسمبر 2008م، وصف وزير العدل التركي محمد علي شاهين إسرائيل بأنها المُحضِرة الأولى (الصانعة) للإرهاب العالمي، مما أثار موقف الحكومة التركية من الحرب على غزة غضب الساسة الإسرائيليين، وانتقد انتقاداً شديداً من قبل إسرائيل، حيث تم استدعاء رئيس دائرة تركيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية السفير التركي في إسرائيل

نمق طان، وقد تم إبلاغه استياء إسرائيل من الموقف التركي وردود الفعل التركية(التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2008، ص172–178).

وأصبح التحول أكثر وضوحاً في الموقف التركي من القضية الفلسطينية أثناء الحرب الإسرائيلية على "قطاع غزة " في عام 2008م حيث وجه أردوغان انتقادات شديدة اللهجة إلى إسرائيل وأتهمها بارتكاب جرائم حرب في قطاع غزة، بل ودافع عن حركة حماس، وبلغ النقد التركي ذروته في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس السويسرية 2009م، حيث غادر أردوغان المنصة بعد مناقشة حامية مع الرئيس الإسرائيلي " شيمعون بيريز"، وعند عودة أردوغان كان في استقباله عشرات الآلاف من مواطنيه مشيدين بموقفه في دافوس ورافعين شعارات مؤيدة للقضية الفلسطينية(النعيمي، 2012، ص41–42).

فإبان مؤتمر دافوس في سويسرا الذي انعقد في 26 يناير 2009م، وبعد أن وصف رئيس الدولة الإسرائيلية شمعون بيريز أقوال أردوغان بأن إسرائيل ارتكبت جرائم إنسانيه في غزة بالأقوال الكاذبة، رد أردوغان على دفاع بيريز عن العدوان الإسرائيلي على غزة قائلاً: "ربما تشعر يا بيريز بالذنب، مما يجعلك ترفع صوتك، أنت تقتل الناس، أنا أتذكر الأطفال الذين قتلتهم على الشواطئ"(شبكة فراس الإعلامية، 2 يناير 2009م).

لاقت هذه الكلمات التي قالها أردوغان صدى واسعاً في كل العالم ، وأول من رحب بها بحماسة هم شعب غزة وشعوب الشرق الأوسط، على الرغم من أن أردوغان لم يتطرق في كلامه إلى الاتفاقيات العلنية والسرية الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين تركيا وإسرائيل، بما فيها الاتفاقية الإستراتيجية للتحالف العسكري بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة، ولم يأتِ على ذكر أن الشرطة في تركيا هي من كانت تعتدي على الناس الذين كانوا يقومون بنشاط أمام القنصلية الإسرائيلية خلال المجزرة على

غزة، ولم يقل أن العلاقات مع إسرائيل قد انتهت، مثلما قال أن مؤتمر دافوس قد انتهى، فطيارو الجيت الإسرائيليون يتم تدريبهم في المجال الجوي التركي، ويتعلمون كيف يقتلون جيداً في المجال الجوي التركي، لقد جاءت ردة فعل أردوغان قبل الانتخابات المحلية التركية والتي كان لها كبير الأثر على الشعب في تركيا(الحزب الشيوعي، 2009).

وقد شهدت العلاقات السياسية التركية والأمريكية والإسرائيلية تراجعاً ملموساً منذ عام 2009م، وذلك بسبب الأزمة الكبيرة التي أثارها العدوان الإسرائيلي على أسطول الحرية (2) والذي راح ضحيتها تسعة شهداء أتراك، وزاد التوتر بعد رفض الحكومة الإسرائيلية طلب نظيرتها التركية بتقديم اعتذار رسمي عن الحادث(CNN: 2010). حيث قامت تركيا باستدعاء سفيرها من إسرائيل، وإلغاء العديد من المناورات العسكرية مع إسرائيل، وقد وجه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان انتقادات لاذعة إلى الحكومة الإسرائيلية معتبراً أن الجريمة التي ارتكبتها ضد سفن الإغاثة في المياه الدولية (أسطول الحرية) "عمل دنيء وغير مقبول"، وأن عليها دفع ثمن ذلك، وأن الإبادة الدموية التي بدأتها إسرائيل انتهاك للقوانين الدولية واستهداف للسلام العالمي الذي أصيب بجرح بالغ. كما واعتبر رجب طيب أردوغان هجوم إسرائيل على أسطول الحرية بمثابة إرهاب دولة، وأن على الأمم المتحدة ألا تكتفي بقرار الإدانة، وأن على المجتمع الدولي أن يقول كفى لإسرائيل(عثمان، 2010).

بالرغم من التوتر الشديد في العلاقات ما بين الطرفين إلا أن كلا الطرفين لم يفكر إطلاقاً بقطع العلاقات حفاظاً على مصالحه، وقد ظهر ذلك جلياً في أقرب فرصة سمحت لكلا الطرفين بالاتصال والتي تمثلت في أحداث حريق جبل الكرمل، حيث بادرت تركيا بإرسال طائرات لإخماد الحريق والمساعدة في الخروج من الكارثة البيئية، وتلا ذلك اجتماع كلا الطرفين في جنيف حيث مثل إسرائيل

"يوسيف تشيحانوفير" ومثل تركيا وكيل وزارة الخارجية التركية "فريدون سينير لولو"، لبحث آلية الخروج من الأزمة السياسية بين البلدين(شبكة فراس الإعلامية، 2010).

وفي ظل سعي تركيا لإثبات دورها الإقليمي في الشرق الأوسط كلاعب مهم ومؤثر، لعبت تركيا دور الوسيط بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس والرئيس الإسرائيلي شمعون بيرنز، وسمحت للرئيس الفلسطيني والرئيس الإسرائيلي ولأول مرة بالتحدث أمام البرلمان التركي، كما وأُوِفد مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية أحمد داوود أوغلو للمشاركة في المفاوضات بين الوسيط المصري من جانب وحركة حماس وإسرائيل من جانب آخر(أبو ختلة، 2013، ص15)، ذلك إبان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نوفمبر 2012م.

وفي ظل انتقادات أردوغان للعدوان الإسرائيلي على غزة والتي وصفها بالدولة الإرهابية في خطابه في مقر حزب العدالة والتنمية في 11 نوفمبر 2012م، واتهامه لها بالقيام بعملية "تطهير عرقي" بحق الفلسطينيين نتيجة استمرارها في الهجوم على قطاع غزة، وبأنها تتهرب من إقامة سلام عادل وشامل لتمسكها باحتلال الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية(فرنسا24، 2012).

وفي ظل ذلك، فقد ذكرت صحيفة "يني آسيا" التركية، أن "العلاقات التركية الإسرائيلية تتقدم يوماً بعد يوم خلف الأبواب المغلقة"، وأن "نصب رادارات أنظمة الدرع الصاروخي في القاعدة العسكرية كوره جيك التابعة لمحافظة مالاطية جنوبي تركيا، يصب في مصلحة حماية أمن إسرائيل ضد إيران، إضافة إلى أن نشر صواريخ "باتريوت" في الأراضي التركية القريبة من الحدود السورية هي الأخرى لحماية أمن إسرائيل"، وأشارت إلى أن "الحكومة التركية أعلنت عن إنشاء جسر بحري من ميناء اسكندرون إلى ميناء حيفا لنقل سيارات الشحن التركية إلى فلسطين ومنها براً إلى الأردن، ومن ثم إلى الدول الخليجية على إثر إغلاق سوريا أراضيها أمام الشاحنات التركية على خلفية الموقف التركي من الأزمة

السورية، وأن إعلان إنشاء الجسر جاء في الفترة التي انتقَدَ فيها رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إسرائيل من مصر، بشن حرب ضد غزة وقتل مئات الفلسطينيين، وفي الفترة التي تزامنت مع دموع وزير الخارجية أحمد داود أوغلو خلال زيارته أحد الفلسطينيين في غزة، وتزامنت لقاء رئيس جهاز الاستخبارات التركي حقان فيدان مع رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد)، وفتحت القنوات الاستخباراتية بعد انقطاع استمر لفترة طويلة بعد الهجوم البحري الإسرائيلي على سفينة مرمرة، التي أدت إلى مقتل تسعة مواطنين أتراك"، مشيرة إلى "أن التطور لن يقتصر على زيادة التعاون الاستخباراتي فحسب، وإنما سيقوم على إحياء العلاقات السياسية بين الحليفين التقليديين تركيا وإسرائيل، وختمت الصحيفة بالقول، أن أردوغان ينتقد بشدة موقف إسرائيل من ناحية، فيما تستمر المباحثات السرية في المجال الدبلوماسي والاستخباراتي من ناحية أخرى، إضافة إلى زيادة التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والتصنيع الحربي، ومناقصات شراء الأسلحة، وازدياد صادرات إسرائيل لتركيا بنسبة 58%، والصادرات التركية لإسرائيل بنسبة 42%، وأصبحت تركيا البلد الرابع من حيث ترتيب الصادرات الإسرائيلية"(دنيا الوطن، 2012).

ويتضح مما سبق أن العلاقات التركية الأمريكية هي المحرك الرئيسي لكل التوجهات التركية في منطقة الشرق الأوسط، وأن تركيا تستغل الأزمات والقضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية من أجل التمدد إقليمياً لتجعل من نفسها لاعباً إقليمياً مؤثراً حليفاً لإسرائيل مما يشكل حماية للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

الخلاصة

إن المتتبع للسلوك السياسي التركي تجاه القضايا العربية، كالقضية العراقية والاحتجاجات العربية والقضية الفلسطينية، يجده نتاج للعلاقات التركية الأمريكية، سواء بالتوافق ما بين الطرفين أو في سبيل تحقيق مصالح تركية بالضغط على الولايات المتحدة الأمريكية.

إلى جانب أن الدور الذي تسعى تركيا لتحقيقه كلاعب رئيسي فاعل ومؤثر في الشرق الأوسط، من شأنه أن يسهل لها عملية الدخول في الاتحاد الأوروبي كعضو رئيسي، ومن شأنه أن يجعل من تركيا دولة ذات ثقل وتأثير دولي، وبذلك فإن السياسة الخارجية التركية ومواقفها يمكن اتسامها بالبراجماتية والعملية في تحقيق المصلحة الوطنية التركية وفقاً لرؤية حزب العدالة والتنمية الذي يقود دفة الحكم التركي منذ عام 2002م.

الخاتمة

تعتبر العلاقات التركية الأمريكية علاقات وثيقة ومتقاربة وصلت إلى التحالف الإستراتيجي، والتي توثقت بعد الحرب العالمية الثانية في مواجهة المد الشيوعي السوفيتي، وبعد فوز حزب العدالة والتنمية وتشكيل الحكومة برئاسة أردوغان، شهدت هذه العلاقات تطوراً ملموساً في عهده، وعلى الرغم من حالة التوتر في العلاقات التي أصابت البلدين بسبب موقف البرلمان التركي من الحرب على العراق، إلا أن ذلك لم يشكل قطيعة في العلاقات بشكل تام.

إن جوهر التغير في السياسة التركية أو في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بدأ في إعادة تركيا النظر لمصالحها في ظل علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، بعد ردة فعل الولايات المتحدة الأمريكية بشأن رفض البرلمان التركي الدخول في الحرب على العراق وسلوكها غير المتعاون مع تركيا في العديد من الملفات خصوصاً ملف حزب العمال الكردستاني، فأعادت صياغة سياستها بما يحقق مصالحها الوطنية والقومية في ظل علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، إن لم يكن بالتوافق فبالمقايضة عبر مواقفها المغايرة للموقف الأمريكي في بعض القضايا كالموقف من حركة حماس وإيران وروسيا وسوريا وإسرائيل، أي وفق منطق حسابات الربح والخسارة.

لقد استمرت العلاقات بين البلدين بالتطور حيث وصلت إلى أوجها في عهدي رجب طيب أردوغان رئيس حزب العدالة والتنمية التركي والرئيس الأمريكي باراك أوباما، حيث أكد الرئيس الأمريكي في زيارته لتركيا عام2009م، أن تركيا حليفة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب ولا يمكن التنازل عن الدور التركي، كما وندعم الجهود التركية للانضمام للإتحاد الأوروبي.

إن موقع تركيا الإستراتيجي الذي يمثل أهمية إستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية جعلها تأخذ دوراً مهماً في منطقة الشرق الأوسط، مما أعطاها قوة التدخل في شؤون الشرق الأوسط بشكل معمق خصوصاً في شئون الدول العربية، فقد أصبحت تركيا تلعب دوراً مهماً منذ اندلاع احتجاجات الربيع العربي، حيث أيدتها وأخذت تنادي بالديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من مطالبات الشعوب، مما أكسبها زخماً شعبياً وخاصة في مصر وسوريا، وخفت هذا التأييد بعدما اتخذت مواقف معادية لحكوماتها خاصة بعد نجاح ثورة 30 يونيو المصرية التي انهت حكم الإسلام السياسي في مصر.

لقد ساندت الدولة التركية الفلسطينيين في قضيتهم ضد إسرائيل خاصة في الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين في قطاع غزة عام 2008م – 2009م، حيث استنكرت الدولة التركية الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، مما أثر على العلاقات السياسية بين الطرفين، ولكن علاقات البلدين لم تتأثر كثيراً وخاصة في المجال التجاري والعسكري، حيث كانت تركيا قد ارتبطت بعدة اتفاقات مع إسرائيل منها العسكرية ومنها التجارية، ولهذا كان من الواضح أن تركيا تهتم بمصالحها فقط، وبعلاقتها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تستند في أساسها للعلاقات مع إسرائيل، حتى مواقف تركيا تجاه القضية الفلسطينية وحركة حماس واستقبال خالد مشعل كلها للانتشار التركي على المستوى الإقليمي العربي، لأن تركيا تعي جيداً أن القضية الفلسطينية بوابة الشرق الأوسط، ولا دور لها بعيداً عن القضية الفلسطينية.

لقد تجسدت الرؤية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط في صيغة مصالح وأهداف إستراتيجية وأمنية، وفي مقدمتها تأمين النفط والطاقة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها، كما لتركيا أيضاً تحالف قائم مع إسرائيل، ويعتبر ركناً ثابتاً في الإستراتيجية السياسية والعسكرية لكل منهما على الصعيد

الإقليمي، كما أنهما يعتبران هذا التحالف يجسد المصالح الحيوية المشتركة لهما، ومن الصعب على أي طرف التخلي عنه.

يتضح بذلك أن أهمية الدور التركي الإستراتيجي ضمن المصالح الأمريكية آخذ بالازدياد، حيث تُشكل تركيا أحد ركائز الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك لأهمية موقعها ودورها في التحالف الغربي، وما توفره القواعد التركية من خدمات للإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

إذاً فالعلاقات التركية الأمريكية تلعب دوراً كبير في السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وقضاياه الرئيسية بشكل خاص، وعلى الرغم من التباين في بعض القضايا إلا أن هناك خطوطاً عريضة لا تتجاوزها السياسة التركية في ظل تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويظهر ذلك جلياً في الموقف التركي من الاحتجاجات العربية والتناغم في المواقف التركية مع المواقف الأمريكية تجاه التطورات في منطقة الشرق الأوسط، ومن وصول الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم في مصر وتونس، وبذلك فإن السياسة التركية مهما تباينت مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في العلن، فإنها لا يمكن أن تخرج من دائرة المصالح الأمريكية الإسرائيلية وسياستها.

من ذلك تتلخص النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة في النتائج التالية:

1. أن طبيعة العلاقات التركية الأمريكية والمصالح المشتركة ما بين كلا الطرفين تؤثر على اتجاهات الدور والموقف التركي اتجاه القضايا الإقليمية بما يتلاءم مع الرؤية والمصالح الأمريكية، وبما يحقق المصالح الوطنية التركية.

2. تغيرت طبيعة التحالفات التركية الأمريكية، من تحالفات قائمة على التبعية المطلقة للسياسة الخارجية الأمريكية، لتحالفات قائمة على المصالح المتبادلة. ويمثل الموقع الجيوسياسي التركي الإستراتيجي أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية لربطه بين عدة دوائر مهمة، تمثل جوهر تركيز السياسة الخارجية الأمريكية.

3. يشكل الدور السياسي لتركيا أهمية كبيرة في تحقيق مآرب السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، لذلك هي تدعم الدور التركي وتعمل على تقويته، كما تدعم دخول تركيا في الاتحاد الأوروبي، لما في ذلك من مصلحة أمريكية في تقوية جانب حلفائها في الاتحاد الأوربي.

4. تعتبر مشكلة الأرمن ومشكلة قبرص من أهم المشاكل التي تواجه العلاقات التركية الأمريكية، ومن أهم الأدوات التي تستخدمها واشنطن في الضغط على تركيا.

5. استطاعت تركيا أن تستغل أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتوظفها في تحقيق مصالحها في محاربة حزب العمال الكردستاني عبر التحالف الدولي في محاربة الإرهاب.

6. تعتبر المشكلة الكردية من أهم المشكلات التي أثرت على العلاقات التركية الأمريكية، ذلك لتباين المصالح الأمريكية والتركية تجاه الأكراد، فواشنطن اعتبرت الأكراد عامل مساعد في نجاحها في الحرب على العراق، بينما تركيا اعتبرت الأكراد عامل تهديد لأمنها القومي خاصة في حال قيام دولة كردية على حدودها. كما شكلت العلاقات الإيرانية التركية المتحسنة عامل توتر في العلاقات التركية الأمريكية في بدايتها، إلا أنها أصبحت بعد ذلك عامل احتواء للسياسة الإيرانية.

7. ساهمت العلاقات التركية الأمريكية في تعزيز العلاقات التركية العراقية، وفي تمكين الدور التركي في العراق مع كافة أطياف اللون العراقي. وكان لها بالغ الأثر في الموقف التركي من الثورات العربية، والذي كان مماثلاً للموقف الأمريكي في كافة مراحل الثورات وفي كافة مواطنها.

8. تنظر تركيا للقضية الفلسطينية كعامل مهم في تحقيق سياستها الداخلية والخارجية، فعلى المستوى الداخلي تساهم القضية الفلسطينية في كسب مزيد من التأييد لحزب العدالة والتنمية ذلك لتعاطف الشعب التركي المسلم مع القضية الفلسطينية، أما على المستوى الخارجي فتساهم القضية الفلسطينية في كسب مزيد من التأييد والقبول العربي، كما تساعد تركيا عبر المقايضة في التفاهم مع واشنطن خصوصاً في الملفات العالقة بينهما كملف حزب العمال الكردستاني.

9. إن العلاقات التركية الإسرائيلية هي حجر الأساس في العلاقات التركية الأمريكية، وبذلك فإن حالة التصعيد والتوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية تسعى تركيا من خلالها لكسب مزيد من التأييد العربي، وتحقيق أكبر قدر من أهدافها ومصالحها مع واشنطن.

10. إن العلاقات التركية الأمريكية قد تتباين في المصالح والأهداف، ولكنها لا تخرج عن الإطار العام للتحالف الإستراتيجي، ولا تصل لمرحلة القطيعة أو الصدام.

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

1. إبراهيم ، حيدر وآخرون. **إلى أين يذهب العرب،** تحرير: سليمان عبد المنعم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2012.

2. أوسي، سالار ويوسف إبراهيم الجهماني. **تركيا وأمريكا من الأقطاب المتعددة إلى نظام القطب الواحد،** سلسلة ملفات تركية، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2000.

3. أوغلو، أحمد داود، **العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية،** ترجمة: محمد ثلجي، طارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

4. أوغور، حقي. **تركيا وإيران .. البعد عن حافة الصدام، في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج.** تحرير: محمد عبد العاطي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.

5. باكير، علي حسين. **تركيا الدولة والمجتمع..المقومات الجيوسياسية والجيوإستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي. في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج،** تحرير، محمد عبد العاطي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2009.

6. باكير، علي حسين. **مع الولايات المتحدة الأمريكية مصالح إستراتيجية متبادلة، في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج،** تحرير، محمد عبد العاطي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2009.

7. تغيان، شريف. **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان، مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي**، دار الكتاب العربي، دمشق، 2011.

8. ثلجي، محمد. **أزمة الهوية .. طرق جديدة للمعالجة. في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، تحرير: محمد عبد العاطي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.

9. الجميل، سيار. **العرب والأتراك والانبعاث والتحديث من العتمة إلى العلنية**، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، 1997.

10. حسن، ياسر أحمد. **تركيا البحث عن المستقبل**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2006.

11. الحضرمي، عمر. **العلاقات العربية التركية – تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

12. دلي، خورشيد حسين. **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، دراسة من منشورات إتحاد الكتاب العربي، دمشق، 1999.

13. روبنس، فيليب. **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، دمشق 1993.

14. الزبيدي، كريم حمزة. **سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

15. السلطان، جمال مصطفى عبد الله. **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

16. العناني، خليل. **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج – مع الولايات المتحدة .. مصالح إستراتيجية متبادلة**، تحرير: محمد عبد العاطي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.

17. عيسى، حامد محمود. **القضية الكردية في تركيا**، عربية للطباعة والنشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.

18. الغالبي، سلوى سعد. **العلاقات العثمانية الأمريكية 1830 – 1918م**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.

19. غالي، بطرس ومحمود خيري عيسى. **المدخل في علم السياسة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1998.

20. غانم، إبراهيم. **تركيا وأوروبا .. جدلية الإستيعاب والإستبعاد، في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، تحرير: محمد عبد العاطي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2009.

21. كرامر، هانيش. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد .. التحدي الماثل أمام كل من أوروبا والولايات المتحدة**، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.

22. الكيالي، عبد الوهاب. **الموسوعة السياسية، الجزء الثالث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983.

23. المانع ، صالح وآخرون. **إلى أين يذهب العرب**، تحرير: سليمان عبد المنعم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2012.

24. مانكو، اندرو. **تركيا الحليف القلق**، ترجمة صلاح سليم على، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، القاهرة، 1992.

25. محمد، داليا إسماعيل. **المياه والعلاقات الدولية، دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية**، عربية للطباعة والنشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006.

26. النعيمي، لقمان عمر. **تطور العلاقات التركية الأمريكية بعد الحرب الباردة**، مكتبة جامعة القاهرة، القاهرة، 2008.

27. نور الدين، محمد. **تركيا الصيغة والدور**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008.

28. ________ **تركيا في الزمن المتحول .. قلق الهوية وصراع الخيارات**. رياض الريس للكتب وللنشر، بيروت، 1996.

29. نوفل، مشال. **عودة تركيا إلى الشرق الأوسط: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.

30. هوفسبيان، نوبار وفيروز أحمد. **تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري**، ترجمة سامي الرزاز، عدنان بدر، مجدي عبد الهادي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1985.

31. يحي، جلال ومحمد مهنا. **مشكلة قبرص**، مكتبة دار المعارف، القاهرة، 1981.

ثالثاً: الدوريات والمجلات والدراسات

1- أبو ختلة، صلاح. **السياسة الخارجية التركية والثورات العربية**، مجلة البحوث الإنسانية الفلسطينية بيرسا، العدد (7)، 2013.

2- بلومفيلد، لينكولن. **السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1997.

3- بوبوش، محمد. **الدور التركي الإقليمي المتصاعد .. إلى أين**، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2011.

4- الجميل، سيار. **الكاريزما والتكوين من العثمنة إلى العلمنة**، المجلة التاريخية للدراسات العثمانية، تونس،(العدد4) ديسمبر 1991.

5- حمادة، أمل. **تحول طويل المدى .. هل نحتاج لإعادة تعريف الظاهرة الثورية**، مجلة السياسة الدولية، العدد (185)، 2011.

6- رسلان، أحمد فؤاد. **التقارب التركي الإسرائيلي من الشرق الوسط إلى القوقاز**، السياسة الدولية، العدد (30)، أكتوبر 1997.

7- السامرائي، نوري عبد البخيت. **محاولات تغلغل الرأسمال الأمريكي في الإمبراطورية العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى**، المؤرخ العربي، العدد (30)، 1986.

8- الشرقاوي، يسرا. **تركيا – أمريكا..سياسة خارجية بملامح جديدة**، مجلة السياسة الدولية، العدد (171)، 2008.

9- الشاوي، عصام نجم. **الإطار التاريخي للعلاقات الأمريكية التركية حتى عام 1975م**، مجلة دراسات تاريخية، جامعة البصرة، العدد السادس، 2009م.

10-عبد الحميد، خالد. **الدور الأمريكي في تصاعد تيار الإسلام السياسي .. حالة الإخوان المسلمين**، الحوار المتمدن، العدد(1609)، يوليو 2013.

11- عبد العزيز، هشام فوزي. **التعاون التركي– الإسرائيلي في المجال الإقليمي 1991 – 1998م**، مجلة المنارة، عدد(1)، سبتمبر 2000.

12- عبد الفتاح، بشير. **قضية إبادة الأرمن .. وأزمة السياسة الخارجية التركية**، مجلة السياسة الدولية، العدد رقم (143)، 2001.

13- ________، **الانتخابات التركية، دوافع وحدود التغيير السياسي**، مجلة السياسة الدولية، العدد (151)، 2003.

14- ________، **تركيا خطوة جديدة نحو الإتحاد الأوروبي**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (163)، 2006.

15- العلاف، إبراهيم خليل. **السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد 9 نيسان 2003م**، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، السنة الثالثة، العدد الخامس، يونيو 2006م.

16- علي، محمود عبده. **أمريكا وتركيا.. من الحرب الباردة إلى عصر أوباما**، شؤون عربية، العدد (140)، شتاء 2009.

17- فلانجان، ستيفن. **أولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوة الأمريكية**، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، سلسلة ترجمات الزيتونة (69)، يوليو 2011.

18- ليثيم، فتحية. **تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة المفكر، جامعة محمد الخضر بسكرة، العدد الخامس، 2010.

19- ماركو، جون. **حول انتصار حزب العدالة والتنمية في انتخابات تركيا التشريعية**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (151)، 2002.

20- مجيد، إياد عبد الكريم. **الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا أنموذجاً)**، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد(46)، 2013.

21- محمد، ثامر ونبيل سليم. **العلاقات التركية الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية العدد (95)، 2004.

22- مشعل، محمد. **أثر مشكلات ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945- 1965**،أعمال المؤتمر الثاني للعلاقات العربية التركية، سلسلة دراسات، العدد(9)، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، ديسمبر 1982.

23- معوض، جلال. **تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج .. الجانب الأمني**، مجلة شؤون عربية، العدد (67)، سبتمبر 1991.

24- ________، **عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**. مجلة المستقبل العربي، العدد(228) ، يناير 1998.

25- مقلد، حسين طلال. **تركيا والاتحاد الأوروبي..بين العضوية والشراكة**، مجلد 26 العدد الأول، المعهد الوطني للإدارة العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2010.

26- ممدوح، أحمد. **السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل (1996-2006)**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر، 2009.

27- النعيمي، عمر محمود. **العراق ودول الجوار**، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، بغداد، 2006.

28- النعيمي، لقمان عمر. **مواقف تركيا من القضية الفلسطينية وانعكاساتها على العلاقات التركية الإسرائيلية "2002-2012"**، العدد(26)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2012.

29- ________، **الموقف التركي من الحرب على العراق عام 2003**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد (6)، ديسمبر 2006.

30- ________، **تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة .. دراسة في تطور العلاقات التركية الأمريكية بعد الحرب الباردة "1991-2007"**، دار أبن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ابريل 2009.

31- _________، **تركيا والإتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، العدد(120)، 2007.

32- _________، القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية الامريكية 2003-2006، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية. جامعة الموصل العدد (8) أكتوبر 2007.

33-_________، تركيا والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في علاقاتهما الإستراتيجية بعد الحرب الباردة 1991 – 2000م، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد الرابع، 2005م.

رابعاً: الرسائل العلمية

1- أبو مطلق، رائد. **العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر – غزة، 2011.

2- أحمد، لقمان عمر محمود. **العلاقات التركية – الأمريكية 1960 – 1974م**، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، التاريخ الحديث، جامعة الموصل، 2000.

3- أركوشي، سارور جمال حيدر. **العلاقات التركية الأمريكية من عام 2003 – 2009**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، 2010.

4- الشويلي، فاضل عبد علي حسن. **العلاقات التركية العراقية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلاقات الدولية والدبلوماسية، الجامعة الإسلامية في لبنان، 2011.

5- صادق، ريز لطيف. **العلاقات الأمريكية التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط 2011.

6- العبيدي، عبد الرحمن. **العلاقات العراقية الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط 2011.

7- القدرة، محمود خليل. **تطور العلاقات التركية السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية: 2007 – 2012م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، 2013.

8- النجار، وئام. **التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 – 2008م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر – غزة، فلسطين،2012.

9- محزم، عبد المالك. **البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة الجزائر، .2009

10- معوض، علي جلال. **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط 2002 – 2007**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2009.

خامساً: التقارير والصحف

1- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2005.

2- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2006.

3- التقرير الإستراتيجي الفلسطيني. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2008.

4- الحروب، رياض. **تركيا وأمريكا تتفقان على مواصلة الحرب على الإرهاب**، جريدة الأنباط الأردنية، يومية سياسية، 2008.

5- الخليفي، محمد. **جولة جديدة من مفاوضات انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي**، القدس العربي، 27 أكتوبر 2013.

6- صالح، أمين، وسمر سلامة. **رداً على الصفعة المصرية في 30 يونيو . . أمريكا تدعم التحالف التركي الإيراني في المنطقة وسياسيون يدعون النظام المصري لإدراك التحولات الجديدة**، جريدة اليوم السابع المصرية، 31 يناير 2014م.

7- صحيفة البيان. **أنقرة وافقت على نشر 27 طائرة أميركية، غول: تركيا لن تشارك في أي حرب ضد العراق**، صحيفة البيان الإماراتية، مؤسسة دبي للإعلام، 7 فبراير 2003م.

8- عبد المجيد، سيد. **توجه أنقرة نحو سوريا وإيران يزعج واشنطن العلاقات التركية الأمريكية ومرحلة من الغموض والشك**، جريدة الأهرام المصرية، 29 مايو 2010م.

9- العزاوي، قيس. **تطور العلاقات العراقية التركية وأثرها في الأمن الإقليمي**، جريدة الجريدة العراقية، 2 يناير 2011م.

10-العناني، خليل. **تركيا والولايات المتحدة الأمريكية مصالح إستراتيجية متبادلة**، مجلة المتابع الإستراتيجي، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، نوفمبر 2011م

11-غزالي، عبد الحليم. **ما بين ضغوط الحليف الاستراتيجي والرفض الشعبي للعدوان على العراق تركيا تعرق في الانقسام والتردد تجاه الحرب**، جريدة الأهرام المصرية، العدد 42456، الثلاثاء 4 مارس 2003م.

12- فولر، جرهام. **لهذه الأسباب تتهاوي العلاقات التركية الأمريكية**، صحيفة أنباء الإخبارية، 29 أكتوبر 2007.

13- المرزوق، خالد يوسف. **أوروبا مترددة بشأن موقفها من الاحتجاجات العربية**، جريدة الرأي الكويتية، صحيفة يومية سياسية شاملة، 12 أكتوبر 2011.

14- هوشنك، أوسي. **العلاقات الإيرانية التركية بين تباين المسارات الإستراتيجية وتلاقي المصالح**، جريدة الحياة، 8 سبتمبر 2008م.

سادساً: المواقع الالكترونية

1- التميمي، خالد سعيد. **التحرك التركي في زمن "الربيع العربي" الواقع والدلالات تحليلات سياسية**، مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، 2011.

(http://www.shebacss.com/ar/contents.php?contentsId=38&search=2011, 14.07.2013)

2- الشرقاوي، محمد عيسى. **تطورات حاسمة للمشكلة القبرصية**، السياسة الدولية، الأهرام الرقمي، فبراير 2013م.

(http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=215529&eid=1923, 10.02.2013)

3- بوابة الأهرام. **النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب**، أغسطس 2012م.

(http://gate.ahram.org.eg/News/162896.aspx, 12.11.2013)

4- العرب، محمد عز. **العلاقات الإيرانية التركية .. الدوافع والمنافع**، موسوعة البيئة، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2013.

(http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=4386&lang=, 22.10.2013)

5- العكور، سلامة. **العلاقات العراقية التركية الأمريكية حبلى بالمفاجآت**، 2013.

(http://www.factjo.com/pages/aticleviewpage.aspx?id=1424, 19.09.2013)

6- الماحي، عنايات. **تعريف الجيوسياسة**، 15 يناير 2012م.

(http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=4109eac7f76c9d96, 15.11.2013)

7- عبد العزيز، خالد بن سلطان. **انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي**، موسوعة المقاتل للدراسات والأبحاث، 2013م.

(http://www.moqatel.com/openshare/intro.html, 15.11.2013)

8- النويني، الحافظ. **العلاقات التركية الإيرانية بين التنافس والتعاون**، الحوار المتمدن، 2013.

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=347764, 02.08.2013)

9- شفيق، سليمان. **علاقة الإخوان بالأمريكان من السجن إلى الاتحادية**، البوابة الإخبارية، 2013م.

(http://www.albawabhnews.com/18274, 15.11.2013)

10- باكير، علي حسين. **تعقيدات الأزمة التركية الأمريكية الكردية وأثرها على العراق**، شبكة البصرة، 2007.

(http://articles.abolkhaseb.net/ar_articles_2007/1007/baker_241007.htm, 10.06.2013)

11- حنفي، عبد العظيم محمود. **العلاقات الأمريكية التركية**، مجلة السياسة الدولية، جريدة الأهرام، 2003م.

(http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220873&eid=4989, 15.07.2013)

12- المجلة. **تضاؤل آمال تركيا في الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي .. الدور وحدود الهوية**، 2009.

(http://www.majalla.com/arb/2009/04/article554006, 09.12.2013)

13- خضر، عماد. **توجه تركيا نحو الشرق الأوسط ..الأدوار والنتائج**، موقع المسلم، 2009.

(http://www.almoslim.net/node/85802, 10.09.2013)

14- خليل، محمد عبد القادر. **تركيا وثورات الربيع العربي**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2013.

(http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86, 20.08.2013)

15- ______________، **تآكل القوة: مستقبل الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، جريدة الأهرام، 2013.

(http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3258.aspx, 12.06.2013)

16- دلي، خورشيد. **سيناريوهات عودة تركيا إلى شمال العراق**، موقع الاقتصاد الإسلامي، 2003.

(http://www.albayan.ae/opinions/2003-03-09-1.1266789, 17.09.2013)

17- دياب، مرفت. **إيران – تركيا علاقة الأخوة الأعداء**، موسوعة البيئة، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2013.

(http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1607&lang, 10.08.2013)

18- سعد، ظافر. **العلاقات الإيرانية التركية وأثرها في الصراع الدائر في المنطقة**، موسوعة البيئة، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2013.

(http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=17009&lang=, 09.07.2013)

19- شاهين، كريمة منصور. **الإبادة الجماعية للأرمن**، 2009.

(http://arabic.rt.com/info/28490, 06.09.2013)

20- عبد العزيز، شريف. **الإخطبوط الإيراني في تركيا**، موسوعة البيئة، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2013.

(http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=34017&lang=, 08.09.2013)

21- عثمان، السيد عوض. **أفاق جديدة للعلاقات الإيرانية التركية**. موسوعة البيئة، مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2013.

(http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1606&lang=, 09.10.2013)

22- علوش، محمد مصطفى. **مستقبل العلاقات التركية الأمريكية بعد اليوم**، الحوار المتمدن، 2007.

(http://www.al-moharer.net/moh263/m_alloush263.htm, 21.07.2013)

23- سليم، ساطع علي. **الأزمة الكردية وأثرها على العلاقات الأمريكية التركية**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية شبكة النبأ المعلوماتية، 2008.

(http://www.fcdrs.com/articles/p43.html, 10.09.2013)

24- عمر، رمضان. **تركيا والقضية الفلسطينية آفاق التطلع وواقعية العلاقة**، موقع الحملة العالمية لمقاومة العدوان(مقاوم)، 2012.

(http://ar.qawim.net/index.php?option=com_content&task=view&id=8333, 10.10.2013)

25- أوغلو، برهان كور. **قراءة في نتائج الانتخابات التركية الأخيرة**، مركز الجزيرة للدراسات، 2011.

(http://www.islamicrabita.com/index.php?s=17&ss=27&id=31, 13.09.2013)

26- معوض، على جلال. **الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية**، مجلة السياسة الدولية، جريدة الأهرام، 2011.

(http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=643498, 26.04.2013)

27- موسوعة المعرفة. **محددات العلاقات الأمريكية التركية**، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

(http://www.marefa.org/index.php, 09.12.2013)

28- وهيب، حسين حافظ. **مستقبل العلاقات التركية العراقية بعد الاحتلال الأنجلو أمريكي**، 2013.

(http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60532, 20.09.2013)

29- غوزن، رمضان. **إنتخاب باراك أوباما لولاية ثانية والعلاقات التركية الأمريكية**، وكالة TRT الإخبارية التركية، 13 نوفمبر 2012م.
(http://www.trtarabic.com/trtworld/ar/newsDetail.aspx?HaberKodu=1dd4d8e0-3b83-4766-8776-33ca6be871d4, 04.03.2013)

30- صحيفة الوطن العمانية. **أردوغان وبوش يؤيدان تحريك الشراكة الإستراتيجية بين أنقرة وواشنطن**، صحيفة الوطن العمانية، 10 حزيران 2005م.
(http://www.alwatan.com/graphics/2005/06jun/10.6/dailyhtml/politic.html#6, 20.01.2014)

31- زهران، يسرا. **لغز 75 دقيقة مع سفير أمريكي سابق بأنقرة حسمت صعود أردوغان إلى السلطة**، الوطن للأخبار، 25 نوفمبر 2013م.
(http://www.elwatannews.com/news/details/361040, 20.01.2014)

32- كونا. **تركيا والولايات المتحدة تعتزمان عقد مباحثات بشأن مكافحة المنظمة الكردستانية**، وكالة الأنباء الكويتية كونا، 20 أغسطس 2005م.
(http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1533203&language=ar, 18.03.2014)

33- World News . **العلاقات التركية الأمريكية في مهب الريح وأنقرة تهدد بإغلاق إنجيرليك**، موقع الصحافة العالمية البريطاني، 6 مارس 2010م.
(http://article.wn.com/view/WNATc88686df3af74fe406a042e117d6348c/, 20.03.2014)

34- محمد، عبد القادر. **نحو فهم للدور التركي الجديد في المنطقة رؤية مغايرة**، مركز الأمة للدراسات والتطوير. 29 أكتوبر 2010م.
(http://www.islamicpl.org/2010-05-22-23-15-25/2666-2010-10-28-21-05-12.html, 01.03.2014)

35- شبكة فراس الإعلامية. **توتر في العلاقات التركية – الإسرائيلية**، 29 يناير 2009.
(http://www.fpnp.net/ar/news/17746.html, 13.7.2013)

36- الحزب الشيوعي. **أولئك الذين يعرفون تماماً كيف يقتلون يضللون العالم، استمرار الاتفاقيات الصهيونية الإسرائيلية**، الحزب الماركسي اللبنيني الشيوعي، 2 فبراير 2009م.
(http://www.mlkp.info/?kategori=1139&%D8%AA%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D8%AA_, 25.02.2014)

37- شبكة CNN. **إسرائيل: لن نعتذر لتركيا عن مهاجمة "أسطول الحرية"**، الثلاثاء، 06 تموز/يوليو 2010م.

(http://arabic.cnn.com/2010/middle- east/6/6/noapology.turkey/index.html, 21.2.2014)

38- عثمان، ماهر. **موقف تركيا من مجزرة أسطول الحرية مثير للإعجاب – كيف يمكن للعرب مساندتها**، جريدة القدس، لندن، الأربعاء 2 يونيو 2010م.

(http://www.alquds.com/node/263301, 25.2.2014)

39- وكالة معاً. **أردوغان لاذ إلى محل لبيع الموبيليا القريبة من المطار وبقي فيه لحين مغادرة وفد حماس المطار**، صحيفة جمهوريت التركية، 20 فبراير 2006م.

(http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=19081, 10.03.2014)

40- شبكة فراس الإعلامية. **إسرائيل تعتذر لتركيا وتعوض عائلات شهداء مرمرة**، 7 ديسمبر 2010.
(http://www.fpnp.net/ar/news/64367_إسرائيل_تعتذر_لتركيا_وتعوض_عائلات_شهداء_مرمرة.html, 8.12.2013)

41- فرنسا24. **أردوغان يصف إسرائيل بالدولة الإرهابية ويتهمها بالقيام بعملية تطهير عرقي للفلسطينيين**، وكالة فرنسا الإخبارية، 11 نوفمبر 2012م.

(http://www.france24.com/ar/20121120-%D8%AA%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%BA%D8%B2%D8%A9/, 20.03.2014)

42- دنيا الوطن. صحيفة تركية: **التعاون التركي الإسرائيلي يتقدم سراً**، مجلة دنيا الوطن، 15 ديسمبر 2012م.

(http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2012/12/15/342956.html, 15.03.2014)

43- منتصر، حازم. **تركيا والثورة المصرية**، مجلة الأهرام الرقمي، 1 أبريل 2011م.
(http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=479043، 02.02.2014)

44- أيوب، خليل سامي. **موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية**، الحوار المتمدن، 2 ديسمبر 2012م.
(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741، 08.04.2014)

45- عرفة، محمد جمال. **الرئيس التركي يلتقي مرشد الإخوان**، جريدة الوفد، البوابة الإلكترونية، 3 مارس 2011م.
(http://www.alwafd.org/أخبار-وتقارير/11-عربية/20615-الرئيس-التركي-يلتقي-مرشد-الإخوان، 02.02.2014)

46- المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية. **الموقف التركي من الثورة الليبية**، 18 مارس 2011م.
(http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=3e8c7bcc-ac22-4b15-bece-66e1eb3fcbc3، 05.02.2014)

47- Euractiv. Obama backs Turkey's strategic energy role, European Union, 7 April 2009.
(http://www.euractiv.com/energy/obama-backs-turkeys-strategic-en-news-221661, 15.03.2014)

سابعاً: المراجع الأجنبية

1- N. Kurat, Turk – Amerikan Munasebetlerine Kisa Bir Bakis, (1800 1959), Ankara, 1959.

2- Bulent Aliriza, "Turkey, European Union and the United States", Center for Strategic and International Studies, Washington, April 12, 2003.

3- Carol Migadalovitz, Turkey: Selected Foreign Policy Issues and U.S Views, Congressional Research Service (CRS), August 29, 2008.

4- ______, Iraq: Turkey, the Deployment of U.S. Forces, and Related Issues, Foreign Affairs, Defense, and Trade Division, Report For Congress, 2 May 2003.

5- H.N. Howard, "The Bicentennial in American Turkish Relation" Middle East Journal, 1976.

6- Henri J. Barkey, and Graham E. Fuller, Turkey,s Kurdish Question (Lanham, MD,1998).

7- Julianne Smith, Turkey and Europe: A Widening Cap? In Turkey,s Evolving Dynamics: Strategic Choices for US – Turkey Relations, CSIS, March 2009.

8- Leland. J. Gordon, American Relations with Turkey 1830-1930. Philadelphia, Lancaster pres,1932.

9- Michael, P Sullivan, International relation, Theories and Evidence, N. J. Prentice Hal. Line, 1976.

10- Daniel pipes, In the Path of God, Islam and Political Power, New York, Basic books, Inc Publishers, 1983.

11- Dahal, B. Slutzky, D.(2006): Timeline of Turkish-Israeli Relations, 1949-2006, The Washington Institute for Near East Policy.